

ياعمال العالم، وياأييتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكسى (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

المطلوب حلول سياسية توقف سفك الدماء

◀ حمزة منذر

بعد أن دخلت البلاد مرحلة أخرى من حيث تفاقم الأزمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، يزداد الخطر على سورية من الخارج والداخل في آن معا أكثر من أي وقت مضى.. وكنا منذ احتلال العراق قد رفعنا شعار: «الوطن في خطر ولا خيار إلا المقاومة»، وأدركنا من باب التحليل واستشراف المستقبل بأن الضغوط ستزداد على سورية من جانب التحالف الامبريالي والصهيوني والرجعي العربي.

ففي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية الأمريكية وآخر مؤشراتها قضية الديون، تحاول الإدارة الأمريكية وحليفها الكيان الصهيوني البحث عن حلول لتلك الأزمة في الخارج وفي منطقتنا بالذات، واستغلال ما يجري في سورية عشية تسوية أوضاعها في العراق وإيجاد تعويض استراتيجي عما حدث في مصر، لتوجيه ضربة عسكرية إلى سورية ولبنان أو إحداث تغيير استراتيجي فيهما من الداخل يخدم مخططات واشنطن وتل أبيب، ومن هنا يجب ألا نستعين بما حدث في تركيا مؤخرا، وهو يرقى إلى مرتبة انقلاب لمصلحة أردوغان يفتح الطريق أمامه لمزيد من التدخل في الشأن السوري، وصولا إلى التدخل العسكري بطلب أمريكي. ومنذ زيارة السفيرين الأمريكي والفرنسي إلى حماة، وصولا إلى اجتماع هيلاري كلينتون في واشنطن مؤخرا مع بعض رموز الاستقواء على الوطن بالخارج، ومع التغيير التدريجي في الموقف الروسي في مجلس الأمن بالتوازي مع حرب إعلامية - نفسية ضد سورية، نلاحظ استكمال حلقات التدخل الخارجي استغلالا للأوضاع الداخلية في سورية، ليس بهدف حلها، بل من أجل تحويلها إلى حرب أهلية لا تبقى ولا تذر (البيان الرئاسي الأخير لمجلس الأمن نموذجا)..
وبالمقابل فإن الوجه الآخر للخطر الخارجي هو وصول الأزمة الداخلية إلى حالة استعصاء خطيرة بسبب غياب الحلول التي تتناسب مع عمق الأزمة، وبسبب غياب الحلول السياسية لمصلحة الحلول الأمنية، والتي ما كانت ولن تكون يوما محل إجماع، أو حتى قبول شعبي بالحد الأدنى، خصوصا أن ما بين كل تصعيد أمني وآخر، ومع دخول الجيش إلى المدن، تزداد الأحداث والروايات من كل شائكة ولون عن بروز أبعاد طائفية للأحداث في سورية، وهو ما يهدد الوحدة الوطنية بأسوأ المخاطر. ولا شك أن أي انزلاق نحو الطائفية يهدد كيان الدولة الوطنية وكل ما أنتجته وطنيا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، ولا يستفيد منه إلا قلة قليلة من طواغيت المال وقوى الفساد، التي تبدو وكأنها في مواقع مختلفة من حيث الشكل، ولكنها من حيث الجوهر تدافع عن مصالح طبقية واحدة، هدفها الأكبر منع الإصلاح الجذري الشامل، وخصوصا منع إعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، وكذلك منع الحلول السياسية، التي دونها ليس هناك أي مخرج آمن للأزمة المركبة التي تعيشها بلادنا.

ومن كبير الأسف أن البعض في النظام يتعاطى مع الحركة الشعبية في البلاد على أنها (مجموعة من الرعاع)، لدرجة ينكر عليها مطالبها المحقة والمترابطة منذ سنوات طوال بسبب السياسات الليبرالية الاقتصادية المتوحشة مع أعلى درجة من الفساد والنهب للدولة والمجتمع وغياب الحريات السياسية، والتي اتبعتها الحكومات السابقة وخاصة الحكومة الراحلة غير المأسوف عليها، وهذا الفريق يؤسس إنكاره ورفضه القديم الجديد للحركة الشعبية على وجود وتنامي عدد المسلحين في التظاهرات، في حين أن هؤلاء المسلحين غرباء عن الحركة الشعبية وعن أهدافها ومطالبها.

إن ضرورة عزل المسلحين وإدانة جرائمهم بحق الدولة والمجتمع، وإنهاء هذه الظاهرة الخطيرة تصبح ممكنة وناجعة من خلال تقوية الحركة الشعبية والاعتماد عليها في خلق بيئة مجتمعية قادرة على عزل المسلحين ومواجهتهم (ما حدث في معرة النعمان نموذجا)، وهذا جزء ومكون أساسي من الحلول السياسية التي يحاول البعض استبدالها بتوزيع الجيش خارج سياق مهماته الأساسية، واستمرار الحلول الامنية التي من بين مخاطرها استدراج السلاح الآخر والدخول في نفق الصراع الدموي المديد، وهذا ما يخطط له أعداء الخارج ومن يرتبط بهم في الداخل.

إن الخروج من الأزمة الوطنية العميقة التي نعاني منها تحتاج إلى عقل بارد يجترح الحلول السياسية التي تعزز الوحدة الوطنية، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اللقاء التشاوري دون أي تأخير في عقد مؤتمر الحوار الوطني، والابتعاد عن فكرة الحسم بالقوة، ووقف حملات الاعتقالات وسفك الدماء من أية جهة كانت، وعدم السماح بانزلاق الأوضاع نحو الصراع الطائفي، الذي يزيد من احتمالات التدخل الخارجي، والذي يقوده في العلن والسر التحالف الامبريالي الصهيوني ضد سورية الشعب والتاريخ والدور والموقع الجيوستراتيجي.

■ ■

أموال ليبيا بين القذافي والمنقلابين عليه وليست للشعب بعد



أعلن محاميان فرنسيان عن الحكومة الليبية يوم الثلاثاء عن تسليم استدعاء قضائي إلى رئيس الوزراء الفرنسي آلان جوبيه ليقدم توضيحات عن تسليم أموال ليبية إلى المجلس الوطني الانتقالي.

ويرمي الاستدعاء الذي سلمه المحاميان رولان دوما وجاك فرجيس للوزير، إلى الحصول على تقرير قانوني غداة إعلان وزارة الخارجية الفرنسية فك تجميد ٢٥٩ مليون دولار كانت «ملكا» للنظام الليبي لمصلحة «الثورة الليبية لشراء أدوية ومواد غذائية»...١٩٩٠

وجاء في النص الذي حصلت وكالة الصحافة الفرنسية على نسخة منه «معالي الوزير، علمنا من خلال بيان لوزارتكم أن حكومتكم فكت تجميد قرابة ٢٥٠ مليون دولار من أرصدة الدولة الليبية كانت مجمدة بموجب قرار من الأمم المتحدة، لوضعها بتصرف المجلس الوطني الانتقالي لأغراض إنسانية» (..) نسألكم بأي صفة وبأي مسوغات قانونية يتم صرف أموال جمعتها الأمم المتحدة؟».

وأكدت الخارجية الفرنسية تلقي الاستدعاء عند سؤالها عنه، وقالت «لدينا علم بذلك» دون أي تفاصيل إضافية حول التبعات المحتملة.

في سياق متصل قال «المبعوث الخاص للمجلس الوطني الانتقالي» إلى باريس منصور سيف النصر بعد لقاء مع جوبيه إن الحكومة الفرنسية ستسلمه «قريبا مفااتيح» السفارة الليبية في باريس كي يستقر فيها.

وتسلم سيف النصر «مهامه» في باريس مؤخرا بعدما اعتبرت فرنسا المجلس «الممثل الشرعي الوحيد للسلطة» في ليبيا.

ولم تشر المصادر الفرنسية أو الليبية في المجلس الانتقالي إلى أية إجراءات أو آليات من شأنها ضمان إنفاق الأموال المفرج عنها على الأغراض الإنسانية، وليس على شراء الأسلحة التي تذكى الاقتتال الأهلي الليبي في وقت تدك فيه قوات الناتو المدن الليبية دون تمييز بين أنصار القذافي أو أنصار المجلس الانتقالي.

■ ■

مشكلة مكتومي القيد..

هل الحل قريب؟!

◀ علي نمر

على الرغم من أن المرسوم الرئاسي أنصف أجانـب الحسكة، وأعاد لهم هويتهم السورية التي عانوا كثيرا من فقدـها، وذاقوا مرارة التهميش والضياع أكثر من أربعة عقود، إلا أن فرحتهم لم تكتمل لأن المرسوم لم يأت بالحـل الشاـئـيـ لـكـل من ترتب عليه مرارة الغربة والاغتراب داخل الوطن، وخاصة شريحة مكتومي القيد الذين دقوا الكثير من الأبواب لإنصافهم دون فائدة، فعادوا كسيري القلوب يحرون خيـباتهم، وهذا الألم انعكس أيضا على أجانـب الحسكة الذين بدأ العديد منهم بتسلم بطاقته الشخصية ومنهم من استلم جواز سفره أيضا.. لكن بقيت المشكلة قائمة لأن الحل كما تبدى للجميع لم يكن حلا جذريا لاجتثاث شأفة المشكلة من جذورها، وبالتالي بقاء شريحة ليست بالقليلة من المواطنين الأكراد السوريين بلا جنسية إضافة إلى شريحة قليلة جداً من الإخوة العرب «البدو»، مما سيؤدي إلى تفاقم الاحتقان وازدياد المشكلة في قادمات الأيام.

ويبدو أن وزارة الداخلية شعرت بأهمية الموضوع، وأدركت أنه لم يحل جذريا في ظل حرمان مكتومي القيد من الحصول على الجنسية السورية، فكان أن بدأت مؤخرا بالعمل على إعداد دراسة تهدف إلى حل مشكلة الجنسية لمكتومي القيد المدني في البلاد من الأكراد وغيرهم ممن لم يشملهم المرسوم التشريعي (٩٤) للعام ٢٠١١ الذي صدر بخصوص الأجانب المسجلين في قيود السجل المدني بالحسكة.

وقد أكد معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية العميد حسن جلالـي الذي يتابع أسبوعيا، وأحيانا يوميا الأرقام الذي تردده من المتقدمين للحصول على الهوية، أو الحاصلين عليها، أن تعداد مكتومي القيد غير معروف حتى اللحظة، لكنه سيرف بعد صدور قرار بخصوصهم، وهذه الفئة هي من تغيب عن التسجيل بالنفوس لسبب يخصها، ولكن المسألة لن تطول، والدراسة ستنتهي خلال فترة قريبة جدا بحسب تعبير العميد جلالـي.

ومن الجدير ذكره أن مكتومي القيد هم من الفئة التي لم يشملها إحصاء ١٩٦٢، ويبلغ عددهم بحسب تقديرات غير رسمية بين ١٠ إلى ١٥ ألفا من الأكراد، إضافة إلى عدد غير محدد من البدو، رغم الخلاف في طبيعة «كتمان القيد» بين الجهتين، ففي حين أن مكتومي القيد من الأكراد يرتبط وضعهم بمشكلة الإحصاء المذكور، فإن مكتومي القيد من البدو يرتبط بعضهم بحالة الترحال المستمرة لبعض العائلات، وكذلك بهدف التهرب من خدمة العلم في بعض الأحيان!.

■ ■

بصراحة

الحركة النقابية ومهامها الآنية

◀ عادل ياسين

أظهرت الأحداث الجارية عمق الأزمة التي يعيشها شعبنا ووطننا، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهذا يعترف به الجميع، سواء الذين يرون في الحراك الشعبي السلمي أنه الضمانة لتحقيق الإصلاحات الجذرية والشاملة. وبالتالي لا بد من حمايته والمحافظة عليه وتخليصه من الشوائب العالقة به، والطريق إلى ذلك هو بتحقيق مطالبه المشروعة السياسية والاقتصادية – الاجتماعية، أو الرافضين لهذا الحراك جملة وتفصيلاً، واعتباره نشازا يعكر صفو مسيرة الإصلاح. وبالتالي لا بد من مواجهته والتصدي له بشتى الوسائل والطرق، أو الواقفين في الوسط بين الموقفين، الذين يقرون بشريعة المطالب، ولا يوافقون على طريقة التعبير عن تلك المطالب المشروعة (أي التظاهر بالشارع).

ولكن ما يجمع الأطراف الثلاثة أن الجميع يريد مخرجاً لهذه الأزمة العميقة، التي أظهرت مجرياتها وتطوراتها أن لا مخرج حقيقيا منها إلا بملاقة المطالب العادلة لأغلبية الشعب السوري، تلك المطالب التي في حال تحققها ستعزز وحدة الوطن أرضا وشعبا، وهذا يعني في الجانب السياسي أن الكثير من الثوابت والمسلمات التي اعتبرت ثوابت على مدار العقود الخمسة الفائتة، أصبحت من الماضي، أو بعيدة عن التقديس والقدسية، ولا مجال لقيادة الدولة والمجتمع وفقها إلى ما لا نهاية، ورغم ذلك هي الآن مدار نقاش وجدل وصراع مع أن الحياة والتجربة قد حسمت الموقف تجاهها، إذ لا بديل عن التغيير.

لقد تطور مجتمعنا السوري بما يكفي لكي يقول ما يريد، والكيفية التي ستتحقق فيها مطالبه عبر الطرق والوسائل الحضارية التي ستكفل وصوله إلى حقوقه المشروعة والعدالة، التي نزل الكثيرون من أجلها إلى الشارع. وحتى الذين لم ينزلوا فإنهم يشاركون بهذا الحراك الواسع ويعبرون عن مواقفهم ومطالبهم بالحوار والنقاش الذي يدور في كل شارع وبيت وحارة.

إن الاستعصاء الجاري في المجتمع الآن ما كان ليحدث لو كانت هناك أقتية اتصال مفتوحة بين النظام والمجتمع، تستقبل وترسل الإشارات، فالمجتمع في واد والنظام في واد آخر، لا يرى المجتمع ومطالبه وحجم التناقضات التي تراكمت فيه إلا بعين واحدة، تكون زاوية الرؤية فيها ضيقة جدا، فيجري التعامل مع هذا الحراك كتلة واحدة دون تفريق بين مكونه الأساسي السلمي الذي له مطالب مشروعة، وبين ما علق به من شوائب وملوثات تحتاج إلى إزالة، حتى لا يذهب هذا الحراك إلى مواقع أخرى يسعى البعض إلى جره إليها . واللافت للنظر بهذا الخصوص أن البعض في قيادة الحركة النقابية يرى الأمور من الزاوية الضيقة تلك نفسها، ويتعامل مع هذا الحراك باعتباره حراكا لا شرعيا لا بد من مواجهته، مع أن الحركة النقابية هي الأكثر دراية بحجم التناقضات وعمقها في المجتمع، لصلة كوادرها المباشرة مع الطبقة العاملة ومطالبها، ومعاناتها الطويلة جراء السياسات الاقتصادية الليبرالية التي لعبت الدور الرئيسي في إيصال المجتمع إلى ما وصل إليه، حيث كان الكثير من القوى الوطنية يحذر من أن استمرار تلك السياسات سيؤدي إلى انفجارات لا أحد يعلم مآلها النهائي.

من بين الذين كانوا يطلقون التحذيرات هم من كوادر الحركة النقابية، في الاجتماعات والمؤتمرات، ولكن لا حياة لمن تنادي، فقد وقعت الفأس بالرأس، كما يقال، ولا مخرج لما يجري الآن إلا بإيجاد حلول حقيقية جذرية وشاملة وسريعة، يقتنع بأهميتها وجديتها الشعب السوري، الذي عانى الويلات من السياسات الليبرالية والحرمان لحقوقه السياسية في التعبير والممارسة على الأرض.

لقد لعب البعض في قيادة الحركة النقابية دوراً مهماً إلى جانب الحكومات السابقة في تنفيذ سياسات حكومية بعكس مصالح العمال والتسويق لها في صفوف الطبقة العاملة، عوضا عن مواجهة تلك السياسات بكل الطرق والوسائل الحضارية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية والعربية، وخاصة ما يتعلق منها بالحريات النقابية والديمقراطية، ومنها حق الاضراب للطبقة العاملة، هذا الحق الذي كانت وما زالت تنكره على الطبقة العاملة، والذي كان يمكن استخدامه إلى جانب حقوق أخرى تستطيع الحركة استخدامها في المواجهة المبكرة، ألا وهي موقعها ومهمتها كممثل للطبقة العاملة في مجلس الشعب، الذي من خلاله جرى إقرار الكثير من المراسيم والتشريعات التي أصابت مصالح الشعب السوري بالضرر الكبير، ومنه الطبقة العاملة السورية، حيث وافق ممثلو العمال في هذا المجلس على قانون العمل رقم ١٧/ الخاص بعمال القطاع الخاص، بالرغم من الاعتراضات الكثيرة من الكوادر النقابية على العديد من مواد باعتبارها مواد إذعان تجعل العمال وحقوقهم ومكاسبهم رهينة بيد أرباب العمل المتحالفين في المجلس وخارجه مع قوى هامة في الدولة لها مصالح مشتركة مع قوى رأس المال.

كان يمكن للحركة النقابية أن تلعب دورا مهما في مواجهة تلك السياسات الليبرالية لو انطلقت من تمثيلها الحقيقي للطبقة العاملة ولمصالحها ومكاسبها، ولكن تقيدها وارتباطها لقرارات من خارجها أفقدها إمكانية الحركة والدفاع المستقل عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة، وأهمها إعادة توزيع الدخل الوطني، أي إعادة التوزيع مرة أخرى بين الأجور والأرباح، التي هي مختلة لمصلحة قوى السوق... لمصلحة الأرباح..

■ ■

وزير الإدارة المحلية يحلها أخيراً..

إعادة من كُفت يده إلى العمل في مديرية المصالح العقارية



العامل المؤقت بعد إنهاء عقده لانقطاعه عن العمل فيجوز لها التعاقد معه بعقد جديد على أساس أجر بدء التعيين دون الحاجة إلى ترشيح أو شهادة قيد عمل من مكتب التشغيل. واستنادا لكتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٣٥٥/و تاريخ ٢٠١١/٦/٨ المتضمن الحالات التي تحتاج إلى موافقة أمنية. ونظرا لوجود عدد من العاملين في مديريات المصالح العقارية في المحافظات مكفوف في اليد ومحالين للقضاء.

فإننا نقترح الموافقة على إعادتهم إلى عملهم ومتابعة الدعاوى القضائية المقامة بحقهم وهم.....

إن القرار الذي أصدره الوزير فيه كل العدالة للأبرياء منهم، لكن السؤال هو: من يعوض كل هؤلاء الأبرياء عن الأذى النفسي والمادي، وهم الذين راحوا ضحية حيتان الفساد؟ ألم تشكل حرية المواطن أهم ما سعى إلى حمايته الدستور السوري في بعض مواد، حيث نص صراحة على عدم جواز تعريض حرية المواطن للاعتداء، كما منع احتجاز الأشخاص دون توفر سبب مشروع، فضلاً عن أنه كرس مبدأ تقديس الحرية الشخصية للمواطن وكفالة الدولة لها كما في المادة ٢٥ منه، وأن المتهم بريء حتى يدان بحكم قضائي... ولا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقا للقانون كما جاء في المادة ٢٨ منه.

■ ■

يا وزارتي الري والشؤون الاجتماعية.. النجدة!

في السنوات القليلة المنصرمة، ومنها الخمس الأخيرة التي عاشتها سورية في ظل السياسات الليبرالية، كانت البلاد تحيا مناخا عاما، سياسيا واقتصاديا، أشبه بالقحط الشامل، خلف وراءه مئات الآلاف من الضحايا، على مختلف المضامين والأشكال والألوان. لذلك على الحكومة الحالية أن تستفيد من الأخطاء التي ارتكبتها سابقتها وغضت الطرف عنها، ومنها مثلاً: القانون رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤ الذي يتم تمويته تارة عند الضرورة، وتارة يتم إحياؤه إذا اقتضت مصلحة المسؤولين ذلك.

الآن وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٦٢/ تاريخ ٢٠١١/٦/٥ الخاص بإعادة تعيين العمال العرضيين، نذكر أن هناك عمالا عرضيين كانوا على رأس عملهم في مؤسسات الدولة، ونخص بالذكر عمال المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي، والمشمولين بقرار الضم رقم ١٢٦٠/ القاضي بضم مؤسسة التنمية إلى مؤسسة استصلاح الأراضي، وقد سبق هؤلاء العمال أداء خدمة العلم بعد صدور قرار الضم رقم ١٢٦٠/. وحاليا أنهموا الخدمة الإلزامية التي يعتبرها القانون السوري خدمة بلا أجر، فمن الحق والإنصاف أن تتم إعادة هؤلاء إلى مواقع عملهم السابقة، لأتهم على أقل اعتبار كانوا يخدمون الوطن، ويمكن اعتبار فترة خدمة العلم إجازة غير مأجورة.

إننا في «قاسيون» إذ ننشر تظلم هؤلاء العمال نضم صوتنا إلى صوتهم، ونناشد كلا الوزارتين ومؤسساتهما بالمحافظات، ونخص بالذكر مؤسسة استصلاح الأراضي، بالعمل الفوري على إعادة هؤلاء المجندين الذيم أنهموا خدمتهم الإلزامية إلى مواقع عملهم السابقة، بعقود عمل، لأن أسرهم بحاجة إليهم، ولا مصدر رزق لهم سوى هذا العمل، ووطنهم أيضا بحاجة إليهم، ليكونوا فاعلين ومنتجين.

الرقعة . محمد فياض

صرف العاملين من الخدمة قبل أن يصدر الحكم بإدانتهم أو براءتهم، وتم الاستيلاء على عقارات الملف كاملاً دون انتظار صدور قرار من المحكمة يشير إلى أن تصرفات الموقوفين صحيحة أو خاطئة.

وطالبنا في كل مرة بتسريع عمل المحكمة، والعمل بجد على ألا يذهب الأبرياء بجريرة المذنبين، وألا يوضع الجميع الصغير والكبير في مرتبة واحدة، فيتميع الجرم، وتتبدد الحقيقة..

وأخيراً جاء الفرج حين أصدر وزير الإدارة المحلية مطلع الشهر الفائت قراراً بإعادة العاملين المطرودين من الخدمة في المصالح العقارية لعملهم، وذلك عبر وثيقة صادرة عن وزارة الإدارة المحلية بتاريخ ٢٠١١/٧/٧، تحت الرقم ١٥٠٥/ش.أ، جاءت فيها:

إنه واستناداً لأحكام المادة٦/ من القانون رقم٧/ لعام ١٩٩٠ والتي تنص على ما يلي:

يعتبر العامل مكفوف اليد حكماً خلال فترة توقيفه ويعتبر كف يده ملغى حكماً عند إطلاق سراحه ما لم تقرر السلطة التي تمارس حق التعيين استمرار كف يده إذا كان التوقيف ناجماً عن جرم جزائي ارتكب أثناء تأدية العمل أو بسببه.

واستناداً لرأي لجنة القرار ١/ لعام ٢٠٠٥ رقمم/٢٩/٤١ تاريخ ٢٠١١/٥/١٦ المتضمن: في حال رغبت الإدارة بإعادة

اجتهاد مجروح

لقانون العاملين الموحد الخاص بالعاملين في الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية.

يا له من اجتهاد مجروح ومطمعون به في الوقت ذاته، حيث يؤكد عمال الفنادق المملوكة للسياحة، وهم يعدون بالآلاف إنهم و(بين حانا ومانا ضاعت لحانا) والمقصود هنا أنه وبين وزارتي السياحة والشؤون ضاعت حقوقهم، إذا كيف يحصل العمال أنفسهم على الزيادات والمنح السابقة خلال السنوات الماضية، ويحرمون منها هذه السنة!؟ هل وزارة السياحة السورية مالكة هذه الفنادق، أصبحت تابعة لدولة أخرى؟ أم أنها مازالت سورية بمعظم طواقمها؟

إن العمال العاملين في هذه الفنادق المملوكة لوزارة السياحة، وهم بالآلاف، يشجبون هذا الاجتهاد الجريح، ويطالبون بالاستمرار على وضعهم السابق، وأن تشملهم الزيادات الأخيرة للرواتب التي أقرت بالمرسوم التشريعي رقم ٤٠/ لهذا العام، كما حصلوا على الزيادات والمنح السابقة خلال السنوات الماضية لأنهم بأمس الحاجة إلى كل قرش يخصم من رواتبهم أو من زياداتهم.

أبو جهاد

نشرت صحيفة تشرين أوائل تموز الجاري، شكوى عمال أحد فنادق «ديديمان» في العاصمة حول عدم حصولهم على الزيادات الأخيرة

للرواتب التي أقرت بالمرسوم التشريعي رقم / ٤٠/ لهذا العام، علما أنهم قد حصلوا على الزيادات والمنح السابقة خلال السنوات الماضية، وكان آخرها المنحة الصادرة بالمرسوم رقم /٩٢/ لعام ٢٠١٠ بصرف ٥٠% من الراتب المقطوع ولمرة واحدة.

وجاء نتيجة ذلك رد من المهندس هيثم زرقاوي مدير إدارة أملاك الدولة في وزارة السياحة يقول: «إن فندق ديديمان دمشق هو منشأة سياحية مملوكة لوزارة السياحة، وتقوم شركة ديديمان التركية بإدارته مقابل عائد متفق عليه، والعاملون فيه يخضعون لقانون العمل رقم /١٧/ وليس للقانون الأساسي للعاملين في الدولة الموحد، وأشار أيضا إلى أن وزارة السياحة قد استوضحت من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول هذا الأمر، فكان الجواب بأن عمال الفنادق المملوكة لوزارة السياحة هم عمال قطاع خاص، ولا يخضعون

نزرا عادلة

يشكو بعض السكان في منطقة قطينة منذ سنوات عديدة من التلوث الذي يتسبب به معمل السماد الأزوتي، والواقع يقول إن التلوث ينتشر في المنطقة المحيطة بشركة السماد بشكل عام، ما أدى ويؤدي إلى أمراض تفتك بالإنسان والأرض والأشجار.

المفارقة هنا أن بعض سكان قطينة أقاموا دعوى قضائية على الشركة ورجحوا، وحصلوا على تعويض بقيمة ٥٠ مليون ل.س، علما أن الأراضي التي يملكونها لا تساوي هذا المبلغ لأنها غير صالحة للزراعة (الموضوع يمت للفساد بصلة)، وفي الوقت نفسه أقام عمال الشركة دعوى قضائية من أجل تحصيل الوجبة الغذائية بأثر رجعي، وهي من حق العمال، وقد ربح العمال الدعوى والمبلغ ٥٠ ألف ل.س لكل عامل، ولكن الإدارة العتيدة

تأبين الرفيق محمد رأفت الكردي

غاب مخلفاً وراءه فراغاً هائلاً.. وألماً لا يقاس



أن تودعنا .استعرض صورتك وأستجمع معها شريط الذكريات أتذكر الحكايا وأكتشف اللحظات لصديق ورفيق وزوج والأب، فعن أي منهم أتحدث؟ عن الرجل المليء بالحياة والضاحك، الحالم بوطن تسود فيه العدالة والحرية، عن أب الذي غرس في عائلته الصغيرة أن الوطن أغلى من أن يحدد بسقف أو أن يختصر بكلمة؟ عن الرفيق الذي كان يردد على مسامعنا (أنا منحاز للناس الفقراء) واختار في انحيازه أسلوباً للحياة. ورغم كل المناصب لم تكن المظاهر تعني لك شيئاً، لم تكن ترتاح إلا بين أحبتك وأهلك، علمتنا أن المسؤولية تواضع، وكنت ترد أن المناصب ما هي سوى مهام موكلة تذهب. كان حوارنا الدائم هو حرصك على وطن ينتصر فيه المظلومون ولا يبقى فيه مقهور وبقيت روح التمرد التي بدأت حياتك بها نفسها إلى يوم أسلمت الروح بين يدي. فافتخر بأننا ننتمي إليك. أيها المغادر في زمن التحولات، وأنت تصعد إلى السماء، اطمئن لأن ما عشت من أجله مازال ينبت أقحواناً في أرض الوطن، وعائلتك تعتر بارت تركته بيننا وتفتخر.. ولأهله ورفاقه وأصدقائه الصبر والسلوان. للرفيق الخلود .. ولأهله ورفاقه وأصدقائه الصبر والسلوان. ■■

بلاغ عن قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

تلقت قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بكثير من الاستغراب والقلق صدور مشروع قانون الانتخابات الجديد ، الذي لم يختلف عن سابقه من حيث الجوهر بشيء، وهو بذلك يكرس تقييد الحركة السياسية في البلاد، ولا يسمح لها بالانطلاق على الأساس الذي عبر عنه مشروع قانون الأحزاب. إن المفتاح الأساسي للإصلاح الشامل المطلوب في البلاد هو قانون انتخابات جديد يكرس مساواة المواطنين وتمثيلهم بشكل حقيقي. إن مشروع القانون الحالي يسير بعكس هذا الاتجاه.

تعلن قيادة الجبهة عن رفضها لمشروع قانون الانتخابات الملن وتطالب بسحبه وتعديله فوراً.

دمشق ٢٠١١/٧/٢٨

قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

توضيح

نشر في موقع «ولاتي» بيان باسم «تسسيقيات لجان الوحدة الوطنية في الجزيرة»، وحسب النص المنشور فإن «تسسيقيات شباب اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين» هي إحدى الجهات الموقعة على هذا البيان، وفي هذا الإطار يهمنّا توضيح التالي؛ في الوقت الذي نوّكد على مشروعية الحراك الشعبي السلمي من أجل إصلاح جذري شامل يقضي إلى بناء نظام جديد يصنعه الشعب.. ومن أجل الحفاظ على كرامة الوطن والمواطن، نوّكد على أنه لم يوقع على البيان المذكور أحد من جانبنا.. صحيح أنه جرت لقاءات من أجل هذا الموضوع إلا أنه لم يتم الاتفاق النهائي على صياغة البيان المذكور وإصداره ونشره ، مما اقتضى التوضيح والتنويه.

شباب اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين في محافظة الحسكة

كلمة أصدقاء الفقيد ألقاها الرفيق صريح البني: «سأستعين بمسيرتنا المشتركة مع صديق العمر رأفت الكردي، لكي أذود، نقدياً عن جيلنا، لم نكن ساذجين لنبقى معتقن المقولة الرمزية عن الذين لا يشيخون، بسبب عقيدتهم الكلية الصواب! أفهمتنا الحياة، ربما قسراً، أن سر الشباب الدائم، بحسب أصحاب تلك المقولة، هو التجدد، فكراً وممارسة، ولعل بعضكم، يعتقد معي، أن تقصيرنا الأساس تجسد في ضعف طاقتنا على هذا التجدد، لقد حملنا لزمان أطول مما ينبغي، مشروعاً للعدالة الاجتماعية، رسمناه بذاته مشروع حرية.

لنعترف بأننا لم نحقق الكثير على درب أي منهما، لم يسعفنا طيب نوايانا أو أننا عشنا ولا نزال أكثر العصور صعوداً بأعظم الانتصارات، ثم هبوطاً بأفدح الهزائم، حد الانهيار؟ أو لعلنا لم نبذل من الجهد ما يكفي؟ بيد أننا كنا صادقين في حملنا بوطن أقوى وأجمل، وشعب ارغد عيشاً».

كلمة أسرة الفقيد الراحل ألقاها الرفيق عبد الوهاب الكردي: «ستمر الساعة السادسة مساءً، لن يرن الهاتف، لن أعود أسمع صوتك الذي اعتدناهُ، وأنت تسأل:متي سنأتي؟ فقد قررت الرحيل فجأة دون

أقام الحزب الشيوعي السوري حقلاً تأبينياً للرفيق رأفت الكردي حضره حشد من الأصدقاء والرفاق وأبناء حبه، أُلقيت فيه كلمات عديدة اخترنا منها الكلمات التالية لضيق المساحة.

كلمة الحزب الشيوعي السوري الموحد ألقاها الرفيق حنين نمر:

«يأبى الموت إلا أن يختطف من بين أيدينا واحداً من أ خيارنا كل حين وطائر الموت هذا لا يدري كم يفعل بنا، في وحشيته وهمجيته، وكم يخلف فينا من فواجع وجراح.

يكفيك أيها الموت أنك التقطت اليوم صيداً ثميناً، ولا أعز. أما كفاك (بدر ودانيال وحسين وأنس وموريس وإبراهيم ومراد ومفيد وأحمد وجميلة وبطرس)، وكل هذه الكوكبة والباقة الجميلة وغيرها، لتضيف إلى (مأترك) الوحشية إثماً جديداً فتنزع من بيننا رأفت الكردي أيضاً؟ لقد اخترت أيها الموت أن تجاور اليوم رأفت الكردي، لكي تستمع بآرائه الحرة، والثرية بالفكر، بالاقتصاد، بالتاريخ، وأن تستمع إلى مواجهه في التنظيم، وإلى فاجعته الكبرى بأنه ما عاش زمناً كافياً، ليكمل مع رفاقه مشروع بناء الحزب الذي اشتهى، والذي أمضى عمره كله في وضع لبناته».

كلمة أبناء حي الصالحية، حي الفقيد ألقاها الرفيق عبد الله صباغ:

«لقد غاب صديق الطفولة والشباب والهزم المهندس الكهربائي الرفيق رأفت الكردي.. غاب مخلفاً وراءه فراغاً هائلاً.. وألماً لا يقاس ولا حد له.

إن هذا الصديق الإنسان الذي تربع على هذه المناصب الرفيعة كان لا يزال يسكن في طابق مستأجر بمنطقة عرنوس، ولم يستطع أن يشتري لنفسه أو لأسرته بيتاً يؤويه، ولم يفتح لنفسه حساباً في مصرف محلي أو أجنبي، وأنا أعرف أن الرفيق رأفت عندما استلم منصب وزارة المواصلات لم يكن في منزله هاتف، كما لم يكن يملك حلة (مفصلة أو جاهزة)، وقد لجأ إلى قريب أمه المختار المرحوم أبي راشد برنيو واستقرض مبلغاً اشترى به حلة جديدة وهاتفاً.

الشيوعي الحقيقي رأفت خذله رفاقه في المؤتمر العاشر للحزب فلم يظهر خيبة أمله لهذا الموقف المحيط.. وأخذ يعمل في مكتب هندسي استأجره ليأكل لقمة العيش حلالاً زلالاً».

في أربعينية الرفيق فارس فارس «أبو وليد»

الراحل ربط القول بالفعل فكان مثلاً في نكران الذات



في حفل مهيب حضره أصدقاؤه ورفاق دربه، أقامت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حوران حفل تأبين للرفيق الراحل فارس فارس أبو وليد، بعد مرور أربعين يوماً على رحيله في مدينة أزرع.

افتتح الحفل د . خلدون عزام قائلاً في رثاء الفقيد: «أحبّ الوطن، فعمل طوال حياته ليراه حراً وعزيراً دوماً . أحبّ الإنسان، كل إنسان وفي كل مكان، فما بكل بوقت ولا جهد لأنه المؤمن دائماً أن الإنسان هو أتمن ما في الوجود . إنه شعار رفقناه عالياً معاً؛ (كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار)، كنت نعم الزوج والأب والأخ والصديق والرفيق وأينما بكت أعين الفقراء مستجدة تمسحها بيديك الممدودتين للخير والعطاء. فإن غيب الموت جسداً فالأفكار باقية والقيم والمبادئ حية لا تزول إنها رسالة حملها فقيدنا الغالي، ونحن على العهد باقون».

وبدوره ألقى الرفيق عادل ياسين كلمة هيئة رئاسة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين فقال: «رحل عنا الفارس، وهو الذي كان اسماً على مسمى، بتمسكه بالمبادئ التي حملها بحبه للوطن والشعب، كان شيعياً حقاً، وكان وطنياً صلباً مدافعاً قوياً عن المستضعفين لا يكل ولا يمل من الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن، كان دائماً ثابتاً على رؤيته والخط السياسي الذي ينتمي إليه. غادرنا رفيقنا، وسورية اليوم على مفترق طرق، والكل يدلو بدلوه بطريقته، حيث بدأ الفرز يأخذ شكلاً محدداً بين كل القوى، وبدأنا ننقل وبوضوح من الثائثات الوهمية التي كان البعض يظن أنها الأساس، ولكننا في اللجنة الوطنية أكدنا مراراً بالقول والفعل، وبناء على الرؤيا والخطاب، والخط السياسي على تلازم المسارات كافة سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً، وديمقراطياً .

قلنا إن الإصلاح الشامل هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة، وهذا ما أكدناه في البلاغ الصادر بـ ٢٠١١/٢/٢٥، باسم اللجنة الوطنية وكان أهم وثيقة في البلاد حددت عمق الأزمة والمخرج الحقيقي لها . وقلنا في افتتاحية جريدة قاسيون أن ما يبدأ بالفساد ينتهي إلى الخيانة، وها نحن نشهد اليوم النتائج الكارثية للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي بدورها رفعت درجة حرارة المجتمع إلى درجة الانفجار، احتجاجاً على الوضع الكارثي الذي وصلت إليه البلاد .

لقد استنفد الدستور القديم نفسه تاريخياً، وإذا عدنا إلى قوى النهب والفساد الكبير التي تعتبر بوابة العبور للعدو الخارجي هي التي تقف اليوم ضد الإصلاح وتشوه الحراك الشعبي السلمي، وبناء على ذلك فإننا مع الحفاظ على الحراك الشعبي لأنه ضمان الإصلاحات الجذرية والشاملة، وتعزيز الحوار الشامل الذي هو المخرج الحقيقي من الأزمة الوطنية العميقة».

كلمة لجنة المحافظة ألقاها فهمي العاسمي قال فيها: «منذ أربعين يوماً غاب عنا الجسد الطاهر، وهو مشيئة القدر ولقاؤنا اليوم هو ليس للذكرى فقط، بل هو تأكيد منا بأن فكره باق، وسوف يعيش

مطبات

عرائش الخوف

◀ عبد الرزاق دياب

على رصيف وكالة سانا كان الشرطي يزيد من حركة يده المسكة بالعصا، وينفخ في صفارته من هواء صدره ما يجعل السيارات لا تتلکأ في العبور، وأما المعارضون فهم سائقو السرافيس الذين يريدون أن يملؤوا مقاعدها وممراتها، وأما من يحسب له حساب فهو شرطي الدراجة الذي يمسك بدفتر المخالفات الذي يمثل قانون السير بقوته وغراماته الثقيلة.

بالأمس غير البعيد كانت سيارات شرطة محافظة دمشق تملأ سياراتها بما تيسر من بضائع الناس المنشورة على الأرصفة، وحتى بعض العناصر التقطت لهم صور وهم يأكلون (على كل ضرس لون) من التفاح والموز والخليط الذي تضمه سياراتهم.

قبل شهور قريبة كان الموعوم هو من يقف على هذه الأرصفة، هو من سمحت له المحافظة بترخيص كشك لبيع الدخان والبضاعة السريعة، أو من كانت له مهمة خاصة، أو من لديه قدرة على الهرب والجري السريع.

منذ وقت قريب كان التسول مظهرًا منفردًا، وغير اعتيادي، وكان منظر طفلة متسولة يثير تساؤل المارة واستغرابهم، وأما محافظة دمشق فكانت تعد لمشروع كبير، واقتрحت خطا ساخنا للأخبار عن المتسولين. من جديد لا تسكنني الدهشة التي خسرتها في معركتي منذ أن قررت أن أكون صحفيا، وودعتها مع عقم السياسات الحكومية السابقة في جعلنا مواطنين نسكن حيا هادئا ونظيفاً، وخسرتها ورفعت راية استسلامي عندما توجت الحكومة السابقة (لأن الحالية معذورة بالظرف الراهن) انجازاتها بافتتاح سوق جديدة لنا نحن السوريين تحت مسمى السوق الاجتماعي. من جديد أعلن هزيمتي أمام ما تشهده الأرصفة من قبح وغياب لأي منظر حضاري عن أقدم مدينة مأهولة في العالم، واليوم يسكن الشام الباعة غير مباينين بمروري في وسط الشارع، وفي الوقت نفسه يسكب بائع التمر هندي الماء البني بعد غسل حوضه الوسخ في الطريق، وأما بائع الصبار فيرش الماء من حوله حتى يشعر المارة برطوبة ثمره المعروف، وكذلك بائع الدراق والمشمش والكرز، وأما ما يثير الحنق فهو بائع الفجل والخس والبقدونس الذي افترش جدار (سانا) بصوته الرمضاني العريض.

مظلات كبيرة نصبت أمام جامعة دمشق ليستظل باعة الأحذية الرخيصة، وشبه سوق جديدة صارت حاضرة، ومكتبات تختلط مع الأحذية في كرنفال لا يمكن أن يكون إلا في مدينة لا لغة لها، ولا أحد ينتبه إلى خليطها العجيب، ولا أعتقد أن محافظ المدينة أو أحد أعضاء المكتب التنفيذي قد مروا في الشوارع التي صارت أسواقا رغما عنها، ولا أحد يحاول أن يعد قليلاً من المنطق للأشياء هنا..هنا رصيف لنا، وهناك سوق للباعة، وهذه مواقف للسيارات والمنتظرين، وهنا لا يجلس المتسول مع أبنائه ويمدون جميعا أيديهم وألستنهم، وهذا الرصيف ليس سريرا لمن شاء أن ينام، والجدار ليس للتيول.

أما من يبيع اليوم في تسويق بضائعهم فهم إخوتنا الصينيون، وبعض الروسيات، وقليل من منتجي مشتقات الحليب والأشجار المثمرة فيريفنا الساخن.

في المقابل يجد أصحاب المحلات الكثير من الوقت للتفكير، وقراءة القرآن الكريم في رمضان خصوصا، ويحلمون واقفين على أبواب محلاتهم بيوم قريب دون بسطات، وحتى دون أرصفة، ويتذكرون وهم يجتمعون أمام محل أحدهم تلك الأيام الخوالي عندما كانوا سادة شارع الحمراء والجسر الأبيض والصالحية، وكان أصحاب البسطات يتوسلون لهم من أجل ساعة بيع قبل المساء.

السؤال البغيض من يسمح لكل هذه الفوضى أن تسكن، ولصلحة من تستطيل البشاعة، وكم من الوقت يلزم لإعادة ترتيب حياتنا بعد كل هذا السعار..اللغة اليوم لسوق جديدة ليست مفتوحة وليست ظلاً لسوق حقيقية..لغة تشبه اللغة التي نتحاور بها في حل معضلتنا الكبرى..لغة معطلة تجتاح البلاد.

■ ■

مشروع قانون الرسوم القضائية.. بكل بساطة!!



◀ المحامي محمد عصام زغلول

أقر مجلس الوزراء منذ أيام في ضوء المناقشة العامة والتعديلات المقترحة مشروع قانون الرسوم والنفقات والتأمينات القضائية وإنهاء العمل بالقانون رقم ٢٧ لعام ٢٠١٠، وذلك لجهة تخفيضها وتوازنها بما يتوافق والواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز مبدأ حق التقاضي وتخفيف الأعباء المترتبة على ذلك.

والمفاجأة التي تصيب المتابع للصحافة، خاصة مقالات المحامين والقانونيين، تتمثل في كثرة ما كتب من انتقادات وطروحات وآراء، اتفقت جميعها على مدى سوء الحال الذي فرضه قانون الرسوم القضائية المشؤوم الصادر السنة الماضية، وما أوقعه من ظلم وجور أصاب المتقاضين عامة والفقراء منهم خاصة.

فما أذكر يوماً مر بعد إصدار القانون المذكور إلا وفيه انتقاد شديد، ووصف مرير للحالة التي قد توصل إليها تلك الرسوم المرتقعة إن بقيت على ما هي عليه.

لكن الحكومة الكريمة ومجلس الشعب الموقر للأسف، لم يكن في تلك الأيام مهتماً بما تكتبه الصحافة، ولا معتبداً بما يشعر به المواطنون أو يعانونه، ولا مبالياً بما يصيب البلاد والعباد، فالعباد نائمة والبلاد سالمة!.

لكن الشعب الذي طال صمته ونفد صبره بدأ يطالب بحقوقه، لا بالقلم ولا بالمقالة، بل بصوته العالي وصدره العاري، عندها فقط بدأ الوزراء والنواب ومن يملك القرار بالاستماع لهموم المواطنين، شنفوا آذانهم، فتحوا أبواب مكاتبتهم، أقرأوا بالمطالب المشروعة، وهرولوا ينفذونها.

اليوم فقط أقرت الحكومة بالعدالة المجانية،

والتقاضي شبه المجاني، وبالضرورة القصوى في أن تكون الرسوم القضائية تناسب المواطن، الفقير ومحدود الدخل والمظلوم والمكولم!.

وها نحن نتساءل مرة أخرى: هل تحتاج الرسوم القضائية إلى مشروع قانون جديد، ولجنة، ودراسة، وإعلام، وإصدار، ومرسوم، ومن ثم قد يعجب وقد لا يعجب، قد يناسب وقد لا يناسب؟! لم لا يكون الأمر ببساطة إلغاء قانون الرسوم القضائية لعام ٢٠١٠ والعودة إلى قانون الرسوم القضائية المعمول به قبل ذلك، والذي كان مناسباً ومنطقياً للفترة الحالية على الأقل.. ريثما تتم دراسة حقيقية في ظل إصلاح حقيقي للقيام بنقلة نوعية في السياسة القضائية واستقلالها، تشمل الرسوم وخلافها.

فلم يجب على المحامي أن يلصق على استدعاء الدعوى ألبوماً ممنوعاً من مختلف الطوائف بمختلف

ظاهرة فساد

في بلدية القامشلي ومجلسها



في نهاية العام ٢٠١٠ تم حفر وتمديد خط

الصرف الصحي في شارع بور سعيد،

الجهة الجنوبية، وبعد الانتهاء من التمديد

تم ردم الخط بسرعة كبيرة، بواسطة آليات

هندسية ولكن دون إشراف هندسي، وكأنه

لا يوجد مهندسون في الدائرة. بعد ردم

الخط بشكل غير فني وتزفيت الشارع، أخذ

الشارع بالهبوط وظهرت فيه التدرجات

والتموجات، وسارعت البلدية إلى وضع

قميص زهتي على الشارع، وأيضا دون

إشراف الدائرة الفنية، واستمرت الهبوطات

بالظهور بشكل مستمر، الآن يريدون قص

الزفت والمعالجة من جديد، ولم يفلحوا.

هذا الفشل في المشاريع سببه عدم الشعور

بالمسؤولية وعدم المحاسبة، وللعلم فإن

رئيس مكتب الطرق في البلدية مراقب

فني، وليس لديه خبرة عملية كافية لكي

يكون مشرفا على الدراسات الطرقية، ولا

حراك.. «عَ الماشي»!

لم يعد الشأن السياسي بعيداً عن «عاديّات» الحياة اليومية للناس في دمشق، فالحديث الذي يبدأ عند البقال لا ينتهي بعبارة «خليها علينا» التي قد يقولها الحلاق بصدق هذه الأيام، وكل ذلك لأن الحراك يملأ الهواء بزخمه المتصاعد في معظم أحياء العاصمة، بما فيها تلك التي لم تشهد بعد بعينها معنى الحراك.

الأحاديث عادةً تبدأ بعد إبداء الدهشة حيال انقطاع نوع من

يفقه بالقوانين الذي تطبق من أجل الدراسة

الفنية. بينما يتصف رئيس البلدية بتفرده

بالسيطرة الكاملة على المكاتب مع مديره

الفني الجديد الذي انتقل من مكتب الحبوب

إلى البلدية بقدرة قادر. والسياسة الجديدة

لرئيس البلدية هي في تعيين مساعدين

فنيين رؤساء للمكاتب، حتى يسهل التحكم

بهم.

وللعلم أيضاً فإن المناول الذي يقوم

بتنفيذ الأعمال هو شقيق أحد الموظفين

في البلدية، والذي يشرف على أعماله،

ويغطي عن سوء تنفيذ المشاريع.ناهيك عن

الفساد والسمسرة في البلدية، وقصة قص

الحديد في الشارع المذكور حول المنصف

أصبحت معروفة للجميع، ولكن لم تفتح

الملفات ولم يحاسب أحد!! وفي قضية

أخرى دخل ثلاثة أشخاص السجن لأسباب

معروفة، وكان معروفاً من المستفيد، بينما

أنواع الدخّان المهرب، أو بالإشارة إلى شكوى يعبر عنها موظف جراء ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، أو حتى بشكوى منقولة عن أحد الأقارب في محافظة أخرى حول صعوبة الحصول على قدر كاف من المازوت لتسيير شؤون النقل، وأيا كانت شعلة الحديث لا بد أنه سيفضي إلى تفاصيل تتعلق بالحراك الشعبي، ثم إلى نوايا الإصلاح ومدى جدية السير فيه، مروراً بالمحسوبيات وغياب العدالة اللتين أدتا دورهما في تأجيج الاحتجاجات إلى جانب أسباب أخرى.. وربما يطال الحديث «العوانية» أو «العراعة» تبعاً لزاوية النظر بطبيعة الحال. في النهاية، إنه الحراك الذي يعزّز الإحساس بالانتماء الوطني والتآخي وحتى المحبة- إن رغب بعضنا بتوصيف المشاعر-

الأشكال والألوان، والتابعة لمختلف الوزارات، وبمختلف العائديات، مرافعة ولصاقة ومحاكم وقيدية ومالية وهلالية وإسعاف، غير الإيصال، ومن ثم العادة المعروفة (ابصق وألصق)؟!

لم يجب عليّ أن أخذ الإيصال من محكمة السير في باب المصلى أو من محكمة قدسيا، ثم أهرول إلى قصر العدل أو إلى الزبيلطاني كي أدفع الإيصال، ومن ثم أعود لأضم الإيصال، فأقضي كامل يومي في دفع إيصال قد لا تزيد قيمته عن المئة ليرة، فأنفق من المواصلات وأزيد الازدحامات وأخسر من الأوقات ما يكون أضعاف أضعاف ذلك؟!

لم يجب عليّ أن أمر على موظف.. اثنين.. ثلاثة..

بل تسعة موظفين في مديرية المالية وبين الطوابق

الثالث والتاسع والأرضي، ومن ثم عودة إلى التاسع،

وأقطع من الإيصالات وأخذ من أوقات هؤلاء

الموظفين، وأستهلك قدراً من حواسيبهم، وأجمع بين يدي إضبارة كاملة كي أصالح على سند أمانة، فأدفع للمالية ستاً وثلاثين ليرة كاملة؟!

لم عليّ أن أدفع لكل صغيرة وكبيرة على حدة، بما فيه من إرهاق للوقت والموظفين، فأدفع للتسجيل ثم أدفع للنسخ وبعده للاستخراج، وتخيل أن تدفع رسم نسخ القرار، فتقطع إيصالاً من الموظف، ثم تذهب للصندوق، فيقطع أربعة إيصالات، يحتفظ بواحد ويلصق واحد ويعطيك واحدا ويرمي واحدا، وكل ذلك كي يدخل الخزينة مبلغ عظيم قدره ثلاث ليرات كاملات؟!

يا سيدي.. أمل أن أصبح يوماً صاحب قرار، لعلي أتراجع عن موافقي التبسيطية، وأقتنع بأن الأمر فعلاً مهول كما يدعي المسؤولون، ولكن إلى ذلك الحين فانا أقترح إلغاء جميع الطوائف الملونة والرسوم المختلفة والنفقات المتنوعة، واستبدالها جميعاً برسم واحد يدفع عن كل دعوى مرة واحدة، ولوظف واحد يجلس في الديوان بالقرب من الموظف المسؤول عن تسجيل الدعوى.

رسم الدعوى - على مختلف درجاتها - خمسمئة ليرة سورية على سبيل المثال، ولا أعتقد أن أحداً قد يعارض إن اختلف الرسم وفق درجات الدعاوى. وأنا على مثل اليقين أن هذه الطريقة أوفر وأيسر وأكثر دخلاً لوزارة المالية، وننتهي من موضوع الطوائف، ونقل من عدد الموظفين، ونخفف من ازدحام الشوارع، ونيسر على المتقاضين، ونبسط إجراءات التقاضي، ونقضي على الرشوة والفساد! اقتراح بسيط من مواطن بسيط، يخرج عن كل تعقيدات المسؤولين والمنظرين وأعضاء اللجان.. فهل له من مكان في ظل زحمة «الإصلاح»، أم هل له من أذن؟!

essamaldean@yahoo.com

أهالي ريف منبج الجنوبي يشكون إهمال الحكومات

شكا أهالي القرى المترامية الأطراف في ريف منطقة منبج له قاسيون» إهمال الحكومة وتجاهلها لهذه المنطقة الهامة، التي كانت يوما سندا وداعما للاقتصاد الوطني بمساهمتها بزراعة القطن والقمح والشوندر السكري، ولكن هذه المنطقة تعاني الآن، كما يعاني الريف السوري بمجمله من الجفاف وتغير المناخ، ويضاف إليه إهمال الحكومة للمشاريع التنموية التي قد تكون بديلاً هاماً عن قصور المطر، وهذا يؤدي إلى خسارة جزء هام من منتوجاتنا الزراعية الاستراتيجية التي تساهم بدورها في تأمين وتعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي.

يمتد ريف منبج على مسافة حوالي ٧٠ كيلومترا في كل اتجاه بدءاً من منبج، وهو ريف واسع ومترامي الأطراف، وكله من الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت تنتج القمح والقطن والشوندر السكري، والموسم الأهم والأساسي الشعير، وكانت الأراضي مروية بالآبار منذ أكثر من ٢٠ سنة، وعندما بدأت مواسم الجفاف وقلة الأمطار نضبت الآبار، وأصبحت المواسم الزراعية تتقطع في منتصفها، فيموت الزرع الهام والاستراتيجي جدا للمنطقة ولجزء من الاقتصاد الوطني، فانقلبت حياة أهل المنطقة وتدمرت الزراعة، وبدأ الشباب بالهجرة والعمل في المغرب وتركوا أراضيهم بوراً، مع أنها كانت رافداً هاماً للاقتصاد الوطني، فخسر الوطن زراعته وأولاده. وبدأ الفلاحون يبيعون أراضيهم ويهجرونها.

الهم الأكبر والمطلب الأساسي لكل قرى المنطقة هو جر مياه لري الأراضي من نهر الفرات الذي يبعد عنها فقط مسافة لا تزيد عن ٢٠ كيلومترا، وهي مسافة غير عصبية على الحكومة، وأسوة بمنطقة الباب المخدّمة بالري الحديث بالتنقيط، مع أن المسافة تبلغ ٤٠ كيلومترا، بينما منطقة حيمرجيس-أبو كهف يلزمها ساقية ري من الفرات بنصف المسافة، تبدأ من الخفسة مروراً بتل أسود، رأس عين الحمر، أربعة كبير، أربعة صغير، مزبون الحمر، حيمرجيس، أبو كهف، وصولاً إلى المروح، مع أن هناك مجرى واد طبيعي يمكن بكل بساطة تغذيته من مصرف صغير يخرج من الفرات شمال الخفسة، وهذا المشروع بسيط جداً ولا يستعصي على الدولة التي جرت مياه الري للأراضي الزراعية ومزارع الدولة عبر ساقية دير حافر الموازية للوادي الموجود في المنطقة. مع أن هذا المشروع كان قد طرح سابقاً، ولكن لا نعلم لماذا لم تهتم الحكومة بتنفيذه إنفاذاً لزراعتنا وغداًتنا، ويمكننا لو نفّذ هذا المشروع أن يعود الشباب الذين يهاجرون خارج الوطن بحثاً عن لقمة العيش، لأنه سيكون لهم فرص عمل كثيرة في أراضي أهلهم وجدودهم المهجورة حالياً، مع أنها كما قلنا خصبة ومعمّاة، وهي في ماضي السنوات قد حصّلت بطولة الإنتاج الزراعي، ولها فضل كبير في هذا المجال. ويجب أن تعود إلى دورها الفعال في خدمة الوطن وأهالي المنطقة. ■ ■

فسواءً أكان الشخص من الموالاة أم من المعارضة لا بد وأن له رأياً فيقوله..فيا مرحباً بالنقاش طالما أن الجميع مدرك لأهمية ما يحمله الحراك في مضامينه من رغبات لرمي الواقع المشوب بالفساد والنهب إلى «مزيلة التاريخ»، وبناء واقع أكثر ملاقة لتطلعات الناس وهمومهم، ولا سيما أن الناس باتوا ينظرون إلى حراكهم «النقاشي السريع» في الدكاكين على أنه حصتهم من الشأن السياسي الذي أصبح جزءاً هاماً من قوتهم اليومي، يعبرون به ويعبر بهم «ع الماشي».. بعد جوع دام قرابة خمسة عقود!.

حقاً يصحّ القول: «شدّي حيلك يا بلد، الحرية بتتولد»..

■ ■

عقدة ذنب الناجي..



◀ نور أبو فراج

شعور عميق بالذنب يعتري قلوب عدد كبير من السوريين على اختلاف آرائهم ومواقفهم السياسية، يتسلل إلى دواخلهم مهما جاهدوا في قمعه وأخفائه بصراخهم العالي مع من يخالفهم الرأي، بنظرات عيونهم الحادة، وأحياناً بسلوكلهم العنيف.

شعورٌ بالذنب يظهر في ساعات الأرق ليلاً، والظلال السود تحت العين، الامتناع عن الطعام إلا قليله، وإدمان مشاهدة الأخبار.

بطريقة ما، نجح البعض في إشعار من يخالفهم الرأي بأنه مذنب، وأنه مسؤول، وأنه من يتحمل وزر ما يحدث في البلاد. والدافع لذلك أنه دائم الحاجة للدفاع عن نفسه ضد الاتهامات المبطنة والعنينة.. هو دائماً يبرر ويشرح ويحمي نفسه بقذف بالاتهامات نحو الطرف الآخر.

هكذا تحولت عقدة الذنب لدوامة لا تنتهي: المؤيدون للنظام

أضواء خافتة قليلاً

تولد الطرفة من قلب الأزمة. تحاول تلوينها بغير ألوانها القاتمة، وتفتح طريقاً صعباً إلى ابتسامة هاربة من غول الاحتمالات المخيفة.. تضحك الشوارع قليلاً على غير شهية.. ويعود التجوس ليبسط أجنحته الرمادية..

مسحراتي الأزمة..

يسير المسحراتي أبو ياسين في الزقاق نفسه الذي ما يزال يسير فيه منذ نصف قرن ليوقظ الناس على السحور، لكن لا ينادي «يا نايم وحذ الدايـم»، كما اعتاد أن ينادي في رمضانات كثيرة سابقة.. النداء هذه الأيام: «الله أكبر.. الله أكبر».. وأحياناً ينادي بصوت أقل جراً: «الله أكبر.. حرية، وخاصة حين يتغلغل في الزواريب الضيقة..

سأله أحدهم: «شو أبو ياسين.. كأنك مغير النغمة هالسنة؟»

فأجابه بخبث: «حلو التغيير، من شو بيشكي»؟؟

واحد واحد واحد!!

يقف «أبو حجلة» أشهر سائق ميكرو سرفيس على خط حرسـتا في الكراجات، وحين يصل دور رحلته ينادي: «حرسـتا.. حرسـتا.. قرب عالسخن.. عضراب السخن.. لحق قبل ما تروح عليك المظاهرة»!!.. وحين يتبقى كرسي واحدة يسارع للهتاف: «واحد واحد واحد!! باقي كرسي واحد»!!

القابون.. والغابون.. وكوبا!

لطالما تندر الطالب الجامعي خالد على سكنه في حي القابون، الذي كان يسميه الغابون في إشارة إلى إحدى دول إفريقيا المتخلفة، ولكن بعد تصاعد الاحتجاجات في هذا الحي إلى مستوى نتج عنه سيلان دم غزير.. أصبح خالد يسمي القابون كوبا الجديدة!!..

يتمهون المعارضين المحتجين بأنهم المسؤولون عما يحدث في البلاد، بأنهم يدفعون بالبشر للموت في الشارع.. بأنهم يسوقون البلاد نحو المجهول.. وأنهم وحدهم المسؤولون عن احتمال الوصول إلى اقتتال أهلي لا يبقى ولا يذر.. وعن تفتيت البلاد وتخريب الاقتصاد وفتح المجال للتدخل الخارجي..

المعارضون للنظام والرافضون لممارساته يتهمون بدورهم الموالين بأنهم جنباء خاضعون، يساهمون بموقفهم ذاك في قتل الأبرياء.. إلخ..

وبالمقابل، تتحد هاتان الجهتان ضد الأفراد الذي اتخذوا موقفاً موضوعياً بين الاثنيـن، ليتهموا بالازدواجية والضعف والعجز عن اتخاذ موقف.

وهكذا، فالجميع ينال نصيبه من مشاعر الذنب: الأفراد الذين يعيشون في مدن مستقرة نسبياً، يشعرون بالذنب لأن مدينتهم لم تعش اضطراباً وخوفاً كبيرها.. المهاجرون تجاه أهلهم الذين خلفوهم وحدهم في الوطن، الأطفال لأنهم ليسوا كباراً كفاية، الأحرار لأن حريتهم لم تقيد بسجن أو معتقل، من لم يتظاهر لأن آخرين يتظاهرون بدلاً منه، الجميع يشعر بالذنب لأنه

يחס مشاعر الخوف والارتباك كما لو أنها مشاعر محرمة يجب ألا تكون.

والذنب الأصعب من ذلك كله هو ذنب البقاء على قيد الحياة!! والشعور العميق بالخطيئة بمجرد العيش، تلك المشاعر لا تهدأ ولا تختفي، وإنما تزداد يوماً بعد يوم مع ازدياد عدد الشهداء.. تلك المشاعر تجعل الأفراد يشعرون بألا قيمة لأفكارهم وأعمالهم، وأنهم لم يقدموا ما يكفي لأنهم ببساطة ما زالوا أحياء.

مشاعر الذنب هذه تشكّل قاسماً مشتركاً بين أطراف الشعب السوري، يقتسمونها فيما بينهم، يتقاضونها دون أن يعلموا أنهم ليسوا المذنبين الحقيقيين، أو ليسوا الوحيدين.. وأن المذنبين الحقيقيين الأكبر لم يراجعوا أنفسهم كما فعلوا هم، لم يعتذروا عن أخطائهم ولم يتوقفوا عن فعل المزيد، وبطريقة ما نجحوا في جعل الأفراد يشعرون بالذنب والخطيئة، وأنهم من يجب أن يقدم الاعتذارات والمبررات وحجج الدفاع، وبأن البقاء على قيد الحياة ذنب لا يزول.

بيان أمانة «إعلان حلب للثوابت الوطنية»

عملية إجهاض له ولمسيرة الحياة الديمقراطية والحراك السياسي الذي يتطلع إليه السوريون اليوم، فضلاً عن إعاقته للحل السياسي الوطني للأزمة الحالية ودفع البلاد نحو المجهول، وبشكل يجوهره تعارضاً مع مشروع الإصلاح الجذري الشامل الذي أكد عليه السيد رئيس الجمهورية. إن هذا المشروع بمواده ما هو إلا إعادة إنتاج لقانون الانتخابات القديم بحلة جديدة، والذي مكن قوى الفساد والإفساد في الدولة وقوى المال السياسي في المجتمع من مصادرة أصوات الشعب، وأفرز مجلساً لا يعبر عن تطلعات السوريين... إن ذلك الواقع ساهم في إنتاج الأزمة الحالية، وكان هنالك من يريد دفع عجلة الإصلاح إلى الوراء. الأمانة ترى أن الخروج الأمن للبلاد يتطلب قانون انتخابات نسبي يعتبر سورية دائرة واحدة، ينتج عنه انتخاب سلطة تشريعية تضم مجلسي النواب والشورى؛ حيث تشكل البرامج الإصلاحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المجاز الحقيقي نحو قبة البرلمان، بعيداً عن دور المال السياسي ومفرزات العشائرية والطائفية والإثنية.

وبالتالي فإن الأمانة ترى أن الحكومة تتحمل جميع النتائج التي سيفضي إليها تطبيق ذلك القانون من تعطيل خصب الحراك السياسي الديمقراطي ومقاطعة الأحزاب والقوى الوطنية وقطاعات الشعب المختلفة للانتخابات.

يقول المثل السوري القديم: البدء الحسن نصف الطريق.

ولكن هذا القانون سيفلق ذلك الطريق.

حلب ٣١ تموز ٢٠١١

● **أمانة «إعلان حلب للثوابت الوطنية»**

مجانين عامودا..

والحكمة الحقيقية!

قديماً قيل: «خذوا الحكمة من أفواه المجانين».. ومجانين عامودا لهم باع طويل في ذلك، والتاريخ يشهد..

فعلى سبيل المثال، حدث خلاف ذات مرة بين عميد المجانين في عامودا «سمو»، والدلال «صوفي حسن»، فقررا الذهاب إلى امام الجامع الكبير ليحكم بينهما.

بدأ الدلال الحديث فشرح للإمام الموضوع بإيجاز: «أتاني الأخ، وعرض علي معطفه للبيع، واشتريته بمبلغ كذا إشفاقا عليه، ثم غاب، وبعد ساعات جاء يطالبني بفسخ عقد البيع بعد أن بعث المعطف.. فما رأيك يا إمامنا؟»

قال الإمام: «هذا بيع وشراء.. وهما مباحان شرعاً، ولا يمكن الرجوع عنهما إلا باتفاق الطرفين».

هنا سارع سمو لاستدراك الموقف، فقال للإمام بتقة: «هل تأذن لي بالكلام يا سيدي؟»..

قال الإمام: «هات ما عندك»..

قال سمو: «ألستم أنتم رجال الدين والعلم.. تقولون إنه إذا أبرم عقد مع مجنون، فإن هذا العقد لغو وباطل؟»

فابتسم الإمام وقال: «هذا صحيح.. وما نطقـت إلا بالصواب».. ثم التفت إلى الدلال وقال له: «رد إليه معطفه، أو أعطه المبلغ الذي يريده»!!!. الأمر الذي ذكرني بهذه الحادثة لقائـي مع حسين، ذلك الشاب الذي يصل طوله إلى نحو مترين، ويبلغ من العمر حوالي ٢٠عاماً، ويحمل بيده علماً أو عصا، ويسير دائماً في مقدمة المظاهرات عاري الصدر مفتول العضلات.. هذا الرجل أصابه مس عقلي مؤخراً، وراح في الفترة الأخيرة يردد شعاراً واحداً لا يردد سواه وهو «شهيد نامري، شهيد نامري)، أي الشهيد لا يموت، أي هو وأقربائه أحياء عند ربهـم. اقترب حسين مني ونحن نسير في المظاهرة، وقال: «لي عندك طلب». فقلت له: «أنت تأمر يا رجل.. ما طلبك؟» فقال حسين: «أريد أن ترفعوا في الأسبوع القادم شعاراً جديداً وهو(لا لاحتكار التجار للبضائع.. نعم لتوزيع الحكومة للبضائع).

سألته: «طيب يا حسين، ليش ما تقول لرفاـقك كي يرفعوا هذا الشعار؟»

أجاب: «أنتم وحدكم من ترفعون لافتات وشعارات صحيحة، وخاصة عندما تقولون (كرامة المواطن فوق كل شيء)».. فسألته: «وهل صحيح أن التجار يحتكرون المواد والبضائع؟» أجاب: «نعم يا أستاذ، ليش كيلو سكر الشاي ارتفع من ٢٥ ليرة إلى ٧٥ ليرة؟» وتابع: «أحيطكم علماً بأنني حرمت على نفسي خبز الحكومة السورية لأنها تضرب المتظاهرين، ولا يوجد عندي غير الخبز والشاي، وحالياً لا يبق عندي إلا الشاي، لأن سعر كيلو السكر صار به ٧٥ ليرة. من وين رح أجيب فمن السكر».

فقلت له: «الحق معك يا حسين».. عندها كنا قد وصلنا في مظاهرتنا قريباً من مؤسسة عمران، فبدأ بعض المتظاهرين برمي الحجارة على المؤسسة، فصعد حسين على جدار البناية منادياً الشباب: (يا شباب مو هادا مطلبنا).. لكن مع الأسف تابع بعض الشباب رمي المبنى بالحجارة والبندورة أيضاً.

وبعد وصولي إلى المنزل، فكرت بالمواد التي ارتفعت أسعارها مؤخراً بالإضافة إلى مادة السكر، فوجدت أن جميع المواد ازدادت أسعارها، من مواد غذائية وأجور النقل والسكن.. إلخ.. فقلت في نفسي إن المواد في الماضي كانت ترتفع أسعارها بارتفاع سعر المازوت، ولكن بعد انخفاض سعر المازوت لماذا ما تزال الأسعار إلى ارتفاع في جميع المواد.. لماذا؟ «مو شي بيجنن»؟؟.

عامودا- حمد الله إبراهيم

الاحتجاجات الشعبية في سورية... إلى متى؟ وإلى أين؟

◀ يوسف البني

مضت أربعة أشهر ونصف على بدء الاحتجاجات الشعبية في سورية، طرأ فيها الكثير من التغيرات على الحركة الشعبية شكلاً ومضموناً، فما بدأ احتجاجاً محدوداً ومتفرقاً، بين مدينة أو بلدة وأخرى، تحول إلى مظاهرات شعبية حاشدة تضم عشرات الألوف في بعض الأحيان، بل ومئات الألوف في بعض المحافظات، وما بدأ بمطالب مناطقية محدودة تطور شيئاً فشيئاً إلى دعوة للإصلاح الشامل ومطالب بالحرية والديمقراطية والكرامة وتحسين مستوى العيش، ليتحول بسرعة قياسية إلى دعوة صريحة إلى إسقاط النظام والتغيير الجذري.. وربما يعود هذا التحول في مسار الحراك الشعبي السوري وشعاراته إلى تباطؤ السلطة في الاستجابة لمطالب الشعب كما يرى البعض، وإلى العنف المبالغ فيه الذي وظفته لإخماد هذا الحراك الشعبي كما يرى آخرون. وبما أن سورية تتمتع بموقع جيوسياسي هام عربياً وإقليمياً، إضافة إلى موقعها الداعم والحليف لقوى المقاومة والممانعة التي تتصدى للمخططات الإمبريالية والصهيونية، جعلها ذلك عرضة للكثير من المؤامرات على مدى سنوات طويلة، ومن هذا المنطلق سعت القوى المعادية وأدواتها في الداخل والخارج إلى محاولة امتطاء الحراك الشعبي المحق ذي المطالب المشروعة لتنفيذ مخططاتها ومؤامراتها، وتفكيك الوحدة الوطنية السورية، وظهرت من بين صفوف المحتجين بعض المظاهر والشعارات المسيئة للحركة، وأدت المعالجة الأمنية المبالغ فيها والتجبيش الإعلامي المستمر إلى تكريس بعض هذه المظاهر والشعارات، فارتفع معدل الدم في الشارع، ما جعل الأمور تصل إلى مستوى أزمة وطنية شاملة.

والآن هناك الكثيرون يتساءلون بقلق: إلى ماذا ستؤول الأمور؟ وماذا يحمل لنا المستقبل والأيام القادمة؟!

لعرفة بعض تصورات المواطنين السوريين عن مصير البلاد في ظل استمرار الأزمة وتفاقمها، وأمالهم وتطلعاتهم للمرحلة القادمة، وماذا يريدون أن يجنوا بعد كل هذا النزف والشدائد، التقت «قاسيون» عدداً كبيراً من مختلف الشرائح العمرية والفكرية للمواطنين السوريين، منهم من يشارك فعلاً بالمظاهرات، ومنهم من بنى موقفه وجهة نظره على ما يتناهى إليه من أخبار وصور على مختلف وسائل الإعلام الداخلية والخارجية، وكانت أهم الرؤى والمطالب على الشكل التالي:

مطالب محقة وتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات
- المواطن (سليمان. ع) قال: «إن هذا الحراك الشعبي هو سياسي بامتياز، ويشير إلى حياة جديدة في الساحة السياسية السورية، بعد أن عملت سيطرة الدولة والسياسة على تهميش بل وإضعاف كافة القوى السياسية السورية، وستواصل القوى الشعبية التعبير عن معارضتها للنظام وسياساته، وقد أثبتت الجماهير الشعبية قدرة فائقة على الاستمرار بالنزول إلى الشارع رغم المواجهة بالقمع والاعتقالات من القوى الأمنية ومن يساندها. والدليل على ذلك أنه لم يعد التظاهر والاحتجاجات تقتصر على أيام الجمعة، التي كانت ولفترة الموعد التقليدي للتعبير الجماهيري الأكبر كل أسبوع، بل أخذت الأمسيات السورية وعلى مساحة الوطن تشهد العديد من المظاهرات في مدن مختلفة، فالواضح أن الحراك الجماهيري السوري بات أكثر إصراراً وأصبحت الحركة الشعبية أكثر استقراراً وقدرة على تجديد نفسها مهما تعرض منها للاعتقال، ولن تتوقف الاحتجاجات إلا بتحقيق المطالب المحقة والمشروعة بنيل الحرية والكرامة والعيش الكريم».

- المواطن (عبد الرحمن. ط) قال: «منذ اللحظات الأولى لانطلاق الاحتجاجات الشعبية سارعت السلطة إلى مواجهتها بالقمع واستخدام السلاح الحي، ولكن بعد أن أدركت أنها تواجه حراكاً شعبياً تصعب السيطرة عليه فقد طورت أسلوب معالجتها له باتجاهين: المسار الأول تترس عنده فريق في السلطة يريد جر البلد إلى الخراب والحرب الأهلية، وهو اتجاه استمرار المعالجة الأمنية العسكرية وانتشارها في كافة أنحاء البلاد، لاسيما في المدن والمناطق التي تشهد الحراك الجماهيري الأشد، والمسار الثاني الإسراع إلى الإعلان عن خطوات إصلاح قانوني ودستوري تنفذ على مدى شهور، ولكن بدون جدول زمني ملزم، والذي ظهر من موقف السلطة حتى الآن ترك انطباعاً لدى غالبية المواطنين أن المشروع الإصلاحي الذي تبنته ليس جاداً، وأن التباطؤ الملموس في تنفيذه يقصد منه كسب الوقت لا أكثر، سواء لتوفير فرصة كافية لأجهزة الأمن لاحتواء الحراك الشعبي، أو لتخفيف الضغوط الإقليمية والدولية على النظام، وقد يكون وراء الماطلة والتسويق في تنفيذ البرنامج الإصلاحى فريق

من السلطة الذي لا يريد تنفيذ الإصلاحات ويعرقها، وإن هذه الازدواجية في سياسة معالجة الأزمة كانت أحد أهم الأسباب لفقدان الثقة الكبير الذي بات يحيط بالعلاقة بين الشعب والسلطة. وإن خيار القمع الأمني لم يجد نفعاً في وقف الاحتجاجات، بل زاد في تفاقم الاحتقان والإصرار على النزول إلى الشارع، فكلما زاد الدم زادت مساحة وحجم الاحتجاجات، وأصبح شرط وقف حملات القمع والاعتقال وإطلاق سراح المعتقلين أحد أهم شروط المحتجين للانخراط في حوار مع السلطة حول مستقبل البلاد، لتنفيذ تنفيذ البرامج الإصلاحية بكل جدية ومسؤولية عالية، ولكن يبدو أن النظام لا يكتراث لهذه المطالب ويتصرف كما في البداية، وكأن مسار الإصلاح مستقل كلياً عن مظاهر القمع والاعتقالات، وعن موقف ومطالب قوى الجماهير المخربة في الحراك الشعبي».

- المواطن (عساف. خ) قال: «من الواضح تماماً أن ميزان القوى قد مال لمصلحة الحراك الشعبي ضد النظام بصورة كبيرة خلال هذه الفترة من الاحتجاجات والحركة على الأرض، ويمكن القول إن السلطة لم تعد قادرة على هزيمة أو احتواء الحراك الشعبي، والطريق الوحيدة لاحتمال الخروج من الأزمة هي العمل على كسب ثقة الشارع وإقناعه بمصادقية المشروع الإصلاحى واستعداد النظام لإجراء تغييرات عميقة في جسم النظام السياسى والأمنى والدستوري، فرياح الاحتجاجات هبت على سورية ولن تخمد حتى تحقيق الإصلاحات، مع أنني أرى أن الوقت قد فات على الإصلاح، وما هي إلا أيام قليلة حتى تحقق الحركة الشعبية أهدافها برفع الفساد والظلم والقمع عن الشعب السوري بأكمله، ومن المؤكد أن هناك الكثيرين من المواطنين الشرفاء الذين يستطيعون أن يحافظوا على مسيرة الصمود والتحدى والمقاومة، فلا صمود ولا مقاومة ولا عزة دون أن تعود سورية إلى الدولة الوطنية التي عهدناها، بلداً ديمقراطياً لشعب حر كريم».

في الشارع دعماً للحوار

أحد المواطنين المشاركين في الاحتجاجات قال: «نحن مواطنون شرفاء ونحب هذا البلد ولن نسمح بتدميره أو تخريبه، ولكن لنا مطالب محقة ومشروعة، ونرى السلطة تماطل وتسوف في تنفيذها، وقد سقط منا حتى الآن عشرات الشهداء ومع ذلك فنحن مستعدون للذهاب إلى طاولة الحوار وطرح مطالبنا لإلزام السلطة بالإسراع في تنفيذها، حقناً للمزيد من الدماء ودرءاً للفتنة وضماناً لعدم جر البلاد إلى حالة من الخراب والتدمير والفوضى، وإن ما يجري في بلدنا الحبيب سورية ليس إلا من أجل الحرية وتحسين ظروف معيشة المواطن وصيانة كرامته وحقق الدماء وإطلاق سراح المعتقلين الذين يقدرون بعشرات الآلاف، كما يجب محاكمة ومحاسبة الفاسدين وناهبي أموال الدولة، لإرجاع ما سرقوه وما استثماروه بدون وجه حق إلى خزانة الدولة، دعماً للاقتصاد الذي يجب أن ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى معيشة المواطن».

- الطالب الجامعي (حسام. ص) قال: «إن من واجب جميع المواطنين، كل من موقعه، وخاصة نحن الطلبة، الحفاظ على وحدة واستقرار المجتمع السوري، لذلك

قررنا كمجموعة كبيرة من طلبة الجامعة أن نشارك في الحوار الوطني، من أجل تمتين الجبهة السورية الداخلية، والتأكيد على المطالب المحقة وضرورة الإسراع في تنفيذ البرامج الإصلاحية التي وعدت بها السلطة جماهير الشعب، بالعمل على إطلاق الحريات السياسية وتأمين كرامة المواطن وأمنه الاجتماعي والسياسى والاقتصادي، والذي يعزز بدوره الجبهة السورية الخارجية لمنع القوى المعادية من استغلال هذه الأزمة، فنتيجة لوجود الكثير من الأخطاء بالسياسات المتتالية التي أفقرت الناس وفرطت بالقطاع العام وعمقت ووسعت مؤشرات الفقر والبطالة، انفجر الحراك الشعبي المحق المطالب بإصلاح الأوضاع، ولكن ما لبثت أن دخلت على خط هذه الاحتجاجات القوى ذات الأجندات الأجنبية، وسببت برفع سقف المطالب إلى حدود مطلقة وغير عقلانية، ويستحيل تحقيقها تحت هذه الظروف المتناقضة، وللخروج من هذا المأزق لا بد من الأخذ بمجموعة مبادرات سياسية واقتصادية اجتماعية تحقق ما يلي:

١. إطلاق حرية الرأي والتعبير حيث لا بد من فتح المجال للقوى الشعبية لممارسة دورها الفعال بالرقابة والمحاسبة والتعبير عن آرائها ومطالبها و خياراتها المتعددة ضمن حراك شعبي سلمي غير محاصر.

٢. الآن وبعد صدور قانون الأحزاب الذي ينظم العمل السياسى بشكل عصري ومتمدن يعبر فيه الشعب عن آرائه وانتماءاته بعيداً عن الدوائر الضيقة من الطائفية والعرقية والإثنية، وبما يحافظ على الثوابت الوطنية، ولكي يؤدي قانون الأحزاب دوره المرجو منه في إصلاح وتشبيط الحركة السياسية، لا بد من وجود قانون انتخابات عصري وعادل، ومغاير تماماً لما جاء في مسودة القانون المطروحة للنقاش.

٣. المطلب الأهم الذي يمس حياة الناس اليومية ولقمة معيشتهم هو ضرورة خلق آليات فعالة للقضاء على الفساد الذي هيأ التربة الخصبة لقيام الحركات الاحتجاجية المطالبة بصيانة كرامة المواطن، عن طريق المراقبة على التنفيذ ومحاسبة المتجاوزين على القوانين.

٤. وضع الرجل المناسب في المكان المناسب من خلال خلق فرص عمل لكل من يحتاجها، استناداً إلى الكفاءات والمؤهلات، ومحاربة الواسطات والمحسوبيات التي خربت الوطن وأهانت كرامات المواطنين».

تدخل بالألوان والأطياف

-المواطن (طلال.س)قال:«إن في كل من طر في الصراع، السلطة والشارع الذي يحوي الحركة الاحتجاجية، متناقضات يجب الانتباه لها، حيث أن الصورة الآن مبهمة ومشوشة، ولم يعد المواطن السوري يدري ما هي الحقيقة، ومن يمتلكها، ولكن مع تعمق التجربة على الأرض يجري الفرز في كلا الطرفين، ويظهر في كل منهما اتجاهان متناقضان، فمن جهة نجد في كل الطرفين مطالبين بالإصلاح وداعين له وساعين من أجل تحقيقه، لتجنب البلد الدمار والخراب، ومن جهة أخرى نجد، وفي كلا الطرفين أيضاً، أشخاصاً وهم للأسف كثر وخاصة في جهاز الدولة، لا يريدون الإصلاح ولا يرغبون بالتغيير والحل الأمن لسورية، بل يهتمهم فقط الحفاظ على مكاسبهم التي استقروا بها



الإعلان عن خطوات إصلاح قانوني دستوري تنفذ على مدى شهور، ودون جدول زمني ملزم، مع استمرار المعالجة الأمنية المبالغ فيها كافة أنحاء البلاد، ازدواجية في سياسة النظام كانت أحد أهم أسباب فقدان الثقة الكبير الذي بات يحيط بالعلاقة بين النظام والشعب

مشكلة النظام الرئيسة الآن هي إقناع الشارع السوري وقوى الاحتجاجات الشعبية بمصادقية مشروعه الإصلاحي، واستعداده لإجراء تغييرات عميقة في جسم النظام السياسى والأمنى والدستوري

يجب مشاركة كل الوطنيين الشرفاء في الحوار الوطني من أجل تمتين الجبهة السورية الداخلية والتأكيد على المطالب الشعبية المحقة، مع الحفاظ على تأمين كرامة المواطن وأمنه الاجتماعي والسياسى والاقتصادي، والذي يعزز بدوره الجبهة السورية الخارجية، لمنع القوى المعادية من استغلال هذه الأزمة

خلال عقود طويلة، من هذا المنطلق تجد نفسك في أغلب الأحيان واقفاً في الوسط، مخوئاً من أشخاص في كلا الطرفين، فلو ذكرت الإصلاح والحوار والخروج الأمن من الأزمة وعدم السماح بجر البلد إلى الخراب، أمام أحد المتظاهرين، يتهكم بأنك أصبحت من أذناب السلطة، وإنك أصبحت ضد الحراك الشعبي المحق، وإذا اعترضت على طريقة المعالجة الأمنية المفرطة والمبالغ فيها بمواجهة الاحتجاجات، وأن هناك من يصعد من القمع، وبحجة استئصال عدد من المخربين والمسلحين من بين جماهير الحراك الشعبي المحق، لا يتورع عن قتل عدد من الأبرياء، فإنك حينها تصبح مخرباً ولا تريد إنهاء الأزمة، فانت حتماً ضد النظام وإصلاحاته. من هنا نجد أن التعقيدات المتداخلة في الحركة الشعبية في سورية قد تمتد إلى سنوات، وقد تكون أطول نسبياً من باقي الحركات والاحتجاجات التي انطلقت في غيرها من دول المنطقة، ولكن للأسف كلما طال أمد التدافع بين الشعب وحركته الاحتجاجية من جهة، والنظام وقواته لمواجهة لهذه الحركة من جهة أخرى، زادت مخاطر الصراعات الأهلية والتشققات الطائفية، وهذا أيضاً ما يسعى إليه بعض العناصر من السلطة نفسها».

إلى أين؟ وإلى متى؟

تقف سورية هذه الأيام على مفترق طرق جدي ومصيري ستمتد آثاره إلى عقود طويلة قادمة، ليس على سورية وحدها بل على المنطقة بأكملها، لما تمثله سورية عبر موقعها وتاريخها ومواقفها من أهمية قصوى في الصراع الدائر مع القوى التي تسعى للهيمنة على العالم، ولا شك أن قوى الهيمنة سعت وستسعى دائماً لتحطيم هذا الدور المقاوم ضمن استهدافها لكل قوى المقاومة في العالم، ولكن الذي لا شك فيه أيضاً أن الوضع في سورية بما وصل إليه من فساد وهدر للحريات والكرامات، وانسداد على المستوى السياسى، وأزمات على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، يقدم لتلك القوى المتربصة أكبر خدمة لتحقيق غرضها المنشود، فلقد كان النظام السياسى في سورية مطلع هذا القرن قد وصل إلى مرحلة من الجمود تستدعي الإصلاح العاجل، وهذا ما أشار إليه رئيسي الجمهورية حين وصوله إلى سدة الحكم، وأطلق ربيعاً من الوعود ما لبث أن ذوى وتلاشى، وعلى العكس من الوعود اعتلت منصة القرار حكومات خرقت الدستور وفرطت بأموال الشعب، ودمرت البلد واقتصاده، وأفقرت الناس وجوعتهم وشردتهم، وضاعت فرصة الإصلاح على مدى عشر سنوات، فانطلق الشعب السوري تائراً على قيود التهميش والفساد، ولم يعد بالإمكان النهرب من استحقاق التغيير وتلبية مطالب الشعب تحت أية حجة، حتي وإن رفعت شعارات المقاومة والممانعة، ولم يعد مجدياً اعتبار المظاهرات الشعبية مجرد صدى لمؤامرات خارجية، فالحراك الشعبي المتصاعد قد سبق كل القوى السياسية وتجاوزها، والتغيير أصبح ضرورة حيوية واجبة، لأنه ينبع أساساً من تراكم المعطيات السلبية التي أوصلت البلاد إلى هذا الوضع المتفجر، ومن هنا فإن الحراك الشعبي في سورية لن يتوقف ولن يتراجع قبل زوال الأسباب والتراكمات التي كانت السبب في اندلاعه.

د. ديب: دقة الرقم الإحصائي الرسمي لا تتجاوز ٢٠٪

كان يمول من المركزي، وليس من الموازنة، وهذا القرار أدى لتدمير الاقتصاد السوري، وتراجعت نسبة مساهمة الزراعة في الاقتصاد وفي العمالة أيضاً، وأثر ذلك على الصناعة الوطنية العامة والخاصة، وما تراجع السلطة عن هذا القرار إلا عتراف منها على ما انعكس هذا القرار سلباً على مجمل الحياة الاقتصادية في سورية.

المركزي للإحصاء أحد المضللين

يسعى دائماً المكتب المركزي لصنع أرقامه بهالة من الصدقية لم تتوفر لأرقام المكاتب الإحصائية في الاتحاد الأوروبي، وهذا الحرص دليل قاطع على رغبة المركزي في تحميل سواه مسؤولية الرقم الإحصائي، لأنه هو مصب للرقم القادم من المؤسسات الرسمية، ولكن د . سنان اعتبر أن المكتب المركزي للإحصاء هو المسؤول عن الرقم بالطلق، وحتى يلقي عن نفسه المسؤولية كان يجب أن يعطي ملاحظات على الأرقام، وعندما لا يقدم ملاحظاته فهو شريك في صناعة الرقم الخاطئ، فهل هذه الموافقة دون ملاحظات هي نتاج ضغط على المركز؟! وأحياناً يكون هناك ضغط نفسي، وبذلك يكون المكتب المركزي للإحصاء في هذه الحالة أحد المضللين... وأضاف أن هناك عدم ثقة بالرقم الإحصائي الرسمي، لأن الفجوة كبيرة بين الأرقام والواقع، وانعكاسات الواقع هي التي تدل هذا الرقم صحيح أو غير صحيح، فرقم البطالة يجب أن ينطلق من تعريف خاص بسورية لهذه البطالة، ففي الدول الأوروبية صناديق داعمة للعاطلين عن العمل بينما تغيب هذه الصناديق لدينا، كان هناك محاولة لعدم إعطاء رقم دقيق..

للتضليل أشكال مختلفة

إعطاء الأرقام المضخمة أو المنخفضة حسب الحاجة أو الرغبة الحكومية قد يكون أحد أشكال التضليل المفضوح، إلا أن هناك أشكالاً أخرى من التضليل، والتي تتجسد – حسبما ذكر د . سنان – بإعطاء رقم منفرد كرقم النمو المجرد دون ذكر انعكاساته على المجتمع، وعلى العدالة الاجتماعية، الأهم من كل هذا لا يجري تحليل لبنية هذا النمو، ونسبة العدالة التي حققها، وما هي الطبقات التي سيكرسها، كما يجب ربط النمو الاقتصادي بالسكان، وهذا شكل من أشكال التضليل الإحصائي... معتبراً في الوقت عينه أن حادثة الرقم الإحصائي لا تعفي من الخطأ، الخطأ الحاصل مقصود، ففي أول فترة كانت تصدر أرقام الإحصائية، وبعدها اصبح هناك تلكؤ، والسبب في ذلك هو نسب الخطأ التي لم يعد من الممكن تلافيها. ■■

الألوية للقطاع العام الصناعي

يجب ألا تأتي بعض القرارات الحكومية الحالية كردات فعل على ممارسات الحكومة السابقة، بل نسفاً لها وللخراب الذي خلفته وراءها في معظم القطاعات. ولعل تصويب الخلل الهائل الذي طال القطاع العام الصناعي له الأولوية، إذ لايد لهذا القطاع أن يعود للحياة، فلم يعد من المجدي أو المنطقي تصنيف التراجع الذي تعيشه شركات هذا القطاع ضمن الحالات الفردية، أو اختلالات جزئية، هذا القطاع الذي أخرج نفسه ومواده المصنعة أو المجمعة من بيوت السوريين، ليقف متفرجاً على سوقه تفترشها بضاعة منافسه التقليدي (القطاع الخاص)، ليحل هذا «التقليدي» مكانه عبر إنتاج ورشات لا يتعدى حجم تمويلها أو عمالتها ١٠٪ من معمل مشابه في القطاع العام، لكنها ورغم ذلك اكتسحت السوق الداخلية، وفي هذا مفارقة تستحق التساؤل، والبحث، والمحاسبة في المحصلة!.. ورغم كل التردّي والتراجع في إنتاجية هذا القطاع، والإهمال التراكمي الذي عاناه من الوزارات المتعاقبة، تمكن من رفد الخزينة العامة للدولة عبر قطاع الصناعة التحويلية منفرداً بنحو ٤٠ مليار ليرة في السنوات السابقة، وتأمين رواتب ما يزيد عن ٧٠ ألف أسرة تعمل في هذا القطاع، وهذا يؤكد أنه في عداد الخسر، وليس الخاسر، لأن هناك من سعى لتدميره إتاحة في المجال أمام ورشته الخاصة أو معمله المتواضع للدخول إلى السوق دون أية منافسة حقيقية.. وللحديث بقية..

الادعاء بصحة الأرقام من الفريق الاقتصادي السابق هدفه تبرئة نفسه من الأخطاء المتراكمة، والتي أدت إلى جزء من الاحتجاجات الشعبية

يجب إعادة النظر بالأرقام الإحصائية السابقة للانطلاق من الوقائع الصحيحة

التي تمثل ركائز الاقتصاد الوطني، وإذا أردنا إعطاء الرقم الإحصائي نسبة في صحة الرقم الإحصائي في هذه المؤشرات الخمسة نجد أن دقتها لا تتجاوز ٢٠٪ في أحسن الأحوال..

ما جرى كان مبرمجاً!

كان هناك أصوات مختلفة من اقتصاديين وأكاديميين تسلط الضوء على هذا التضليل والخلل في صناعة الرقم الإحصائي، وقد توقعت هذه الأصوات ما ستصل إليه من وراء هذه الأرقام المضللة، إلا أن السياسات الحكومية كانت تسير دون أية موانع تذكر، حيث أشار د . سنان إلى أن ما جرى كان مبرمجاً، ولا معنى لأية سلطة اقتصادية //٨/ سنوات تعتمد على نفس الأرقام دون الإحساس بالخلل الذي يجب تصحيحه، وأكبر تضليل مورس خلال تبرير قرار رفع الدعم عن المازوت، من خلال تضخيم رقم الدعم في الموازنة العامة، وتضخم آثار وانعكاسات هذا العجز على الاقتصاد السوري، والأهم من كل ذلك، هو إعطاء ٥/ ٦- أرقام مختلفة للدعم، علماً أن دعم المازوت



التضليل لاستمرار الحكومة

الحكومة اعتمدت على الأرقام المضللة، ولهذا الاعتماد أهدافه الخفية والمعلنة، وعند هذه النقطة أشار د . سنان ديب إلى أن استمرارية النهج الاقتصادي للحكومة السابقة يعتمد على الأرقام المضخمة التي تضلل بشكل مباشر متخذ القرار، ومن يراقب العمل الحكومي، وكل هذا التضليل من أجل الاستمرار بالنهج الاقتصادي الذي ينفذ فكراً، ورؤية اقتصادية مبرمجة وثابتة، بحيث يستمر هذا النهج، ويوفر الأرقام والمعطيات بما يتناسب مع استمرارية.

وبين د . ديب أن من مصلحة الفريق الاقتصادي السابق تبرير الأرقام التي كانت تعتمد منه من أجل تبرئة نفسه من الأخطاء السابقة التي تراكمت، وأدت إلى جزء من الاحتجاجات الشعبية، فمن لا يعرف أن جزءاً كبيراً من هذه الاحتجاجات تعود لأسباب اقتصادية واجتماعية فإنه لا يقرأ الواقع بشكل صحيح، فالقيادة السياسية توصلت إلى أنه كان هناك تضليل كبير في الأرقام التي كانت تعطي في الماضي، وخاصة في أربعة أو خمسة أرقام، وخصوصاً في أرقام البطالة، والفقر، والنمو، والتضخم، والاستثمار،

د. شفيق عربش يدافع عن الرقم الإحصائي؛

الأرقام تنتج بمنهجية علمية معتمدة عالمياً (؟!)

أجرت جريدة «قاسيون» لقاءً مع د. شفيق عربش مدير المكتب المركزي للإحصاء للوقوف على رأيه بالرقم الإحصائي الرسمي الذي يشكك بصحته أغلب الاقتصاديين، ولا يحظى بثقة السوريين عموماً..

د. عربش دافع عن الرقم المعلن، وأصر على علميته ومنهجيته ودقته رغم أن الكثيرين، بمن في ذلك القيادة السياسية، يرون أنه كان مضللاً في بعض الأحيان وغير واقعي..

كيف تتم عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي. وعلى أية أرضية قطاعية؟
الناتج المحلي الإجمالي يشمل السلع والخدمات التي تنتج في بلد، وفي مجموعتا الإحصائية يوجد بنود تصف جميع القطاعات كل على حدة، وإذا كان المقصود من سؤالك قطاع الزراعة والصناعة وغيره من القطاعات الإنتاجية، فنحن عندما ننشر بيانات الحسابات القومية ننشر كل قطاع من القطاعات بشكل مستقل، ولدينا سلال حسابية منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ٢٠٠٩.

● **هناك سلاسل مكتملة ومستقلة، ولكن هل هناك سلاسل يحسب فيها الناتج المحلي استناداً إلى حجم الإنتاج المادي؟**
– هذا يمكن حسابه من خلال قسمة السنة اللاحقة على السنة السابقة بالأسعار الثابتة.

● **لماذا لا يخصص المكتب المركزي للإحصاء في مجموعته بنداً لإظهار معدل نمو الناتج المحلي بالقطاعات الحقيقية تحديداً؟**
– نحن تصدر صفحة واحدة فيها مقارنة بين عامين بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للناتج والإنتاج، في كل قطاع وحده، ويظهر فيها مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي ككل، ومعدل النمو القطاعي من عام لآخر.
قطاع الزراعة يليه الصناعة بشقيها الاستخراجية والتحويلية، ثم الماء والكهرباء ثم البناء والتشييد، ثم المال والتأمين والعقارات، ثم جميع مكونات

الناتج المحلي الإجمالي قطاعاً قطاعاً، وفي الصفحة هناك معدل النمو السنوي لكل قطاع على حدة، ونسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج.

● **هل هذا يكفي لتبسيط الأمر وتوضيحه، أم يفترض أن يتم تطوير العملية؟**
– هذه هي المنهجية المعتمدة عالمياً والتي تم التوافق عليها منذ زمن طويل في اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، وهذا ما تنشره كل دول العالم.

● **بالحديث عن التوافق الدولي، سبق للرئيس الفرنسي أن شكل لجنة لدراسة آلية احتساب الناتج المحلي الإجمالي.. ألا ترون في ذلك إشارة إلى وجود خطأ؟**

– فيما يتعلق بأوروبا، إن دول الاتحاد الأوروبي وضعت نظاماً إحصائياً خاصاً بها، وأضافت على هذا النظام الإحصائي معايير أخرى علاوةً على المعايير المتعارف عليها دولياً، وبالتالي ترى الآن في الاتحاد الأوروبي رقمين إحصائيين لكل شيء.. أي ترى مجموعتين أو جدولين إحصائيين وفقاً للمعايير الأوروبية ووفقاً للمعايير الدولية، أما نحن في الدول العربية فكلنا لم ننتج إلا وفقاً للمعايير الدولية.

● **أي أن المنهج الدولي هو المعتمد في سورية.. ولكن ماذا بالنسبة لسلة المستهلك هل تمثل بتثقيلاتها الحالية الواقع كما هو؟**
– إن سلة المستهلك المستخدمة في سورية هي تلك السلة التي نتجت عن مسح دخل ونفقات الأسرة عام ٢٠٠٤، وقد أنجزنا عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ ونحن الآن بصدد إعادة تركيب سلة المستهلك بما يتوافق مع ما أعطته نتائج هذا المسح.

● **يؤخذ على السلة أن التثقيلات فيها لا تتطابق مع تفاصيل الواقع المعاش.. مع تفاصيل الدخل والإنفاق.. فما قولك؟**
– إن المسألة متعلقة بقياس البعض للأمر استناداً إلى واقع مدينة دمشق وحدها، وهذا غير مجد،

وكذلك فإن القياس على الرواتب وحدها غير كاف، فإذا نظرنا الآن إلى من يعمل بأجر ومن يعمل لحسابه لوجدنا المسألة مختلفة.. وهذه نقطة أثرتها سابقاً في إحدى الندوات التلفزيونية حول نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة، لدينا في سورية مليون ونصف شخص يعمل لحسابه، ولدينا مثلاً ألف شخص من أصحاب العمل، ولدينا ثلاثة ملايين وتسعون ألف شخص يعملون بأجر، أي إن من يعملون بأجر يشكلون نحو الثلثين من قوة العمل في سورية، فأعتقد جازماً أن القياس على الراتب المعلن وحده هو قياس غير دقيق، لأن هناك فئة أخرى هي من أصحاب الدخول المختلفة عن دخل العاملين بأجر، وبذلك فإن الدخل يتكون من عدة مكونات إحداها الراتب، وقد سألت سؤالاً حينها: من قال إن الراتب هو الدخل؟.

لقد تبين لدينا خلال مسح دخل ونفقات الأسرة أن نسبة الراتب من دخل أسر العاملين هي ٥٥٪، وهذا فإذا قسنا على الراتب دون أخذ موضوع اختلافه عن الدخل سنصل إلى نتائج وصل إليها البعض في أماكن أخرى، ولكن إذا تعمقنا بالتحليل ودرسنا كل مصادر الدخل ستختلف الرؤيا، فمثلاً كلنا نعرف أن هناك عدداً كبيراً أمن الموظفين يزاول عملاً آخر، فمعظم الكوادر التعليمية تعمل في الدروس الخصوصية، وبهذا فلم يعد الراتب وحده هو ما يمثل دخل الموظف، وقد يقول البعض ليس الجميع يزاولون عملاً آخر... وهذا صحيح، ولكن هذا ليس مسؤوليتنا فنحن نشير إلى متوسطات وانحرافات معيارية، وعلى الباحث الاقتصادي من خلال تحليله أن يصل إلى استنتاجات ووضع سياسات، أما المكتب المركزي للإحصاء فلا دور له في صنع السياسات إلا ما يطلب منه، فالسياسات هي شغل جهات أخرى.

● **هذا يقودنا إلى نقطة أخرى، هناك من يرمي أخطاء السياسات على أرقام المكتب المركزي للإحصاء، تصريح الأستاذ عبد الله الدردري ألم يكن إحدى الإشارات لذلك؟**

– الأستاذ عبد الله الدردري لم يحمل المكتب

الرفيق د. قدري جميل لـ«شام fm»:

مشروع قانون الانتخابات ينسف الخروج الآمن من الأزمة

”**الهجوم على بيان اللقاء التشاوري بمادته ١٨ بالدرجة الأولى، أتى من جهتين؛ من قبل المعارضة المتشددة، ومن قبل الموالاة المتشددين، فهذا يستحق التفكير طالما أن الهجوم يأتي من جهتين، وهذا يشير إلى أن الطرفين اللذين يتصارعان بشراسة يتفقان على أنهما يرفضان الحوار والإصلاح**

“

وزير الخارجية السوري قاسيون

سير العملية الانتخابية بشكل سليم وصحيح دون تلاعب أو تزوير.

- هل ترى أنه من الأفضل تحويل مشروع قانون الانتخابات إلى مجلس الشعب لدراسته وإجراء التعديلات عليه؟**

اجتماع مجلس الشعب هو قضية قانونية شكلية ليس هي المهمة، المهم اليوم هو إعادة النظر بمشروع قانون الانتخابات بأسرع وقت ممكن والأ فأقول وأؤكد: إن ثقة الناس والشارع وثقتنا نحن في اللجنة الوطنية لوحدة الشيعوعيين السوريين حول جدية الإصلاح والسير به سيوضع عليها إشارة استفهام كبيرة، لأن الذي سيقوم بالإصلاح لا يذهب إلى قانون انتخابات مثل هذا ليترك الأمور في مكانها، فهذا سيحول قانون الأحزاب إلى قانون شكلي لا راحة له ولا طعم ولا حتى لون.

- لماذا برأيك خرج هذا المشروع بهذا الشكل؟**

لأن هناك أحداً في جهاز الدولة مرعوباً من الإصلاح. وهذه القصة لم يكن عليها إضاءات في الفترة الماضية وكانت نقطة ضعف من حيث المعالجة ولم يجر العمل عليها بشكل كاف، ونحن الوحيدون ربما الذين تحدثوا بهذا الموضوع، ولكن لم تؤخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار، وبغض النظر إن كان هناك ملاحظات أم لم يكن، على المشرع أن يبحث مصلحة الدولة السورية والشعب السوري ومستقبل سورية، وليس لديه مخرج غير الذهاب إلى قانون انتخابات تعتبر فيه سورية دائرة واحدة على أساس نسبي.

قانون الانتخابات الحالي هو الذي خرب بيتنا.

البحث عن المخرج الآمن

- ما وجهة نظر الذين وضعوا قانون الانتخابات، وما تبريرهم؟**

هناك رأي ساذج جداً طرحوه، فقالوا: ليس هناك أحزاب بعد، كيف سنصدر قانون انتخابات على أساس نسبي؟ لقد وضعونا في وضع كمن يسأل أيهما أولاً البضية أم الدجاجة؟ وأنا أقول إنه لن تشكل أحزاب ضمن هذا القانون حتى ولو بعد مئة عام؛ يجب أن يكون هناك قانون انتخابات ديمقراطي تعددي ويسمح بتطوير الحياة السياسية على أساس سوري شامل لكي يصبح لدينا أحزاب، فالأحزاب لا تخلق بين يوم وليلة وإنما تحتاج إلى التفاعل مع المجتمع، وبذلك فإنها تحتاج إلى فترة تكون، ففي الانتخابات الأولى قد لا تكون كل القوائم هي قوائم أحزاب وإنما قد تكون قوائم أناس وشخصيات تمثل المجتمع السوري من شرقه لغربه ومن شماله لجنوبه، فمثلاً إذا اجتمعت مئة شخصية سورية من طول البلاد وعرضها واتفقت هذه الشخصيات على برنامج وقررت خوض الانتخابات بقائمة واحدة فهؤلاء لهم الحق بذلك.

إن النظام الانتخابي الحالي خاطئ، وقد أضر كثيراً بالبلاد، والإبقاء عليه سيكون أكثر ضرراً، نحن نبحت اليوم عن مخرج آمن من الأزمة التي تعيشها البلاد، وهذا المخرج هو مخرج سياسي واجتماعي واقتصادي.

- هل حسم الأمر برأيك، أم أن هناك إمكانية لاستدراكه وتعديل قانون الانتخابات؟**

هذا السؤال يجب أن يوجه للجنة إعداد القانون وللحكومة، وأنا هنا أقوم بما علي، وأعبر عن رأيي حتى آخر لحظة، أما المسؤولية الكاملة في هذا القانون وأضراره اللاحقة التي ستمس الحياة السياسية والبلاد والمخرج الآمن من الأزمة، هم يتحملونها كاملة، لأن القانون الذي خرجوا به يفجر كل عملية الإصلاح المطلوبة.
- بالعودة إلى قانون الأحزاب، هل ستتقدمون لتشكيل حزب للجنة الوطنية لوحدة الشيعوعيين السوريين؟**

عندما يصدر القانون نحن مضطرون لعقد مؤتمرنا، وللعلم نحن لدينا مؤتمر دائم وقد شارك في التحضير للمؤتمر التاسع عشرة آلاف ناشط ومؤيد للشيعوعيين السوريين وانتخبوا ٣٣٠ مندوباً هؤلاء صلاحياتهم مستمرة لمدة عامين، بإمكاننا جمعهم بأية لحظة لنطلب رأيهم بكيفية التسجيل وكيفية التعامل مع قانون الأحزاب، لذلك فإن هذه الفكرة مطروحة لدينا وعندما يقر قانون الأحزاب، وفي الأيام القليلة التي ستلي إقراره وتحوله

انتخابات على أساس البرامج

- لكن الناخب قد لا يعرف المرشح من المحافظة البعيدة؟**

ليس من الضروري أن يعرف الناخب المرشح، بل من الضروري أن يعرف البرنامج الذي يترشح على أساسه هذا المرشح..نحن تعودنا على نسق معين من الانتخابات فصار التنافس لدينا لا علاقة له بالبرامج والأفكار وإنما صار يتصل بالصورة والاسم بلا أي محتوى، وهذا شوه العملية الانتخابية وعطل الحياة السياسية التي تعني برامج، فمثلاً هناك فقر يشمل نحو ٤٠٪ من السكان في سورية وهناك حزب أو قائمة تخوض الانتخابات بتعهد أنه في حال تم انتخابها من الشعب ستعمل القائمة أو الحزب على تخفيض الفقر إلى حدود ٢٠٪ خلال سقف زمني محدد، فإذا تم تنفيذ التعهد يحظى الحزب أو القائمة بالثقة وينجح في الدورة الانتخابية اللاحقة، وفي حال عدم التنفيذ تفقد المصداقية ويخسر الحزب أو القائمة فرصة تصويت الناس له مرة أخرى.

إن قانون انتخابات مثل هذا يدفع المواطن إلى عدم الاستماع لأي كان من أولئك الذين يحاولون شراء صوته، فالمواطن لن يبيع صوته بمبلغ زهيد في حين أن هناك مستقبلاً قد يضمنه بالتصويت لهذه القائمة أو تلك.. هذا اسمه تشييط للحياة السياسية، ولذلك دون تشييط الحياة السياسية عبر قانون الانتخابات فمن المستحيل أن يصبح لقانون الأحزاب معنى، فبالنهاية كل عشرة أشخاص قد يشكلون حزباً، فعشرة أشخاص لديهم حاسوب ومكتب ومنظومة علاقات عامة يستطيعون تأمين ألف شخص ويعلمون تشكيل حزب، ولكن إعلان تشكيل الحزب أمر واستمرار هذا الحزب أمر آخر، فاستمراريته هي ضمان تمثيله الحقيقي للشعب في مجلس الشعب، وهذا لن يتم إلا بقانون انتخابات مغاير للذي أقر مشروعه مؤخراً، فهذا القانون ينسف عملياً كل الوعود بالإصلاح الشامل الجذري.

- هذا موقفك الشخصي أم موقف اللجنة الوطنية لوحدة الشيعوعيين السوريين أم أنه موقف الشيعوعيين السوريين ككلهم؟**

أنا لست مخولاً للحديث باسم كل الشيعوعيين، أنا مخول للحديث باسم اللجنة الوطنية التي أقرت في اجتماعها الوطني التاسع منذ عام، وفي وثيقتها البرنامجية، أقرت هذا المبدأ وأقرت النضال والعمل باتجاهه، فهذا الهدف ليس طارئاً وليس جديداً فهو هدف وضعناه قبل أن تبدأ الأزمة بتسعة شهور، وهو أن تشييط الحياة السياسية في البلاد في حال صدر قانون للأحزاب لا يمكن أن يتم إلا بقانون انتخابات نسبي شامل في سورية.

بلا تزوير أو هيمنة!

- كم هذا الكلام قابل للتطبيق في سورية بغض النظر عن الأزمة؟**

فوراً وبسهولة، فالبعض عندما نتحدث بهذا الخصوص يقول: ليس هناك أحزاب بعد.. ولكن من قال إن القوائم يجب أن تتشكل على أساس أحزاب؟ القوائم قد تتشكل على أساس ائتلاف شخصيات أحياناً، أو على أساس ائتلافات انتخابية مؤقتة تحمل برنامجاً، وقد تتشكل عدة قوائم من حزب واحد، أو قد تتشكل قوائم من ائتلاف عدة أحزاب، وقد تتشكل قوائم دون أي حزب وراءها وإنما من مئة شخصية معروفة على نطاق البلاد مثلاً، ولكن الناس عندها ستكون مع هذا أو ذاك ليس على سواد عينييه، وإنما على أساس ما يدهم به، وهذا الموضوع لا يمكن حله بضربة واحدة، فهذه تجربة يجب مراكمتها ليتعلم الناس منها.

- هل هناك ضمانات أن يتفد هذا الأمر بهذه الطريقة، أي إذا أصبحت سورية دائرة انتخابية واحدة ألا يمكن التلاعب وشبه التعيين؟**

هذه القانون بحد ذاته سيكون قانوناً ذكياً، والتلاعب أو شبه التعيين سيصبح أمراً صعباً، فهناك أمران إضافيان يجب العمل عليهما بالتوازي، يجب ألا يسمح بأن يكون في المحافظة الواحدة أكثر من ١٠٠ مركز انتخابي وهذا يكفي، بحيث يتم ضمان نزاهة عملية عد الأصوات، ف١٠٠ مركز انتخابي في المحافظة الواحدة لا يضمن نزاهة عملية عد الأصوات أما ١٠٠ مركز فهذا يسهّل الموضوع ويضمن الإحاطة بجميع المراكز ويضمن



الأحزاب هو أساس قانوني فقط لا غير، وما بين القانون والواقع هناك مساحة كما هو معروف.

- أي يمكن أن تتأسس أحزاب على أساس ديني وغيره؟**

طبعاً، ولذلك أدعو إلى مناقشة قانون الانتخابات بشكل مواز لقانون الأحزاب لأن الضامن لقانون الأحزاب أن يبقى كذلك هو قانون الانتخابات المرافق له، أي مثلاً إذا اعتبرنا قانون الأحزاب هو القرص الصلب في الحاسوب فإن قانون الأحزاب هو برنامج التشغيل، وبالتالي إذا لم يكن برنامج التشغيل متوافقاً مع القرص الصلب فإن هذا القرص لن يفيد.

في حال لم يكن قانون الانتخابات متوافقاً مع قانون الأحزاب فإن هذا الأخير لن يعمل حتى لو كان بناؤه صحيحاً، حيث تصبح قيمة قانون الأحزاب صفراً، وذلك لأننا نتحدث عن قانون أحزاب وطني شامل، ولكن إذا قمنا بانتخابات على أساس دوائر فردية فبالطرف الملموس الحالي هذا سيقوي الاتجاهات النابذة في تكوين الدولة الوطنية على أساس طائفي، بينما المطلوب هو العكس.

المطلوب قانون يعتمد النسبية

- هل توافق على أن تكون كل محافظة دائرة؟**

لا، هذا بالذات هو ما لا أوافق عليه، لأنه من حيث المبدأ هناك ثلاثة أشكال لقوانين الانتخابات: الأول هو شكل الدائرة الذي نعمل وفقه في سورية منذ الاستقلال وهي المحافظة، وهناك الدائرة الفردية التي تقضي إلى ممثل واحد، وهناك شكل يقضي إلى اعتبار البلاد كلها دائرة واحدة بما يسمح بإجراء الانتخابات على أساس نسبي.

ومشكلة الدائرة/ المحافظة هي أن النظام المتبع فيها هو نظام الأكثرية، أي مثلاً دمشق فيها حوالي ٤٠ ممتلاً ينتخبون لمجلس الشعب، يرشح مثلاً للتمثيل ٤٠٠، أي ستتوزع أصوات الناخبين على الـ٤٠٠، وبهذا فإن الـ٤٠ الذين يحصلون أكثرية نسبية في الانتخابات قد ينتجوعن بـ٢٠٪ فقط من الأصوات، وبالتالي إن ٨٠٪ من الناخبين الذين صوتوا للـ٣٦ مرشح المتبقين أصبح وزن أصواتهم صفراً، وبالتالي هذا النظام ليس فيه عدالة بالتمثيل، فمن الممكن أن ينتخب شخص بنسبة ١٠٪ من الأصوات ويليه آخر بنسبة ٩٪، وهذا نتيجة كثرة المرشحين وتبعثر الأصوات.

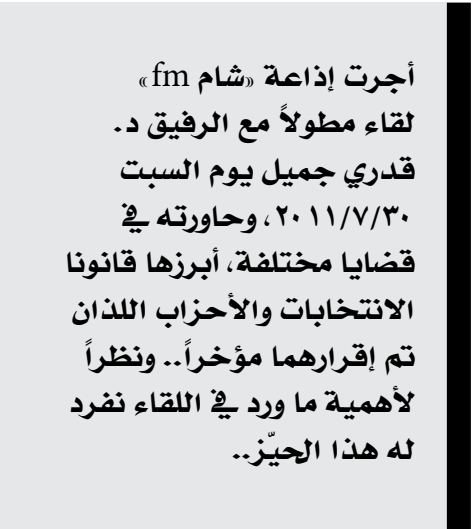
- لم تؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار؟**

يبدو أن المشرع الذي وضع مشروع قانون الانتخابات لا ينوي أخذها بعين الاعتبار، فهذا القانون صار عمره ٦٥ سنة، ولم يتغير في الجوهر وإنما تغير في الشكل خلال هذه الفترة، والمشكلة الأخرى في هذا القانون هي أن الذين تكيفوا معه وسخروه لخدمتهم هم جهتان فقط لا غير: جهاز الدولة الذي تدعى السلطة التشريعية لمراقبته، فنتيجة تعقيد هذا النظام الانتخابي أصبح لديه إمكانية تطبيق المرشحين على هواء، فيحضر مرشحين يرضى عنهم هو كجهاز للدولة وليس كمجتمع وذلك بهدف التقليل من انتقاد السلطة التشريعية لجهاز الدولة؛ والجهة الثانية هي مالكو الثروات الذين يستطيعون توظيف موظفين لتغطية المراكز الكثيرة. أما المرشح العادي الكفاء الفقير والذي ليس له إمكانيات مادية كافية يفقد حظه في الوصول إلى الكرسي في مجلس الشعب ليمثل المجتمع.

أما أضرار هذا القانون القديم فهي أنه كان أحد الأسباب الأساسية للوضع الذي نعيشه البلاد من احتجاجات مختلفة واستياء متراكم، فهذا سببه أن القناة التي كان يفترض بها أن تنقل المطالب والهجوم الاجتماعية والمتمثلة بمجلس الشعب، كانت مغلقة، وذلك لأن الممثلين في مجلس الشعب ليسوا ممثلين حقيقيين للشعب.

إن قانون الانتخابات الحقيقي المطلوب في الوضع الحالي هو أحد ثلاثة احتمالات: الأول الذي نعمل وفقه منذ الاستقلال، الثاني هو الدائرة الفردية وهو سيئ في الظروف السورية الخاصة، يبقى الاحتمال الثالث وهو أن تكون سورية دائرة واحدة والانتخابات نسبية.

أما معنى سورية الدائرة الواحدة فهذا يعني أن الذي يصوت في السويداء أو في القامشلي للقائمة رقم واحد مثلاً تحسب أصواتهم معاً، وبذلك تأخذ القائمة نسبة من الأصوات بمجموع سورية تصل بالاستناد إليها إلى عدد محدد من المقاعد في مجلس الشعب، وبالتالي لن يظلم أحد في هذا الوضع.



- أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الأحزاب المفترض أن يغني الحياة السياسية وينشطها ويوسع من دائرة المشاركة في تداول السلطة وغير ذلك، أنتم كشيعوعيين ما ملاحظاتكم على المشروع؟**

نحن في اللجنة الوطنية لوحدة الشيعوعيين السوريين أيدنا من حيث المبدأ مشروع قانون الأحزاب، وليس فقط في اللجنة الوطنية وإنما أيضاً في الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير التي أعلن عنها في التاسع من تموز قبيل اللقاء التشاوري بيوم واحد، وتضم هذه الجبهة تنظيمنا إلى جانب الحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة د. علي حيدر ومجموعة من الشخصيات وما زالت مفتوحة. المهم أننا أيدنا قانون الأحزاب لأنه عملياً تضمن الفكرة الأساسية التي كنا نعمل لأجلها وهي ضرورة تأسيس أحزاب على أساس وطني شامل، ففي الظروف الحالية هذا أمر مهم للسوريين: أولاً لأن قانوناً كهذا يضع الأساس للعمل على تعميق وتثبيت مفهوم المواطنة، وثانياً أنه في ظروف الفوضى الخلاقة التي يعمل عليها أعداؤنا من كل حذب وصوب لابد من هذا القانون لأن أي قانون آخر سيعيدنا إلى مرحلة مكونات ما قبل الدولة الوطنية (العراق نموذجاً). حيث تتكون الأحزاب على أساس طائفي وديني وقومي وبالتالي يجري تفنيت البلد ولا تنشأ حياة سياسية حقيقية، أي إن الصراع لا يجري بين آراء وأفكار حينذاك وإنما بين تكتلات عرقية طائفية، وهذا خطير جداً من زاوية أن الأمريكيين بفوضاهم الخلاقة يريدون أن يدخلوا كل المنطقة من قزوين إلى المتوسط بحالة صراع داخلي مميت لفترة طويلة بين المكونات القديمة لشعوب هذه المنطقة التي كانت متحدة ومتآلفة ومتآخية خلال آلاف السنين، لأن الأمريكيين يتبعون كالعادة سياسة فرق تسد للسيطرة على الثروات والمنطقة بالمعنى الجغرافي السياسي.

- هل يمثل منع تكون أحزاب على أساس عرقي وطائفي وديني في سورية، ضامناً حقيقياً لمواجهة المخططات الأمريكية؟**

هذا أحد الضمانات، ولكنه لا يكفي وحده.

- ما الضمانات الأخرى؟**

يجب أن نلاحظ قبل أن نحدد الضمانات الأخرى أن قانون

وزير الخارجية السوري قاسيون

وزير الخارجية السوري قاسيون

وزير الخارجية السوري قاسيون

”

إعلان تشكيل الحزب أمر واستمرار هذا الحزب أمر آخر، فاستمراريته هي ضمان تمثيله الحقيقي للشعب في مجلس الشعب، وهذا لن يتم إلا بقانون انتخابات مغاير للذي أقر مشروعه مؤخراً، فهذا القانون ينسف عملياً كل الوعود بالإصلاح الشامل الجذري

“

قانون الانتخابات أحد أسباب الاستياء المتراكم والاحتجاجات الشعبية

إلى قانون، سنجتمع ونقرر ونقدم أوراقنا بالشكل الذي يقرره الوضع، وهنا أنكمم بلسان اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين.

نريد حزباً يعود إلى الجماهير

● **هل هناك فكرة لإعادة توحيد صفوف الشيوعيين جميعهم؟**

أرى أن الفرصة مناسبة حالياً لذلك، وهذا إذا كان لدى الفصائل الأخرى رغبة بذلك.

- هل تريدون أنتم ذلك؟**

دائماً أردنا ذلك، ولكن مع الأسف الشديد رغبتنا أمر والواقع أمر آخر.

- ما الواقع؟**

لا أريد على الهواء مباشرةً أن أتطرق إلى المشكلات، ولكن باختصار يمكن القول إن هناك أحياناً عقلية فصائلية لدى بعض الفصائل التي تعتبر نفسها الممثل الشرعي والوحيد للحركة الشيوعية وكل ما هو خارجها ليس شيوعياً بل هو عدو للشيوعيين، وهذا اسمه احتكار الحقيقة، وهؤلاء يصعب الحوار معهم كما بينت التجربة، وهناك البعض الآخر نتحاور معهم وهناك بعض الصعوبات في الحوار ناتجة عن الآليات والأشكال التي سيتم عبرها التوحيد، ونحن لم يكن لدينا شرط للوحدة سوى الوحدة نفسها، أي إننا كنا نرفض فكرة التقاسم والتخصص بين القيادات الحزبية قبل بدء عمليات التوحيد، وكان رأينا أن القواعد الحزبية هي التي تقرر قياداتها وممثليها مستقبلاً، والبعض يستغرب هذه الفكرة ويرى أنها صعبة ويجب أن تجري اتفاقات مسبقة، ولكن تجاربنا أثبتت أن الاتفاقات المسبقة حول الحصص تحول الحزب إلى شركة مساهمة، وهذا أمر غير وارد بالنسبة إلينا، فنحن مع مبدأ الديمقراطية الحزبية الكاملة، ومع سلطة القواعد الكاملة في اختيار قياداتها واختيار خط حزبها، ولذلك فهذا المبدأ هو قضية لا يمكن التراجع عنها، ونتناقش حولها حالياً وإذا ما مرت باعتقادي ستصبح عملية التوحيد مسألة سهلة جداً، فهذا الشرط ليس تعجيزياً، وهو ليس شرطاً وإنما هو مبدأ دونه لا يمكن أن تتم وحدة حقيقية، وإذا تمت الوحدة بطريقة مغايرة فهذا سيكون عبر صفقات وهذا ما نحن لسنا مستعدين أن نقوم به أبداً، فأحد مشكلات الحركة الشيوعية هي الانقسامات ومن ثم الاتحادات التي كانت تجري على أساس صفقات توزيع مكاسب ومقاعد ومحاصصات خاصة في ظل الجبهة الوطنية التقدمية التي تؤمن مكاسب وامتيازات معينة.

نريد حزباً يعود إلى الجماهير وإلى الشارع ويعبر عن مصالح الناس، نريد حزباً يستعيد دوره الوظيفي ويعيد للحركة الشيوعية وزنها ودورها وألقها التاريخي المعروف عنها، والشيوعيون السوريون قادرون على ذلك باعتقادي في ظل هذه الظروف.

قانون الانتخابات والمادة الثامنة

- ما مصير الجبهة الوطنية بإطار قانون الأحزاب الجديد، وإطار مطالبات بإلغاء المادة الثامنة من الدستور؟**

لنتحدث حول المادة الثامنة في البداية، هذه المادة في حال صدور قانون الأحزاب تصبح بشكل تلقائي مادة إشكالية، فقانون الأحزاب يعني تشكيل أحزاب مختلفة وطالما أن هناك أحزاباً مختلفة فهذا يعني انتخابات تمهد لتداول السلطة.

- لماذا فقط احتمال؟**

لأنه مثلاً إذا أحزاب الجبهة أقامت اتئلاًفاً ولم تتل الأكثرية في مجلس الشعب، فهذا يعني أن هناك غير هذه الأحزاب وهو من حظي بالأكثرية.

- القصد لماذا لا يكون تداول السلطة أمراً لازماً وليس مجرد احتمال؟**

إن تداول السلطة يثبت بالدستور نظرياً طالما أن المادة الثامنة ستتغير، ولكن تغير طبيعة السلطة هو احتمال، فقد نتجح أحزاب الجبهة في حال قررت أن تبقى مؤتلفة فيما بينها، وتثال بذلك أكثرية في مجلس الشعب، وقد لا تتجح ولا تصل إلى الأكثرية،

”

إن النظام الانتخابي الحالي خاطئ، وقد أضركثيراً بالبلاد، والإبقاء عليه سيكون أكثر ضرراً، نحن نبحث اليوم عن مخرج آمن من الأزمة التي تعيشها البلاد، وهذا المخرج هو مخرج سياسي واجتماعي واقتصادي.

“

وبالتالي ينشأ لدينا إشكال قانوني دستوري في حال بقاء المادة الثامنة، فمن يذهب ليصوت لأحزاب خارج أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية سيكون في مقام من يرتكب مخالفةً للدستور لأنه حول هذه الأحزاب لأحزاب غير قائدة للمجتمع والدولة، وبالتالي هنا تظهر مشكلة منطقية دستورية قانونية، وهذا من حيث الشكل، أما من حيث الجوهر فالحديث عن المادة الثامنة يدور فعلياً عن حزب البعث الاشتراكي الذي كان يلعب دوراً رئيسياً في البلاد وفي الجبهة وفي المجتمع، والسؤال الأول هنا: من وضع من.. حزب البعث وضع المادة الثامنة أم المادة الثامنة هي من وضعت حزب البعث؟ أعتقد أن وجود حزب البعث سابق على المادة الثامنة، وبالتالي فإن التخوف على دور حزب البعث في حال ألغيت المادة الثامنة هو تخوف لا أساس تاريخياً له بالمطلق، لأن الحزب موجود قبل المادة الثامنة لأكثر من عشرين عاماً، والسؤال الثاني: من قال إن المادة الثامنة كنقطة في الدستور تضمن الدور القيادي بحد ذاتها؟ إن الدور القيادي لحزب البعث تمت ممارسته فعلياً دون المادة الثامنة، وبالعكس إذا أردنا التأكيد فإن المادة الثامنة أسست لدور حزب البعث الواقعي قانونياً وحقوقياً، وإذا ذهبت المادة الثامنة ذهب تلقائياً الدور القيادي بات على المجتمع أن يعترف بهذا الدور القيادي، وليس أن يحمي الدور القيادي بالدستور، فالمشكلة أن المادة الثامنة إن أضرت بأحد فهي قد أضرت بالدرجة الأولى بحزب البعث العربي الاشتراكي، فهي حولته من حزب يقوم بدور فعلي في المجتمع عندما منحه الحق القانوني وعندما تم الارتكان إلى هذه المادة، إلى حزب يشهد دوره الفعلي حالياً تراجعاً، أي إن المادة الثامنة لم تضمن الدور الفعلي القيادي لحزب البعث، وإنما خلقت وهماً وسراباً بأن دوره باق بكل الأحوال بينما دور الحزب القيادي ليس متعلقاً بالمادة الدستورية بل بالدور الفعلي على الأرض.

- ما سر إصرار الكثيرين إذاً على عدم إلغاء المادة الثامنة؟**

أرى أن القسم الأعظم من الذين يتكلمون عن عدم ضرورة إلغاء المادة الثامنة هم ممن لديهم سوء فهم، فهذا القسم خائف على المكتسبات الاقتصادية الاجتماعية التي تحققت وثبتت بالدستور خلال الحقبة الماضية، وخوفهم هو أن تذهب لدينا الثامنة وتذهب معها هذه المكتسبات، ولكن الذي أراه أنه في ظل المادة الثامنة نفسها جرى تقدم في مجال المكتسبات الاقتصادية الاجتماعية كما جرى تراجع عن قسم هام منها لاحقاً، أي أن المادة الثامنة لم تكن ضماناً بحد ذاتها للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية، فمستوى المعيشة وحق المواطن بالعيش الكريم الذي يضمنه الدستور لم يتم عملياً الحفاظ عليه، خاصة في السنوات العشر الماضية عندما توغلت السياسات الليبرالية المتوحشة وأفقرت جزءاً كبيراً من المجتمع ووسعت دائرة البطالة.

اقتصاد سوق وحشي

- نتحدث عن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أنتم كشيوعيين تحديداً كنتم من أشد خصومه؟** طبعاً، نحن كنا ضد اقتصاد السوق الوحشي الذي استخدم شعار اقتصاد السوق الاجتماعي، وليته كان هناك اقتصاد سوق اجتماعي، فالذي طبق على الأرض هو اقتصاد سوق ليبرالي متوحش.

إذاً، المادة الثامنة لم تكن ضمانة للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية الاجتماعية، بالعكس هناك في الدستور الماضي قضايا إيجابية، فالمادة رقم ١٤ التي تقول إن ملكية الدولة هي ملكية الشعب بأسره ولا يحق لأحد التصرف بها ومن واجب كل مواطن حمايتها والدفاع عنها، هذه المادة مثلاً يجب الحفاظ عليها، ويجب أن يثبت الدستور موضوع ملكية الدولة في المجال الاقتصادي والعمل على تطويرها، فبغير هذا الدور لا يمكن التفكير بالتقدم اللاحق الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا هناك ربط تعسفي أقول عند البعض، بين المكاسب الاقتصادية الاجتماعية وبين المادة الثامنة كتعبير عن بنية سياسية في المجتمع يجري التفكير بتغييرها، وبغض النظر عن فائدها سابقا للمجتمع إلا أنه من الأكيد أنها لم تعد مفيدة للمجتمع الآن.

والسؤال الآن: كيف يمكن استرجاع المكاسب الاقتصادية الاجتماعية إذا كانت هذه المادة نفسها سمحت بالتفريط بها خلال السنوات الماضية؟ يجب أن نفكر ببنية سياسية جديدة لا وجود فيها للمادة الثامنة وتسمح بدور فعلي قيادي لأي حزب من الأحزاب عبر دوره المجتمعي الحقيقي، ومن هنا أهمية قانوني الأحزاب والانتخابات المرتبطين ببعضهما البعض، وأعتقد وأضيف أن إصدار هذين القانونين بالشكل الذي نتحدث فيه، نكون قد سمحنا بظهور قوى وأحزاب خارقة وعابرة للطوائف والأديان والقوميات في سورية، وهو المطلوب في ظروفنا الحالية بشكل حاد وسريع لكي نخرج من هذه الأزمة التي نعيشها .

تغيير الدستور.. وسورية الجديدة

- في حال لم يتم إلغاء المادة الثامنة، ولم يتم تعديل النقاط الإشكالية في قانون الانتخابات، ماذا ترى؟**

ستستمر الأزمة، لقد استمعت إلى ندوة تحدث فيها الدكتور جمال باروت حول الأسباب العميقة للأزمة في سورية، وقد تحدث بشكل مفصل ورائع جداً عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، فقد رأى أن نتيجة الهجمة الليبرالية المتوحشة كانت اختلالاً في التوازن والتنمية بين المناطق، والآن الاحتجاجات الشديدة تجري في الأماكن الأكثر فقراً.. والسؤال: هل هذا القدر كان لا راد له؟ لو كان هناك هيئات تمثيل حقيقية ولو كان هناك أحزاب حقيقية، هذه المشكلة بحد ذاتها لم تكن لتصل إلى هنا، لأن وجود الهيئات والأحزاب الحقيقية كان ليكون بمثابة جهاز

استشعار مبكر للنتبه للمشكلات باكراً ووضع الحلول لها، فإذا كانت ستنفجر لم تكن لتنفجر بهذا الشكل، والمشكلة أن البعض تفاجأ بهذا الانفجار وهو ما كنا محكومين به موضوعياً نتيجة التطور المنطقي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على الأطراف في سورية، لذلك حصل الانفجار .

هل يعقل ألا يكون لدينا تقدير مسبق لذلك؟ هذا سببه أن أقتية الاتصال كانت مسدودة، وهي الأحزاب والإعلام ومجلس الشعب، وكلها كانت مغلقة أو مغلبة أو شكلية، فكيف نستعيد هذه القنوات بحيث تكون حقيقية؟.

إن الحديث المطروح اليوم لا يدور حول المادة الثامنة، ومن يختصرها بهذا الشكل إنما يصغر المشكلة، إن المطروح اليوم نتيجة اللقاء التشاوري هو تغيير كامل للدستور، فسورية اليوم بحاجة لدستور جديد لأن دستورها أصبح عمره فوق الـ ٤٠ عاماً من حيث الجوهر، والدستور مثل الناس يكبر ويهرم ويموت، وبذلك تصبح سورية بحاجة دستور جديد .

ماذا يعني دستور جديد؟ أي عقد اجتماعي جديد، وبنية سياسية جديدة، وبنية وعى اجتماعي جديدة، وإذا استطاعت سورية أن تخرج من هذه الأزمة بوضع دستور جديد كأحد الحلول، فهذا يعني أننا خطونا خطوة كبيرة إلى المستقبل إلى سورية الجديدة.

- هل ترى أننا سائرون بهذا الاتجاه؟**

أرى أن الأمور سائرة نحو تغيير الدستور، لأن البند رقم ١٨ للبيان الختامي للقاء التشاوري قال: بما أن تعديل المادة الثامنة يقتضي تعديل مواد عديدة في الدستور، البعض قال إنها ١٣ مادة، وبما أن هناك مواد لا علاقة لها بالمادة الثامنة وتحتاج إلى تعديل بحكم قدمها التاريخي، وبما أن لدينا نحو ٣٠ إلي ٤٠ مادة في الدستور بحاجة إلى تعديل وتغيير، فهذا يعني عملياً من ٧٠ إلى ٨٠٪ من الدستور، وقد أصبحنا بالتالي نتحدث عن تغيير الدستور.

ما هو الدستور بالأصل؟ هو قانون القوانين الذي تشق منه كل القوانين الفرعية التفصيلية، ولكنه المبادئ العامة للقوانين، ولذلك فإن كل مرحلة تاريخية لها منطقتها ودستورها الذي يتم الاتفاق عليه في المجتمع، ولذلك في التاريخ السوري لدينا دساتير جاءت لحظة تاريخية اليوم وطرح فيها بحث موضوع تغيير الدستور، ومن هنا أقول: إن من يقف عند المادة الثامنة إنما هو يصغّر المشكلة، فالقصة أكبر من المادة الثامنة لأنها عملياً الذهاب إلى عقد اجتماعي جديد يحافظ على المكاسب السابقة ويسترجع ما فقد منها ويطور المكاسب.

المعارضة المتشددة والموالاة المتشددة

- لماذا تم التركيز على المادة الثامنة؟**

أعتقد أن توجيه النار بهذا الاتجاه عائد إلى أن البعض في المنظومة السابقة يرى بهذه المنظومة مجالاً لبعض المكاسب الشخصية، وتغيير هذه المنظومة يضر بمصالحه، ولذلك فهو يخنّب في المادة الثامنة لأنه يريد سلطات محددة ومكاسب محددة، بينما السؤال الذي يجب أن يشغل بال أي سوري في أي مكان كان هو: ما هي المكاسب التي يجب تأمينها للمجتمع، وما هي المكاسب التي يجب تأمينها للمواطنين السوريين؟.. من هنا أقول إنه ليس هناك خوف من ذلك، والدستور الجديد يجب أن يمضي باتجاه المحافظة على المكاسب السابقة الاقتصادية والاجتماعية، على ألا يجري خلط بين البنية السياسية التي تمكسها إحدى مواد الدستور وهي المادة الثامنة وبين المكاسب الاقتصادية الاجتماعية، فهنا عملياً يجري تبديل الطرايش وإشاعة اللغط بين المواطنين بشكل مقصود بحيث يشار إلى أن التخلي عن المادة الثامنة يعني التخلي عن جميع المكاسب الاقتصادية الاجتماعية التي تم تحصيلها في الماضي، وهذا الكلام خاطئ، بالعكس يجب أن يكون الهدف هو البحث عن المزيد من المكاسب وعن تلك البنية السياسية الجديدة التي تؤمن حماية وتطوير هذه المكاسب في المستقبل، لذلك فإن المعارضين لإزالة المادة الثامنة هما من نوعين: الأول هو من اختلطت عليه الأمور وسوف تتضح لاحقاً، والثاني هو من يعادي الإصلاح من حيث المبدأ وهو يتقصد معارضة إزالتها. هناك مفارقة لفتت نظري جداً، فالهجوم على بيان اللقاء التشاوري بمادته ١٨ بالدرجة الأولى، أتى من جهتين: من قبل المعارضة المتشددة، ومن قبل الموالاة المتشددين، فهذا يستحق التفكير طالما أن الهجوم يأتي من جهتين، وهذا يشير إلى أن الطرفين اللذين يتصارعان بشراسة يتفقان على أنهما يرفضان الحوار والإصلاح، وأعتقد أن هؤلاء قلة قليلة في النهاية، أما القسم الأعظم من الذين يعارضون إلغاء المادة الثامنة نتيجة اختلاط الأمور سيفهمون ذلك ويتجاوزونه لاحقاً باعتقادي.

- تقول إن هناك من لا يريد الإصلاح، وهؤلاء وفقاً لقولك موجودون ربما في الداخل، أين القيادة من هؤلاء؟**

إن من يعارض الإصلاح لا يتكلم عن ذلك علناً، وإنما يضع العصي في عجلة الإصلاح، وهؤلاء نوعان: الأول هو أولئك الموجودون في النظام ويمثلون قوى الفساد الكبرى، وهؤلاء مرعوبون من الإصلاح لأنه لن يكتفي فقط بقطع أرزاقهم غير المشروعة وإنما سيحاسبهم على ما اقترفت أيديهم بحق الشعب والبلاد؛ والنوع الثاني هو بعض القوى التي تحسب نفسها على المعارضة المتشددة التي لا علاقة لها فعلياً بالحركة الشعبية، وهؤلاء لا يريدون الحوار، فكيف نخرج من المشكلة الحالية دون الحوار؟ أرى أنه لا خروج من المشكلة الحالية سوى الحوار، ولا شرط على الحوار سوى الحوار نفسه، فالحوار هو صراع آراء وأفكار ، وهو سلمي وحضاري، والفكرة الأوضح والأنضج وذات الضرورة الموضوعية هي التي تنتصر في الحوار، لذلك لنترك الأفكار الأضعف تهزم بالحوار.

” إذا اعتبرنا قانون الأحزاب هو القرص الصلب في الحاسوب فإن قانون الأحزاب هو برنامج التشغيل، وبالتالي إذا لم يكن برنامج التشغيل متوافقاً مع القرص الصلب فإن هذا القرص لن يفيد

“

ومن هنا فإن أهم ما صدر عن اللقاء التشاوري كان التحضير للحوار الوطني الشامل، لأن هذا الحوار يحتاج طاولّة تمثل جميع أطراف الشعب السوري، وقد اتفقنا من حيث المبدأ أن تشترك بالحوار ثلاث قوى هامة، وليس قوتين فقط، فالتصور العام هو أن قوتين ستشاركان فقط بينما في الحقيقة هناك قوة ثالثة ستشارك.

تمثيل الحركة الشعبية في الحوار

- ما هي هذه القوة؟**

الحركة الشعبية نفسها التي لا علاقة لها بالنظام ولا بالمعارضة، بل هي وليد جديد ليس لديها قيادات سياسية معروفة، والحديث هنا عن الذين تظاهروا في الشارع بشكل سلمي وحاول البعض تلويث حراكهم بالعنف الآتي من داخل الحركة أو من خارجها، ولكن هذه الحركة هي مستقبل سورية ودونها لا يمكن تصور انتصار الإصلاح ولا حتى الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المستقبل، ودونها لا يمكن الحديث عن الوحدة الوطنية، فهذه الحركة بجمهورها العريض هي حركة نظيفة خرجت للتعبير عن مطالب حقة ومشروعة، ولكن هذه المطالب آتت على أيدي قوى غضة غير ناضجة بالمعنى السياسي بعد، بحيث كان من الممكن استغلالها والدخول بين صفوفها وتلويتها.

- هل ستتم محاورة ممثلي الحركة الشعبية؟** طبعاً، لقد اتخذ قرار رسمي بهذا الصدد في اللقاء التشاوري.

- هل تحدد موعد؟**

قريباً أعتقد أنه سيعلم الموعد، فلجنة الحوار التحضيرية ما زالت تعمل، وقد اتصلت بكثيرين من قادة التحرك على الأرض، والمفارقة أنهم مستعدون للحوار، رغم أنهم يعانون الأمرين لأسباب مختلفة مثل ضغط الشارع وضغط قوى جهاز الدولة، هؤلاء عملياً مستعدون للحوار.

- ماذا ننتظر إذا؟**

الآليات وما يلفّ لها، ونتمنى أن تنتهي بسرعة، وأعتقد أن المخرج الأمن هو تمثيل كل هذه القوى: المعارضة الشريفة الوطنية غير المتشددة وغير المعتمدة على الخارج، قوى النظام الشريفة النظيفية التي ترى في الإصلاح مخرجاً ضرورياً لتطور البلاد اللاحق، وقوى الحركة الشعبية التي تحمل مطالب وهموم الشعب. وأنا برأيي كشخص يعمل بالسياسة منذ فترة طويلة إن هذه اللحظة التي نشهدها اليوم هي اللحظة التي طالما انتظرناها، حيث ولدت حركة شعبية لم يكن من الممكن دونها ولادة حركة سياسية جدية فعالة.

- يعد صدور قانون الانتخابات، هل سترشح نفسك لمجلس الشعب؟**

إذا بقي قانون الانتخابات على حاله، سنفكر في اللجنة الوطنية أصلاً في أن نشارك أو لا نشارك بانتخابات تجري وفق قانون متخلف مثل هذا، وإذا كان قانوناً متقدماً فبالأكيد سنشارك، وإذا شاركنا فالتظيم هو من يقرر أين ساكون وأين سيكون كل عضو فيه بعملية الانتخابات اللاحقة، فالقضية ليست قراراً شخصياً.

- على فرض قررتم أن تشاركوا.. ما العنوان الأبرز لبرنامجكم؟**

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار، حل مشكلة الفقر والبطالة والسكن والكهرباء والماء والتعليم والصحة هي أولويات..

- أليست هذه أولويات الجميع؟**

نعم، ولكننا سنتحدث باللموس، وسنجد موارد حل هذه المشكلات، والموارد هي أموال الفساد الكبير الذي يتطلب استئصال وتحويل فائضه الاقتصادي إلى الدورة الاقتصادية وإلى الشعب، وهذا لا يمكن أن يتم إلا في ضوء مستوى عال من الحريات السياسية.

نظرة من داخل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

من يمتلك الحقيقة بعد الويلات التي تركتها الوزيرة السابقة؟!

◀ علي نمر

تعتبر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المرجع التأميني الوحيد للعاملين في الدولة والقطاع الخاص والمشارك والتعاوني، معتمدة المفاهيم الأساسية للضمان الاجتماعي، وهو نظام تأميني إلزامي شمولي يحدد مجاله وموارده ومزاياه، وتديره الدولة بتنسيق مع أطراف الإنتاج، وهدفه الأساسي حماية العامل المؤمن عليه من بعض المخاطر التي يتعرض لها، بحيث يوفر له دخلاً مناسباً في حال فقدانه القدرة على العمل بما يحقق الطمأنينة والاستقرار المادي والمعنوي له ولأفراد أسرته من بعده.

واستناداً لإحصائيات عام ٢٠١٠ أصبحت المؤسسة ترعى حقوق أكثر من ثلاثة ملايين عامل بمختلف شرائحهم ومراحل اشتراكهم وقطاعاتهم.

وإذا افترضنا أن متوسط عدد أفراد الأسرة في سورية هو خمسة أفراد، فإن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مؤتمنة على حقوق أكثر من خمسة عشر مليون شخص، أي أكثر من نصف عدد سكان سورية.

ولكن هذا لا يتحقق إلا من خلال وجود إدارة لهذه المؤسسة تتمتع بالكفاءة والمؤهلات التي تمكنها من العناية بالشريحة الواسعة من المجتمع (أصحاب العمل والعمال وأسرهم)، وتدرّك أهمية وحجم المهام الملقة على عاتقها إضافة إلى أن تكون قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر التي تعترض تطبيق التأمينات الاجتماعية.

وقائع بالجملة

الدراسات التي قام بها خبراء «المنظمات الدولية»، أصدقاء للحكومة، تشير إلى أن الإسقاطات المالية للوضع الحالي للمؤسسة ستظهر أنه من المتوقع في غياب أي تغيير في نظام التأمينات أن يواجه النظام التأميني أنواعاً مختلفة من العجز على المدى المتوسط، والذي سوف يتطلب في مرحلة ما إما زيادة حادة في معدلات المساهمة أو دعماً مالياً ضخماً، وقد بدأ يظهر ذلك جلياً في بعض فروع المؤسسة التي أصبحت نفقاتها أكبر من إيراداتها منذ نهاية ٢٠١٠، وقد تصبح في أية لحظة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن عليهم، وقد تكون البداية من فروع(حلب، اللاذقية، القامشلي...) والحبل على الجرار.

”

الإدارة المركزية للمؤسسة تضطر إلى دعم بعض الفروع شهرياً بمئات الملايين من احتياطي المؤسسة لتتمكن تلك الفروع من دفع مستحقات المؤمن عليهم لديها.

كيف تقوم الوزيرة السابقة بالتعامل مع بعض عناصر المؤسسة لتمرير تلك الدراسات المشار إليها بما يتناسب مع رغباتها، والتي تخالف نظام الدولة والمؤسسات؟.

مؤسسة التأمينات الاجتماعية هي من المؤسسات الرائدة في الدفاع عن حقوق العمال والحفاظ على المكتسبات التي حققتها بعيداً عن سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين والخبراء الاكثواريين الذين تحدثت عنهم الوزيرة السابقة (عاطالغ والنازل) حتى سميت الوزيرة الاكثوارية للفريق الاقتصادي.



وهناك من يؤكد أن الإدارة المركزية للمؤسسة تضطر إلى دعم هذه الفروع شهرياً بمئات الملايين من احتياطي المؤسسة لتتمكن تلك الفروع من دفع مستحقات المؤمن عليهم لديها . وأن العجز المالي تزداد نسبته عاماً بعد آخر، فقد تم رفع قيمة الحوافز الإنتاجية والمكافآت هذا العام، الأمر الذي جعل مدير عام المؤسسة يتحكم في كيفية منح الحوافز والمكافآت واتخاذ القرارات المتعلقة بآلية عمل المؤسسة والعاملين فيها . وفي الفترة الأخيرة اشغل مدير عام المؤسسة بالتفويض بالصلاحيات الممنوحة له من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حيث قام قبل صدور قرار تفويضه بالصلاحيات بإقصاء بعض الإدارات الكفوءة عن عملها نذكر منها :

– قرار إنهاء تكليف ع./ ك/ من عمله كمدير لفرع تأمينات دمشق ووضعه تحت تصرف مدير الفرع المكلف ع./ د/ الذي كان مكلفاً بعمل معاون مدير الفرع.

– قرار إنها تكليف س./ خ/ من عمله مديراً للشؤون العامة وتكليف د./ ف/ بدلاً عنه وتكليفه بعمل موظف في مديرية المعلوماتية، علماً أن العامل س./ خ/ أمين للفرقة الحزبية والعامل ع./ ك/ عضو في قيادة الفرقة الحزبية بالوزارة والمؤسسة.

– قرار إنهاء تكليف ع. ص من عمله كمدير لفرع تأمينات ريف دمشق، وإعادة تكليف ع. ف بإدارة الفرع مرة ثانية رغم إنهاء تكليف المذكورة من إدارة الفرع في كانون الأول ٢٠١٠ بناء على توصية الجهاز المركزي للرقابة المالية بكتابه رقم ١٤٤/٢.١٢٣١ تاريخ ١/١٢/٢٠١٠، علماً بأن هناك قرارات سابقة بحق هؤلاء المكلفين منها :

– القرار رقم ٦٢/ تاريخ ٢٠/١/٢٠٠٩ المتضمن إنهاء تكليف بعض العاملين من مهامهم كمعاونين للمدراء والأن تم إعادة تكليف بعضهم بمهام مدير أو رئيس دائرة.

محاضر وقرارات

ونذكر على سبيل المثال: - محضر اللجنة رقم /٥٩٢٤/ تاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٨، والتي أراد بها الإساءة إلى مدير فرع دمشق ع. ك، ومن ثم قام وألقى قرار العقوبة بعد الاعتراض عليه بقراريه رقم /١٥٩٧/ تاريخ ١١/٥/٢٠٠٨ ورقم /١٧٤٩/ تاريخ ٣/١٢/٢٠٠٨، وذلك لمخالفة الإجراءات التي قام بها لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٥٤٩/ تاريخ ٧/٢/٢٠٠٥ .

– القرار رقم/٨٣٩/ تاريخ ٢٧/٦/٢٠١٠ المتضمن تشكيل لجنة متدرعاً بكتاب الجهاز المركزي للرقابة المالية رقم ١٩/٨/و تاريخ ١٤/٢/٢٠٠٧، ومن الملاحظ أن تشكيل هذه اللجنة جاء بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على كتاب الجهاز المركزي، ولم يشرك مدير الرقابة الداخلية بالمؤسسة بهذا الموضوع الذي يعتبر هذا العمل من صلب عمله مهامه .

هذا مع العلم بأنه سبق للمدير العام أن شرح مفصلاً بكتابه إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل آنذاك رقم /٦١٧٧/ تاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٥ وضع الموظف (م. خ. ا) الذي يكلفه حالياً برئاسة أغلب لجان التحقيق في التقارير التي يصوغها هو نفسه من نسج خياله والتي يعتمد فيها الإساءة لمن يختلف معهم وإشغالهم بالرد عليها ..

علماً بأن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أوصت بكتابها رقم ٣٠٥٤/س.ص تاريخ ١٧/٤/٢٠١٠ الفقرة ٨/ الموجه إلى النائب العام الأول بدمشق تكليف الرقابة الداخلية بالمؤسسة بتدقيق أضاير بقية العاملين في المؤسسة للتحقق من صحتها . - قرار المدير العام رقم /٤٢٩/ تاريخ ٥/٨/٢٠١١ المتضمن فرض عقوبة حسم /٣/ لمدة ثلاثة أشهر من أجر العامل ع./ ك/ بحجة قيام المذكور بصياغة وتوقيع كتاب موجه إلى المحكمة مستغلاً غياب معاون المدير العام مستنداً بقراره على تقرير مدير الرقابة الداخلية رقم ٢٧/م٠ع١٠م تاريخ ١٣/١٠/٢٠٠٩ علماً بأن هذا الموضوع مشكوك فيه، ولا أساس له وقد تم الاعتراض عليه بالمذكرة رقم /١٤٧/ تاريخ ١١/٥/٢٠١١ وتم الطلب بإحالة الموضوع إلى الأجهزة المختصة للتأكد من صحته ومحاسبة المسؤول ومن خلال مقارنة تاريخ قرار العقوبة مع تاريخ تقرير الرقابة الداخلية نجد أن قرار العقوبة قد جاء بعد مرور أكثر من سنة ونصف على تقرير الرقابة الداخلية فلمازا لم يتم تنفيذ تقرير الرقابة الداخلية في حينه وتم تأجيله إلى هذا الوقت. كذلك الأمر إهمال المذكرات المرفوعة إليه من فرع تأمينات دمشق المتضمنة تحسين أداء العمل وحل بعض المشاكل

العالقة.

ونذكر على سبيل المثال:

– الكتاب رقم /١٤٣٨٩/ تاريخ ١٥/٦/٢٠٠٩ ولاسيما الفقرات ٦/،٩،١٠،١١،١٢،١٤/ منه المتعلقة جميعها في حل المشاكل العالقة بين فرعي دمشق وريف دمشق والذي تم إحداثه فصلاً عن فرع دمشق منذ عام ٢٠٠٣ .

– الكتاب رقم /٥٨٦٣/ تاريخ ٣/٣/٢٠١٠ حول تشكيل لجنة لترتيب وتصنيف أرشيف شعبة السيارات العامة والزراعية الموجود في حرسنا .

– الكتاب رقم /١٢٥٧٥/ تاريخ ٩/٥/٢٠١٠ المتعلق بعمل شعبة السيارات والإجراءات المتخذة من فرع تأمينات دمشق والمقترحات المطلوب توجيه المديرية العامة.

وبموجب التفويض الممنوح بالصلاحيات سيصبح المدير العام عملياً رئيس مجلس الإدارة الفعلي متجاهلاً أننا في دولة المؤسسات وليس دولة الأشخاص.

الرأي الآخر

لكي لا نتجنس على أحد ونعطي المجال للطرف الآخر بالدفاع عن نفسه حملنا العديد من الأسئلة والوثائق المقدمة إلينا حصرياً، وتوجهنا بها إلى مدير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية د . خلف العبدالله لنرى ما في جعبته.

ففي رده على سؤالنا بالقضايا المتعلقة بالضمان الاجتماعي فني رده على سؤالنا بالمقضايا المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتي أشرنا إليها في المقدمة يؤكد د . خلف أن الذي يشير إلى الحد الأدنى من مبادئ الضمان الاجتماعي والمعروفة من جميع العاملين والمتعاملين بالشأن الاجتماعي، عليه أن يعي أن الخبرة والإدارة والكفاءة والدراية التي تتمتع بها المؤسسة تمتلك الرؤية الحالية والمستقبلية لتطوير عمل المؤسسة والقوانين النازمة لها وقد تجلى ذلك في:

– إن اعتماد المؤسسة مبدأ اللامركزية في كافة الأعمال المناطة بالفروع بالنسبة (إصدار المعاشات – الرد على الدعاوى – إصابات العمل) دون الحاجة لمراجعة الإدارة العامة المتركرة في دمشق من العاملين والمصابين يدرك حجم الإحساس بالمسؤولية بمعاونة الإخوة المراجعين في المؤسسة الذين كانوا يقطعون مئات الكيلومترات لكي يحصلوا على مستحقاتهم.

– تفويض مدراء الفروع بمعظم الصلاحيات التي تمكن من تسهيل عمل المراجعين من عمال وأصحاب عمل يؤكد على إننا في الإدارة لم نكن ننوي جعل المؤسسة ملعباً لنا كما يدعي البعض لأن التفويض في الأساس ضمن علم الإدارة الحديث هو أيضاً لخدمة العمال.

– لإيماننا بمبدأ النقد الذي حذا بإدارة المؤسسة العمل على إنشاء موقع الكتروني يستقبل جميع الشكاوى المتعلقة بالإخوة العمال، بالإضافة لتقبل أي نقد يسهم في تطوير عمل المؤسسة سواء إن جاء النقد من العاملين في المؤسسة عمال وإداريين، أو من العاملين في الحقل الإعلامي، لذلك لا مانع لدينا من توجيه أي نقد أو سؤال عبر موقعنا وعندما لا نجيب على الردود عليكم بالانتقاد اللازم من رأس الهرم أننا كمدير عام للمؤسسة مروراً بكافة مدراء الفروع في المحافظات وانتهاء بأصغر موظف في المؤسسة.

– وعن رده عن النظام الحوافز المستخدم في الوقت الحالي وخاصة في عهد الإدارة الحالية قال خلف: إن ما يتم إشاعته حول نظام صرف الحوافز الإنتاجية لكافة الفروع، وبأن المؤسسة غير قادرة على صرف التزاماتها فلتعذرني كإعلامي مهتم بشؤون المؤسسة بأن هذا الادعاء يدل على قصر نظر، وعدم دراية ومعرفة بالأصول القانونية والإدارية في طريقة منحها الحوافز الإنتاجية للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي، وهذا يحد ذاته من التحديات التي واجهت المؤسسة، لكننا وبهمة الغيورين على أموال المؤسسة، والجاهزين في كل لحظة لتقديم دراسات وأبحاث في سبيل تطوير عمل المؤسسة لمصلحة العمال، توصلت في نهاية عملها إلى الأسباب الموضوعية التي أدت إلى تراجع تحصيلات بعض فروع المؤسسة وهذ قد يحصل مع أية مؤسسة تأمينات.

– أما فيما يتعلق بالدراسات التي قام بها خبراء المنظمات الدولية.صندوق النقد والبنك الدوليين» والتي كانت تسرح وتمرح في وزارة الشؤون ودوائر الدولة وخاصة مؤسسة التأمينات الاجتماعية(أصدفاء الحكومة السابقة) واتهام الإدارة بارتكاب تلك المخالفات؟.

تحقيق

نتائج تدعو للاستغراب

يتابع د . خلف حديثه بعد ضحكة عميقة: فعلاً كانوا أصحاب الحكومة السابقة لذا فإننا نستغرب جميعاً النتائج التي أوصلت إليها الحال في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتي كانت تحظى الوزيرة السابقة بالجانب الاجتماعي منه على قلته، والتي يدفع ثمنها الآن جماهير شعبنا من الطبقة العاملة والتي تم التحذير منها في صحيفتكم الموقرة على مدى أكثر من عشر سنوات ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر والتي ليس لنا أية علاقة بها بل كلها اتخذت من حضرة الوزيرة وهي:

١ – إيقاف عمل المشتشين في المؤسسة الذي يعد مورداً أساسياً في إشراك عمال القطاع الخاص المهترئين من الاشتراك إرضاء لرغبات ومصالح بعض أصحاب العمل حتى باتت أسمها على كل لسان حين لقيت وارتبطت «بمقولة وزارة أصحاب العمل» وأن لا علاقة لها بالعمال، وذلك على التوازي مع إصدار قانون العمل رقم /١٧/ الذي نسف المكتسبات السابقة، وذلك بإجازه تسريح العمال وفق رغبات صاحب العمل، وإذا كان لدى البعض غير هذا الجواب فليتحفنا به.

٢– إذا كنتم مع اتهام الإدارة حسب ما يدعي البعض بوجود بعض أصحاب المصالح مع إدارة المؤسسة، فإن السؤال هو: كيف تقوم الوزيرة السابقة بالتعامل مع بعض عناصر المؤسسة لتمرير تلك الدراسات المشار إليها بما يتناسب مع رغباتها، والتي تخالف نظام الدولة والمؤسسات؟.

أما فيما يتعلق بأرقام العجز والمتوقع وقوع المؤسسة فيها في السنوات القريبة القادمة يؤكد د . خلف في إجابته أن البيانات المالية المتوفرة لدى المؤسسة تشير بشكل واضح إلى عدم وقوع المؤسسة في عجز لأسباب مقنعة لمجلس إدارة المؤسسة الذي استقام وضعه حالياً، ولا أدل على ذلك من التفويضات التي أصدرها السيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي هي خلاف بعض من في المؤسسة ورؤيته السلبية لواقع المؤسسة، كونها تتسجم مع قواعد ومبادئ الإدارة المدنية المتطورة.

–وللتأكيد على ما قامت به الوزيرة السابقة يصير المدير العام على الإشارة إلى بعض المحاولات البائسة من الوزارة السابقة مع بعض أعضائها بالمؤسسة للتلاعب ببعض الأرقام، وقيامها بإيقاف منح القروض للمتقاعدين التي تتمتع كافة الجهات المصرفية عن منحهم القروض لمواجهة تكاليف أعباء الحياة العادية والطائرة(من حاجتهم لعمل جراحي أو غيره) كما إنها وفق المعلومات المالية لدينا فإنها تحقق ريعاً إضافياً للمؤسسة لا عجزاً .

الطريقة المثلى!

ولدى السؤال عن الطريقة الأفضل في تشكيل مجالس الإدارات في الدوائر المختلفة، يشير د . خلف أن الطريقة التي تم فيها تشكيل مجلس الإدارة السابق يتنافى مع أحكام القانون من جهة، ومع علم الإدارة من جهة أخرى، كما يتنافى مع مبادئ التسلسل الإداري، فعلى سبيل المثال تم تكليف مدير تنفيذي عضو في مجلس الإدارة خلافاً لمقترح إدارة المؤسسة، وتم استبعاد كافة المدراء المركزيين في مجلس الإدارة السابق، والذين يملكون حق المتابعة والاشتراك والرقابة على فروع المؤسسة .

–أما فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من الإدارة بشكل منفرد وبعيداً عن روح الجماعة، نفى د . خلف ذلك جملة وتفصيلا ومؤكداً في الوقت ذاته أن كافة الإجراءات التي قامت بها الإدارة ضمن سياق العمل الإداري لها ما يبررها، ولا تستحق الرد عليها حسب قوله، وذلك بغية تحقيق المؤسسة لأهدافها الكبيرة والنموط بها، وقد بدأت مسيرة الإصلاح بقوة وبسرعة في ظل الحكومة الجديدة منذ استلام وزير العمل الحالي الذي أعطى المجال للمؤسسة للمضي قدماً في اختيار وإنتاج ما يناسبها، ولم يكتف المدير العام بذلك بل انهم من يملك إنتاج وثيقة منذ سنوات ولا يقدمها للإدارة مشاركاً مع الحكومة السابقة وفريقها الاقتصادي بما وصلت إليه البلاد، ومتسترأ على الأخطاء وقال: نشرتم في جريدتكم تحقيقاً في غاية الأهمية وكان كافياً للاعتماد عليه في فضح كل التجاوزات، فلماذا لم يستخدموا الجريدة ويجعلوها منبراً حراً لهم لكشف جميع السبلبيات خاصة وأن الصحيفة تصل لأعلى القيادات في الدولة والمجتمع.

وأبدى خلف في ختام لقائه مع «قاسيون» استغرابه لمن يأتي ويدافع عن ما هدمته الوزيرة السابقة في هذه الظروف الحساسة التي تمر بها سورية، مؤكداً إنهم في إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وقبل ثلاث سنوات من الآن عملوا على إنجاز التعديلات المقترحة على القانون ٩٢ الناظم لعملها، ولم ير القانون طريقه إلى النور بعد أن أوقفته ولأكثر من مرة الوزيرة بشكل مقصود وعن دراية لما تقوم به ولغاية في نفسها وفي نفس من كان يدعماها في فريقها .

وللتأكيد على صحة ما يقوله يشرح د . خلف فوائد وصحة تعديل القانون ينوه إلى أن من شأنه الحد من نزيف المال العام، ويوفر الكثير من الأموال على المؤسسة، وخاصة تلك المتعلقة بسقوف الرواتب لدى القطاع الخاص، وحين كررنا في الختام سؤالنا عن ماهية تفرده بقرارات الإدارة رد كالواقف من نفسه لم اتخذ قراراً يعينيني بل كل ما قررته هو من صلب عملي، مؤكداً أن جميع القرارات التي كانت بحوزتنا وقدمناها كأدلة في تحقيقتنا هي قرارات إدارية ومن الطبيعي اتخاذها من أي مدير حريص على نجاح مؤسسته والتغيير في المناصب أمر عادي إذا كان ذلك يخدم المؤسسة، لذلك فإني أحمل وزارة العمل السابقة وزر ما يحدث للعمال، أخيراً ما يجب قوله إن مؤسسة التأمينات الاجتماعية هي من المؤسسات الرائدة في الدفاع عن حقوق العمال والحفاظ على المكتسبات التي حققتها بعيداً عن سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين والخبراء الاكثواريين الذين تحدثت عنهم الوزيرة السابقة (عاطالغ والنازل) حتى سميت الوزيرة الاكثوارية للفريق الاقتصادي.

ali@kassioun.org

سياسة أردوغان العربية في سياقها الاستراتيجي

◀ نقولا ناصر

الاستقالة الجماعية غير المسبوقة لرئيس هيئة الأركان وأعضاء القيادة العسكرية التركية يوم الجمعة ٢٠١١/٧/٢٩ هي مؤشر أكيد على أن الولايات المتحدة قد انحازت لأول مرة إلى جانب الحكومة التركية في صراعها مع الجيش المستمر منذ عام ١٩٢٤

كان رئيس الوزراء الأردني د. معروف البخيت مصيباً عندما قال خلال لقائه الأخير مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان في اسطنبول إن العلاقات الثنائية تستند «على القاعدة التاريخية المتينة للعلاقات الأردنية التركية في كافة الحقب والمراحل التاريخية»، لكنه كان أقل دقة عندما أثنى على الجهود التركية «على المستوى الإقليمي لدعم الاستقرار»، إذ لا يمكن وصف السياسة الخارجية التركيّة وبخاصة خلال العام الجاري بأنها تدعم الاستقرار إقليميّا وهي تغذي حربا أهلية تحت مظلة التدخل العسكري الأجنبي الذي يعرقل الحل السياسي في ليبيا بينما لا يمكن وصف هذه السياسة سوى بأنها في الأقل تغذي عدم الاستقرار في سورية.

ولأن كل الانقلابات العسكرية التركية على الحكومات المنتخبة السابقة ما كانت لتتم دون ضوء أخضر من القيادة الأمريكية لحلف شمال الأطلسي «ناتو» الذي يضم في عضويته تركيا الدولة المسلمة الوحيدة فيه، فإن الاستقالة الجماعية غير المسبوقة لرئيس هيئة الأركان وأعضاء القيادة العسكرية التركية يوم الجمعة ٢٠١١/٧/٢٩ هي مؤشر أكيد على أن الولايات المتحدة قد انحازت لأول مرة إلى جانب الحكومة التركية في صراعها مع الجيش المستمر منذ صوت البرلمان التركي على إلغاء نظام الخلافة الإسلامية وإسقاطه في الثالث من الشهر الثالث عام ١٩٢٤، ولا يمكن لواشنطن أن تقدم على انحياز تاريخي كهذا لو لم تكن متاكدة من أن رئيس الوزراء أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي يقوده قد حلا محل الجيش كضامن لعلمانية الدولة التركية ولا التزاماتها تجاه حلف الناتو ولعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة التي قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مؤخراً إنها «تجاوزت كون البلدين حليفين استراتيجيين، إذ توجد الآن شراكة معاصرة» بينهما. وفي هذا السياق فقط يمكن فهم المواقف التركية تجاه القضايا العربية وبخاصة ثلاثة منها ساخنة حالياً في فلسطين والعراق وسورية.

لقد حرصت كل الدول العربية على عدم التدخل في الشأن التركي الداخلي وفي اختيارات الشعب التركي السياسية داخليا وخارجيا، وحرصت جميعها حتى عندما كانت منقسمة بين «تقدمية» متحالفة مع الاتحاد السوفييتي السابق وبين«رجعية» متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة على«تحييد» تركيا في صراعها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأقل إن لم تستطع أن تكسب تأييدها في هذا الصراع، لكن دون طائل، حتى لاحت بارقة أمل في تغيير الموقف التركي بوصول الزعيم التركي الإسلامي الراحل نجم الدين أربكان إلى رئاسة الوزراء قبل أن ينقلب الجيش التركي على حكومته عام ١٩٩٧، ثم تجددت الآمال العربية في تغيير تركي كهذا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ بسبب الخلفية «الإسلامية» لهذا الحزب المنشق عن أربكان.

ولم يخيب حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وعبد الله جول رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية الحاليين على التوالي الآمال العربية، فأعادوا السلطة إلى الشعب التركي المسلم في أغلبية الساحقة بعد احتكار الجيش لها طيلة ما يزيد على تسعين عاما، واعتمدوا لغة القرآن الكريم العربية لغة تدريس رسمية وإن لم يعتمدوا حروفها التي استبدلها أتاتورك بالأحرف اللاتينية، وألغوا التأثيرة مع العديد من الدول العربية التي ما زال زائرُها العربي بحاجة إلى تأشيرة للانتقال بينها، وانفتحت الأسواق العربية أمام تجارتهم واستثماراتهم وتدفق على بلادهم السياح والاستثمارات العربية بالملايين والمليارات، ولا مس خطابهم الفلسطيني أفئدة العرب حتى كاد زعيمهم أردوغان ينافس قادة عرب تاريخيين على مكانتهم في القلوب العربية، وبلغ فتحهم السياسي العربي ذروته باستشهاد تسعة نشطاء سلام أترك قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي عندما هاجمت سفينة مرمرة ضمن أسطول الحرية لغزة آخر الشهر الخامس من عام ٢٠١٠.



لكن منذ هذا التاريخ بدت أنقرة كمن يسير في اتجاه عكسي حتى كشفت أزمة الإصلاح في سورية أن تركيا عندما خيرتها هذه الأزمة بين التزاماتها الإستراتيجية تجاه حلف الناتو والولايات المتحدة وبين تحويل توجهها العربي- الإسلامي إلى التزام استراتيجي فإنها اختارت السلامة بمواصلة الالتزام بإرت أتاتورك في سياستها الخارجية، وليس الالتزام بنجم الدين أربكان المناهض للصهيونية وصاحب المشروع المقدم إلى مجلس النواب التركي عام ١٩٨٠ بقطع العلاقات التركية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي والذي نظم في السنة ذاتها مظاهرة من أضخم ما شهدته تركيا المعاصرة ضد قرارها بضم مدينة القدس في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وفي رأسها قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي أنشئت بموجبه، مما يدفع المراقب العربي الآن إلى مراجعة التوجه العربي لتركيا من منظور نقدي. وكان حزب العدالة والتنمية قد واجه خيارا ماثلا فرضه عليه الغزو الأمريكي للعراق قبل ثماني سنوات.

وكون المصالح لا المبادئ، إسلامية كانت أم غير إسلامية، هي التي تحكم السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية التركي حقيقة تتضح في موقف الحزب من الغزو فالاحتلال الأمريكي للعراق. لقد هلل العرب عندما رفض البرلمان التركي عام ٢٠٠٢ السماح للولايات المتحدة باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق، لكن الحقيقة التي غيبتها الفرحة العربية بهذا القرار التركي هي أن الفضل فيه لا يعود إلى أردوغان وحزبه إذ كان لهما موقف مختلف دفع أكثر من (١٠٠) نائب في البرلمان من أعضاء الحزب إلى الانضمام إلى حزب الشعب الجمهوري المعارض في التصويت ضد مشروع قرار قدمه أردوغان وحزبه يجيز الغزو الأمريكي للعراق من الأراضي التركية. لكن هذا البرلمان نفسه، بطلب أمريكي، وافق في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته على نشر «قوات تركية في المناطق السنية» في العراق لاحتواء المقاومة العراقية للغزو الأمريكي فيها، بتأييد من أردوغان وحزبه، والسبب الوحيد لعدم نشر القوات التركية إلى جانب قوات الغزو الأمريكي كان معارضة القيادات الكردية العراقية لانتشارها لأسباب واضحة.

إن زيارة أردوغان وجول لبغداد وهي تحت الاحتلال، وكون تركيا اليوم هي المستثمر الأول في العراق عربيا ودوليا، ووجود مجلس مشترك للتعاون الاستراتيجي بين البلدين يرأسه أردوغان ونظيره في الحكومة المنبثقة عن الاحتلال الأمريكي نوري المالكي ينسجم تماما مع الموقف الأصلي لحزب العدالة والتنمية وزعيمه من الغزو الأمريكي للعراق، فمثل هذه العلاقات «الإستراتيجية» في ظل الاحتلال لا يمكن إلا أن تساهم في تعزيز الاحتلال والنظام المنبثق عنه. إن معارضة الاحتلال الأجنبي مسألة مبدئيّة لا تتجزأ، فتأييد الحزب للاحتلال في العراق يثير شكوكا في جدية معارضته للاحتلال في فلسطين.

وكان العنوان الفلسطيني للتوجه التركي عربياً قد شهد مؤخراً مجموعة مؤشرات تركية تضعه في سياق أكثر موضوعية من الحماس العاطفي الذي يثيره خطاب أردوغان الفلسطيني، ليتبين الآن أن تركيا لم تلغ أيا من اتفاقياتها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وأنها في الجوهر إنما تحرك دبلوماسيتها كي تكون متوازنة وبالتالي مؤهلة للتوسط في الصراع العربي- الإسرائيلي، كما أثبتت وساطتها في إجراء مباحثات غير مباشرة



سورية- إسرائيلية، وليس كي تصطف اصطفافاً حاسماً إلى جانب القضية العربية- الفلسطينية العادلة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

فهي لم تكتف بعدم المشاركة في أسطول الحرية لغزة- ٢ فحسب بل إنها منعت سفن هذا الأسطول من الانطلاق من موانئها بعد أن منعنها أثينا من الإبحار من الموانئ اليونانية، ليكتشف الفلسطينيون أنهم قد خسروا اليونان ولم يكسبوا تركيا في معركتهم لكسر حصار قطاع غزة. ثم جاءت استضافة اسطنبول مؤخراً لمؤتمر سفراء فلسطين وتكريم هذا المؤتمر بمخاطبة أردوغان له مباشرة لتكشف أن تركيا بالرغم من خطاها الذي يدعو صادقا إلى فك الحصار عن قطاع غزة فإنها منحازة إلى«عملية السلام» ومفاوضها الفلسطيني وليس إلى المقاومة المحاصرة في القطاع.

ويتعزز هذا الاستنتاج بزيارة وزير داخلية سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية في رام الله سعيد أبو علي لأنقرة يوم الاثنين الماضي ١٩٩٦ «، وأنه» حتى الآن تدريب ٩٧٢ ضابطا فلسطينيا في تركيا منهم ٦١ قائد شرطة» كما قال نظيره التركي نعيم شاهين، مما يشير بدوره إلى أن فتح أبواب تركيا لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي يصنفها الحليف الأمريكي لتركيا بأنها منظمة «إرهابية» لا يعكس اختلافا استراتيجيا بين الحليفين، والا لصنفت واشنطن تركيا «دولة راعية للإرهاب»، مثل تصنيفها لسورية، بقدر ما يعكس غض نظر أمريكي عن محاولة تركية لطويع حماس واستيعابها ضمن« عملية السلام».

إن تجدد الحديث مؤخراً عن زيارة ينوي أردوغان القيام بها إلى قطاع غزة جدير بوقفه نقديا، إذ كان قد أعلن عن نية مماثلة لأول مرة في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة، لكنها ظلت زيارة «نوايا طيبة» حتى الآن، إذ دفع إعلان نيته تلك الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تحذيره من الإقدام على خطوة«استفزازية للغاية» كهذه، فاستنكف أردوغان عن القيام بها. وجدد أردوغان نيته في زيارة قطاع غزة من مصر أثناء زيارته المرتقبة للقاهرة في آب/ أغسطس المقبل «إذا سمحت الظروف» كما أعلن في التاسع عشر من تموز، لكنه اشترط لعدم زيارتها صدور اعتذار إسرائيلي عن قتل تسعة ناشطين أترك العام الماضي وتعويض أسر الضحايا عن قتلهم، مما يذكر بتبادلية تشبه الصفقات التجارية طالما اتسمت بها سياسات الكثير من الدول العربية في تعاملها مع القضية الفلسطينية. وطبعاً لا يمكن أن يكون أردوغان عربياً أكثر من العرب أنفسهم، لكن القادة العرب جميعا تخلوا منذ مدة طويلة عن الخطاب الفلسطيني الذي أكسب أردوغان شعبية عربية مؤخراً. إن عدم زيارته لغزة يظهر عمق التزاماته الإستراتيجية تجاه الغرب والولايات المتحدة من ناحية ويظهر من ناحية ثانية حدود المساحة السياسية التي تستطيع طموحات سياسته الخارجية التحرك فيها بصورة مستقلة في إطار هذه الالتزامات.

وسورية هي بوابة تركيا إلى عمقها الاستراتيجي العربي في الجنوب وهي كذلك بوابة العرب إلى عمقهم الاستراتيجي التركي في الشمال. وقد حرم كل من الطرفين من عمقه الإستراتيجي أولاً بسبب الفصل التعسفي بين الجانبين سياسيا ودينيا وثقافيا ولغويا منذ قرر أبو تركيا الحديثة الزعيم الراحل

كمال أتاتورك بعد الحرب العالمية الأولى التوجه إلى الارتباط استراتيجيا بالغرب وخصوصاً بالدول الغربية الراعية للمشروع الصهيوني في فلسطين، بعد أن صوت البرلمان التركي على إلغاء نظام الخلافة الإسلامية وإسقاطه في الثالث من الشهر الثالث عام ١٩٢٤ مما قاد كرد فعل مباشر إلى تأسيس «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر«بعد فشل الجهود التي بذلت لإحياء الخلافة الإسلامية» كما كتب د. محمد عمارة، وثانيا بسبب التحالف التركي الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وثالثا بسبب الانضمام عسكريا إلى حلف شمال الأطلسي«ناتو» طوال حقبة الحرب الباردة وحتى الآن. وفي هذا السياق الاستراتيجي التركي كان من الطبيعي أن تكون تركيا في الخندق الآخر للصراع العربي الإسرائيلي وكان التحالف الإستراتيجي التركي- الإسرائيلي تحصيل حاصل.

صحيح أن تركيا لم تنضم إلى العقوبات الأمريكية والأوروبية المفروضة على سورية، وهي تعلن معارضتها للتدخل الأجنبي فيها، لكن عضوية تركيا في حلف الناتو ترشحها موضوعيا كي تكون هي البوابة العملية الوحيدة لتكرار السيناريو الليبي في سورية، وبالتالي فإن المسؤولية عن دحض ونفي أي سيناريو كهذا تقع على عاتق أنقرة في المقام الأول. ومع أن الأداء السوري يؤكد حتى الآن بأن دمشق ما زالت حريصة تماما على البناء على العلاقات التي وصفها الجانبان بـ«الإستراتيجية» بين البلدين الجارين خلال السنوات القليلة الماضية، فإن الأداء السياسي التركي تجاه الأزمة في سورية يشير إلى العكس، بل يشير حتى الآن إلى أن التدخل الأجنبي الوحيد الملموس والظاهر في الشأن الداخلي السوري هو تدخل تركي.

ومنذ اندلعت الاحتجاجات الشعبية السورية في ١٥ آذار الماضي مصحوبة (منذ البداية) بعمليات مسلحة ضد الجيش وقوى الأمن وبأعمال حرق وتخريب وقطع طرق ومواصلات وتعطيل خدمات عامة استضافت تركيا خمسة مؤتمرات له المعارضة السورية، دعا إلى بعضها أحد «نمور الأناضول» للعملة والخصوصة عمر جهاد فاردان المقرب من أردوغان ورئيس جمعية موصياد لرجال الأعمال الأتراك، وكان آخرها المؤتمر الذي استغرق أربعة أيام لتطوير «التسييق» بين مجموعات «الثورة» وبحث «العمل الثوري» قانونيا وسياسيا وإعلاميا ولوجستيا. وكان الهدف المعلن للمؤتمرات جميعها هو«إسقاط النظام».

وكانت حجة أنقرة في استضافتها هي أن تركيا دولة«ديمقراطية» ولذلك لا تستطيع منعها. ويتضح الانقلاب في الموقف التركي باستدكار ما أعلنه وزير الخارجية التركي والرئيس الحالي عبد الله جول بعد مباحثات مع مستشار الأمن القومي الأمريكي ستيفن هادلي في الشهر التاسع من عام ٢٠٠٥. قال جول آنذاك: «حذر رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان واشنطن من أن اللعب مع سورية سوف يكون خطيرا جدا لأن سورية سوف تكون أسوأ من العراق» وكشف آنذاك بأن المباحثات تطرقت إلى سيناريو لتغيير النظام» السوري ليعلم وقتها:«لا تستطيع تركيا التدخل في شؤون البلدان الأخرى». فما الذي تغير بعد أن أصبح جول رئيسا للجمهورية التركية!

وعندما يستذكر المراقب أن تركيا هددت سورية به الحرب» عندما كانت تستضيف «سرا» قيادة حزب العمال الكردستاني التركي دون أي استفزاز تحريضي علني مدعوم بتصريحات كبار المسؤولين كما هو الحال مع«الاستضافة» التركية«الديمقراطية» الحالية لمن يعملون على إسقاط النظام في سورية لا يسعه إلا التساؤل عما سيكون عليه رد الفعل التركي اليوم لو كان الحال معكوسا.

إن انقلاب أنقرة حزب العدالة والتنمية المفاجئ على علاقاتها «الإستراتيجية» مع سورية وعلى تبادل تجاري ضخم بمليارات الدولارات الأمريكية مع ليبيا، وعلى علاقات تركية مماثلة مع العراق قبل الاحتلال الأمريكي، هو عامل عدم استقرار في سياستها الخارجية يجعل الثقة العربية في هذه السياسة جهدا صعبا جدا، وهو انقلاب لا يمكن تفسيره بالمصالح لأنه يتعارض مع المصالح الضخمة التي أقامتها تركيا مع هذه البلدان العربية الثلاث، ولا تفسير له حتى الآن سوى تعليق نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض، عثمان كورتورك، في الثاني والعشرين من تموز على انتقال حزب العدالة والتنمية «غالبا من جانب إلى آخر في أية لحظة» نتيجة له سياسة خارجية، يتم انتهاجها «بتعليمات من الرئيس الأمريكي» باراك أوباما.

■ **كاتب عربي من فلسطين**

إلى وسط وغرب أوروبا يأتي عبر تركيا .
بيد أنه أضاف أن انضمام أنقرة إلى الاتحاد سيتيح فرصاً لتعاون أكبر بين الأجهزة المعنية بتنفيذ القانون في تركيا والاتحاد الأوروبي، وهو ما قد يؤدي إلى إجراءات أكثر قوة لمكافحة تهريب المخدرات.

وأقر التقرير بصعوبة تقدير أعداد الأتراك الذين سيستفيدون من حرية التنقل بين دول الاتحاد حالما تنضم بلادهم إلى الكتلة الأوروبية، لكنه أشار إلى أن عددهم قد يتراوح ما بين ٥٠٠ ألف إلى ٤,٤ ملايين شخص بحلول العام ٢٠٣٠.

أوروبا تحيي ملف انضمام تركيا لاتحادها

أنقرة «تحصد ثمار» تدخلها في الشأن الداخلي السوري

في تصريحات تحيي ملف انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي بعد جمود تناوله إعلامياً منذ سنوات قال برلمانيون بريطانيون إن على تركيا أن تعمل على تحسين إجراءاتها الأمنية عند الحدود قبل أن يُسمح لها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، معربين عن قلقهم مما وصفوه بالمخاطر الأمنية والهجرة غير المشروعة من دول الجوار وهي سورية وإيران والعراق، حسبما نقلته وكالة رويترز.

وأثارت لجنة الشؤون الداخلية بمجلس العموم البريطاني في تقرير صدر الاثنين عن أبعاد انضمام تركيا إلى الاتحاد

الأوروبي مخاوف أيضا بشأن جماعات الجريمة المنظمة التركية، وتهريب المخدرات.

غير أن اللجنة رأت أن «تعاوناً أكبر بين الاتحاد وأنقرة في مكافحة الجريمة سيفوق أي مخاوف من انضمام تركيا».

وبدأت أنقرة عام ٢٠٠٥ محادثات رسمية بخصوص الانضمام إلى الاتحاد وأصبحت تشعر بإحباط بسبب التقدم البطيء الذي تحقق حتى الآن.

وأوضحت اللجنة- التي تضم أعضاء من الأحزاب السياسية الرئيسية في بريطانيا- أنه «إذا انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن حدود الإتحاد إـلخارجية ستمتد إلى دول أخرى تشكل خطراً أمنياً كبيراً، منها أنها تمثل مصدراً

وقال التقرير إن نحو ٨٠٪ من الهيريين المهرب من أفغانستان

تركيا.. الحكم ليس لأردوغان ولا لأوغلو أو للجيش بل لأوباما و克林تون وبطرس

الأوامر لخدمتها وتحقيق مصالحها، وهذا توجيه مباشر من وراء الكواليس. فهم يحكمون البلد وينظمونها كما يريدون من وراء الكواليس.

زار عشرات الاميراليين من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحلف الأطلسي، ومسؤولون من الاتحاد الأوروبي، تركيا والتقوا مع من أرادوا من المسؤولين والتقوا الاوليغارشية التركية وفرضوا عليها الأوامر والأعمال التي يريدونها، والحكومات التركية توافق دائما على التنفيذ لأنها العميل الأول، وهؤلاء المسؤولون الامبراليون يقومون بزياراتهم بناء على طلب وتوجيه من أمريكا والأوامر التي يطلبونها هي أصلا أوامر أمريكية.

عندما التقت كلينتون حزب العدالة والتنمية والحزب الجمهوري وحزب السلام الديمقراطي والحزب القومي الفاشي رسمت لهم الشكل الذي يجب أن يتعاملوا به، وعندما تحدثت مع الإعلاميين قالت: أمريكا دائما حليفة لتركية وإذا تعرضت هذه البلد لأي اعتداء أو مضايقة فأمريكا ستدعمها وقّلت علاقاتنا مع تركيا كالصخر وارتباطنا وصادقتنا عميقة جدا .

السيد،(أمريكا) طلبت من حزب العدالة والتنمية أن يكون صديقا لها وطالما هو كذلك هي تدعمه وهذا التضامن أعطى للعدالة والتنمية قوة جعلته يعامل شعبه بأسوأ طريقة ممكنة.

«**أذهب إلى إفريقيا والشرق الأوسط:**»

كان لقاء كلينتون مع المسؤولين في أجمل الأماكن وأفخم القصور وأرقاها والتقت مع الجمعيات الرأسمالية المتناقضة ولم يبد أن في تناقضهم أية مشكلة لأنها فرضت عليهم تناسيه فالأهم هو خدمة الامبريالية وهذه الجمعيات قبل أن تلتقي كلينتون التقت بالمستشار الأمريكي الذي أعطاهم درسا بطريقة تعاملهم مع الوزيرة، حيث قال لهم إن تركيا يجب أن تقدم معاملات تجارية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والدول الإسلامية لأن تركيا دولة إسلامية وهذا يساعدها على الدخول إلى هذه المناطق. والعلاقات بين تركيا وأمريكا يجب أن تمتد لتشمل كل هذه الدول التي تستطيع تركيا بناء علاقات تجارية معها وهذا من أجل التجارة.

يطالبون ويطالبون ويطالبون والحكام العملاء ينفذون وينفذون وينفذون وأمريكا تحكم البلد .

■ ■

تهرباً من مواجهة الشعب العراقي

تفويض المالكي لحوار واشنطن

توصل زعماء الكتل السياسية العراقية لاتفاق على تفويض رئيس الوزراء نوري المالكي بشأن إجراء محادثات تتصل بالاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة لجهة إبقاء قوات أمريكية بعد الفترة المحددة في نص الاتفاقية.

واجتمع زعماء الأحزاب الرئيسية الثلاثة لمناقشة مسألة بقاء القوات الأمريكية بعد ساعات من تصريحات رئيس هيئة الأركان المشتركة مايكل مولن أثناء زيارة لبغداد أكد فيها أن أي اتفاق لوجود أمريكي سيتطلب موافقة البرلمان العراقي على منح حصانة للجنود الباقين.

وصدر في ختام الاجتماع بيان جاء فيه أن القادة السياسيين بالعراق اتفقوا على تكليف الحكومة البدء بالمحادثات مع الجانب الأمريكي «تتعلق بمسائل التدريب في إطار اتفاقية الإطار الإستراتيجي لحاجة العراق للتدريب»..

من جانبه، قال النائب عن التحالف الوطني وعضو لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان عباس البياتي إنه من المبكر جدا اتخاذ قرار بشأن الحصانة، في حين كشف الرئيس جلال الطالباني أن التيار الصدري رفض الموافقة على إجراء محادثات تتعلق ببقاء قوات أمريكية حتى في إطار اتفاقية التدريب.

وسبق لرئيس الحكومة العراقية أن قال في أكثر من مناسبة إن الجيش والشرطة العراقيين يمكنهما التصدي للتهديدات الداخلية، لكن ضباطا عراقيين يعترفون بوجود ثغرات في قدراتهم خصوصا في الدفاع الجوي والبحري وجمع المعلومات الاستخباراتية بخصوص حماية البلاد من تدخل خارجي.

ويرى مراقبون أن اتفاق القادة السياسيين على تفويض المالكي لإجراء محادثات مع واشنطن بشأن الاتفاقية الأمنية خطوة على طريق قرار بشأن بقاء قوات أمريكية إلى ما بعد نهاية العام الحالي، مع التشديد على أن اتفاقا نهائيا لا يزال بعيدا مع بقاء أسئلة صعبة طبيعية تتعلق بطبيعة هوية وعمل الباقين، وهل سيكون المدربون متعاقدين مدنيين أم جنودا أمريكيين في الخدمة بالإضافة إلى وضعهم القانوني بالبلاد.

يذكر أن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين واشنطن وبغداد نهاية ٢٠٠٨ تنص على انسحاب جميع قوات (الاحتلال) الأمريكية من العراق مع نهاية ٢٠١١، على أن تجري مفاوضات بين الجانبين قبل تعديل أي من بنود الاتفاقية.

■ ■

البحرين تحقق مع رجال شرطة

بالتحقيق في أعمال العنف والاثهامات بارتكاب انتهاكات للحقوق أثناء فرض الأحكام العرفية الذي استمر شهرين وانتهى في آيار الماضي.

كما نقلت وكالة أنباء البحرين بيانا عن وزارة الداخلية قالت فيه إن بعض رجال الشرطة يخضعون للتحقيق بشأن انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان.

وأضاف البيان «إن وزارة الداخلية ملتزمة بالشفافية والموضوعية عند التعامل مع كافة البلاغات والشكاوى التي تتعلق بالوزارة وعلى التزام رجال الأمن بالقانون ومراعاة حقوق الإنسان وحسن التعامل مع كافة المواطنين والمقيمين أثناء تعاملهم مع أي من قطاعات الوزارة».

وقال مسؤول في الوزارة إن التحقيق جاء نتيجة زيارة قامت بها لجنة للحقوق إلى مركز شرطة البديع في وقت سابق من الأسبوع الحالي (الماضي) واكتشفت خلالها احتجاج مرهقين.

■ ■



في أكثر الأحيان تركيا تنظم وكأنها مقاطعة أمريكية.

الدول التي تعاني من الاحتلال غير المباشر يكون حكامها عملاء ويجب أن يكونوا مقاتلين ومجاريين حتى يستطيعوا أن ينقلدوا الحكم من أجل تنفيذ جرائم الامبريالية، ومن هذا المبدأ كل من يريد تشكيل حزب جديد عليه زيارة أمريكا لأخذ الموافقة كما فعل أردوغان ليأخذ الموافقة وهناك يشرحون له كيف سيكون الخادم المطيع.

كلينتون تضع العملاء بمحاذاة بعضهم صفاً واحداً:
وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون اشتركت في اجتماع تحت اسم اجتماع ليبيا ولكن الاجتماع كان من أجل اقتحام

ديون واشنطن وعدوانيتها

زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونل قال «إن هذا القانون لا يحل المشكلة. لكنه على الأقل يجبر واشنطن على الاعتراف بوجود مشكلة» وقال زعيم الأكثرية في المجلس هاري ريد إنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم كثيرا من المشاحنات السياسية، في الأسابيع القليلة الأخيرة، فإن النتيجة التي توصلنا إليها هي نوع من التسوية، زاعما أن هناك في المبدأ فائز واحد هنا هو الشعب الأمريكي.

أما السيناتور الجمهوري أورين هاتش فقال إنه لا يمكنه دعم التشريع لأنه لا يوفر الحل الكافي الذي يطلبه السوق المحلي. وقال السيناتور الجمهوري راند بول إن أوباما بحاجة لتحمل مسؤولية اقتصاد

ساء تحت قيادته.

وستتطع خطة تخفيض الدين ما لا يقل عن ٢,١ تريليون دولار في ١٠ سنوات، حيث يقدر مكتب الموازنة في الكونغرس أن يساهم هذا القانون بتخفيض عجز الدين بحوالي ٩١٧ مليار دولار بين ٢٠١٢ و٢٠٢١، فيما سيتم ادخار ١,٢ تريليون إضافية من العمل الذي تقوم به لجنة من الحزبين. ويقضي الاتفاق برفع سقف الدين على مرحلتين بحوالي ٢,٤ تريليون دولار.

وتضمن الاتفاق توفير ٩٠٠ مليار دولار عبر تحديد سقف الإنفاق، بينها توفير ٣٥٠ مليار دولار من الميزانية الدفاعية الأساسية، وهو أول اقتطاع دفاعي منذ تسعينيات القرن الفائت. كما تضمن رفع سقف الدين بـ ٢,١ مليار دولار على الأقل، ملغيا الحاجة لمزيد من الزيادة حتى العام ٢٠١٣.

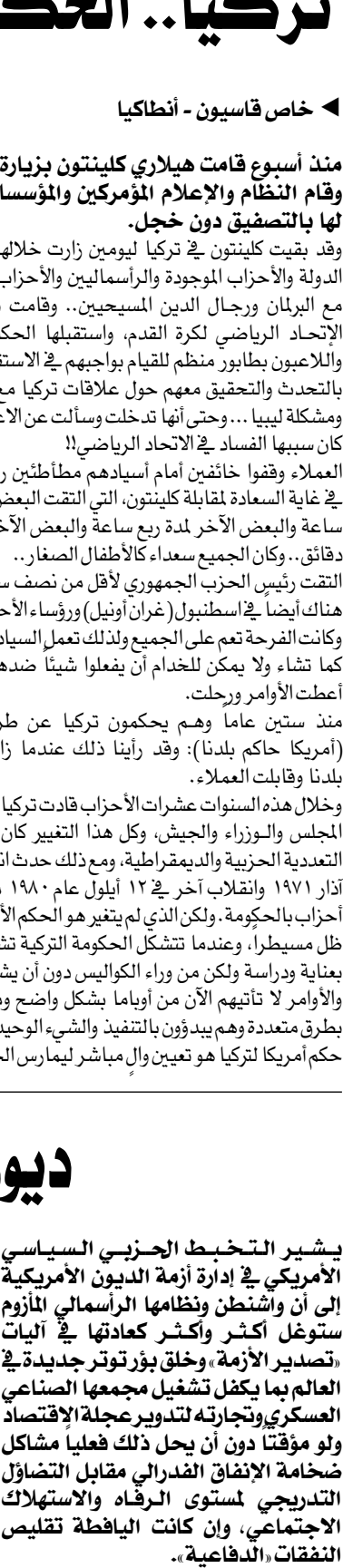
وتضمن أيضا الدخول في عملية للتوصل إلى سن قرار بالكونغرس من شأنه تقليص ١,٥ تريليون دولار من الديون، عن طريق لجنة تشكل من الحزبين في الكونغرس.

كما نص على فرض حجب تلقائي لبعض برامج الإنفاق لضمان تخفيض العجز بما لا يقل عن ١,٢ تريليون دولار مع حلول العام ٢٠١٣.

وبلغت الولايات المتحدة سقف الدين المسموح به وهو ١٤,٣ تريليون دولار في آيار الماضي، وقالت إدارة أوباما إن الحكومة ستفشل بالإيفاء بالتزاماتها إذا لم ترفع سقف الدين بحلول الثاني من آب بعدما لجأت الخزانة إلى ترتيبات محاسبية لمواصلة دفع المستحقات..

ومن أجل أن يستمر سقف الدين الجديد حتى نهاية العام ٢٠١٢ يجب رفعه بحوالي ٢,٤ تريليون دولار.

وكالة «الصين الجديدة» الرسمية الصينية قالت إن تبني الكونغرس الأمريكي نصا يسمح بتقادي تخلف الولايات المتحدة عن سداد مستحقاتها فشل في نزع فتيل «قنبلة الدين»، بما قد يؤثر على «مستوى الرفاه لمئات ملايين العائلات في الولايات



◀ خاص قاسيون - أنطاكيا

منذ أسبوع قامت هيلاري كلينتون بزيارة إلى تركيا وقام النظام والإعلام المؤمركين والمؤسسات التابعة لها بالتصفيق دون خجل.

وقد بقيت كلينتون في تركيا ليومين زارت خلالها كل أركان الدولة والأحزاب الموجودة والرأسماليين والأحزاب المتخاصمة مع البرلمان ورجال الدين المسيحيين.. وقامت بزيارة مدير الاتحاد الرياضي لكرة القدم، واستقبلها الحكام والمدربون واللاعبون بطابور منظم للقيام بواجبهم في الاستقبال. وبدأت بالتحدث والتحقيق معهم حول علاقات تركيا مع «إسرائيل»، ومشكلة ليبيا ... وحتى أنها تدخلت وسألت عن الاعتقالات التي كان سببها الفساد في الاتحاد الرياضي!!

العملاء وقفوا خائفين أمام أسيادهم مطأطئين رؤوسهم وهم في غاية السعادة لمقابلة كلينتون، التي التقت البعض لمدة نصف ساعة والبعض الآخر لمدة ربع ساعة والبعض الآخر لمدة عشر دقائق.. وكان الجميع سعداء كالأطفال الصغار..

التقت رئيس الحزب الجمهوري لأقل من نصف ساعة والتقت هناك أيضا في اسطنبول (غران أونيل) ورؤساء الأحزاب الأخرى وكانت الفرحة تعم على الجميع ولذلك تعمل السيادة الامبريالية كما تشاء ولا يمكن للخدام أن يفعلوا شيئا ضدها، فكلينتون أعطت الأوامر ورحلت.

منذ ستين عاما وهم يحكمون تركيا عن طريق العملاء (أمريكا حاكم بلدنا): وقد رأينا ذلك عندما زارت كلينتون بلدنا وقابلت العملاء.

وخلال هذه السنوات عشرات الأحزاب قادت تركيا وتغير رؤساء المجلس والوزراء والجيش، وكل هذا التغيير كان تحت شعار التعددية الحزبية والديمقراطية، ومع ذلك حدث انقلاب في ١٢ آذار ١٩٧١ و انقلاب آخر في ١٢ أيلول عام ١٩٨٠ مع تغير عدة أحزاب بالحكومة. ولكن الذي لم يتغير هو الحكم الأمريكي الذي ظل مسيطرا، وعندما تتشكل الحكومة التركية تشكلها أمريكا بعناية ودراسة ولكن من وراء الكواليس دون أن يشعر بها أحد، والأوامر لا تأتيهم الآن من أوباما بشكل واضح ومباشر ولكن بطرق متعددة وهم يبدؤون بالتنفيذ والشئ الوحيد الناقص في حكم أمريكا لتركيا هو تعيين وإل مباشر ليمارس الحكم، وأصلاً

يشير التخطيط الحزبي السياسي الأمريكي في إدارة أزمة الديون الأمريكية إلى أن واشنطن ونظامها الرأسمالي المازوم ستوغل أكثر وأكثر كعاداتها في آليات «تصدير الأزمة، وخلق بؤر توتر جديدة في العالم بما يكفل تشغيل مجمعها الصناعي العسكري وتجارته لتدوير عجلة الاقتصاد ولو مؤقتا دون أن يحل ذلك فعليا مشاكل ضخامة الإنفاق الفدرالي مقابل التضاؤل التدريجي لمستوى الرفاه والاستهلاك الاجتماعي، وإن كانت البافطة تقليص النفقات «الدفاعية».

وقد أعلن البيت الأبيض في الأسبوع الماضي أن الرئيس باراك أوباما وقع على مشروع قانون خفض العجز ليصبح قانونا ساريا لخفض الإنفاق وزيادة سقف الدين الأمريكي وتجنب تأخر غير مسبوق في سداد استحقاقات الدين قبل انقضاء المهلة الأخيرة التي حددتها وزارة الخزانة.

وجاء ذلك بعد إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع القانون الذي يتعلق برفع سقف الدين الأمريكي العام بنحو ٢,٤ تريليون دولار وخفض الإنفاق بأكثر من تريليوني دولار.

وأقر أعضاء المجلس النص بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٢٦، وذلك غداة إقراره في مجلس النواب. وقد جنب إقرار مجلس الشيوخ مشروع القانون الولايات المتحدة إمكانية أن تعجز عن الوفاء بالتزاماتها للمرة الأولى في التاريخ قبل ساعات من المهلة النهائية لسداد مستحقات.

ويسمح الاتفاق الذي تم التوصل إليه في آخر لحظة بين البيت الأبيض وزعماء البرلمان برفع سقف الدين الأمريكي الذي بلغ في ١٦ آيار الماضي حده الأقصى مع ١٤٢٩٤ مليار دولار. ويرافق هذا الإجراء استقطاعات في الميزانية تصل إلى ٢٥٠٠ مليار دولار على مرحلتين.

وكان أوباما قال عقب إقرار مجلس الشيوخ لمشروع القانون إن هذا المشروع هو خطوة أولى هامة تجاه ضمان أن تعيش الولايات المتحدة في إطار مواردها المالية، لكن يلزم المزيد لإعادة بناء الاقتصاد الأمريكي.

وأوضح أوباما في بيان بالبيت الأبيض أنه يتوقع «أن يظهر إصلاح ضريبي من المداولات حول لجنة مشتركة جديدة غير حزبية تشكل بموجب التشريع وأنه يلزم لمزيد من خفض العجز وجود «نهج متوازن» يدفع فيه الأكثر ثراء ضرائب أكبر»... وفي رمية لمسؤولية على شماعات الآخرين قال أوباما أيضا إن عدم اليقين الناتج عن النقاش بشأن الديون كان عائقا أمام الأعمال، «لكن الانتعاش الاقتصادي تطلعل أيضا بسبب مشكلات غير متوقعة مثل زلزال اليابان».

الصراع على باكستان..

باكستان في عمر الستين: حرائق هائلة من اليأس (٢-٢)

تاريخ المنطقة بدأت خلال دكتاتورية الجنرال ضياء الحق، عندما غمرت البلاد بالهروين، والعملاء الغريبيين وعملاء الموساد، وكميات غير محدودة من المال والسلاح لقتال الجنود السوفييت المسكرين في أفغانستان. هذا صحيح، لكن دعم بعض قادة أوامي ناشيونال بارتى الكبار التدخل السوفييتي بإخلاص، وأقاموا في أفغانستان خلال تلك المرحلة. هذا كان، واحسرتاه، الرؤية الشائعة لما نظر اليه كيسار في باكستان خلال ذلك الوقت. أيد بعض المعلقين الباكستانيين المعروفين احتلال الناتو والولايات المتحدة لأفغانستان بالحماس نفسه الذي أيدوا فيه زحف الجنود السوفييت جنوباً عبر نهر أوكسوس في عام ١٩٧٩ .

باكستان وأفغانستان

أنعش فشل احتلال الناتو لأفغانستان طالبان، كما أنه أحيأ تجارة الهروين أيضا، وأدى إلى الاضطرابات وعدم الاستقرار في شمال غرب باكستان. قتلت حملات القصف العشوائية للطائرات الأمريكية الكثير من المدنيين الأبرياء، ولا تزال ثقافة الثأر متجذرة بقوة في المنطقة. انتشر الفساد والمحسوبيات الشخصية في حكومة كارازاي المنصبة من الناتو، وأدى ذلك إلى إقصاء وعزل الكثير من الأفغانيين الذين رغبوا بإسقاط الملا عمر واستبشروا بأوقات أفضل. شاهدوا أعمال اغتصاب الأراضي وبناء الفخيلات الضخمة التي تقوم بها حكومة كارازاي ورفقائه. تحولت الأموال الغربية المخصصة لإعادة الإعمار إلى بناء بيوت فاخرة للمتفذين الأفغان. انفجرت في السنة الثانية للاحتلال فضيحة بناء البيوت الضخمة. كافأ الوزراء أنفسهم وأصدقاءهم الحميمين باقتطاع أفضل العقارات في كابول، فالسعي المحموم للاحتلال وتابعيه للحفاظ على مستوى معيشتهم المعتاد رفع أسعار البيوت الى أعلى درجة لها . بنى رفقاء كارازاي فيلاتهم الضخمة، المحمية من الناتو، على مرأى كامل من الفقراء .

لم تعترف كل قبائل البشتون في باكستان وأفغانستان بخط دوراند الذي فرضه البريطانيون.ولذلك، عندما يلجأ الفدائيون الذين يقاثلون قوات الناتو إلى مناطق القبائل التي تحت سلطة باكستان، لا يتم تسليمهم إلى إسلام آباد، إنما يقدم لهم الطعام والملبس حتى يعودوا أو تقدم لهم الحماية كما هي الحال مع قادة القاعدة. هذا ما يدور القتال حوله في جنوب وزيرستان، فواشنطن تريد أن ترى قتلى أكثر، ويفضبها صفقات مشرف مع قادة القبائل التي تعتبرها استسلام لطالبان، وخصوصا أن الأعمال التي يقوم بها الجيش الباكستاني تدفع أجراها بشكل مباشر القيادة المركزية الأمريكية التي تشعر بأنها لا تتلقى قيمة ما تدفعه من أموال. هذا إذا لم نذكر الـ ١٠ بليون دولار التي استلمتها باكستان منذ ١١ أيلول من أجل «الحرب على الإرهاب».

المشكلة هي شعور البعض داخل الاستخبارات العسكرية الباكستانية بأنهم يستطيعون استعادة أفغانستان حالما تنتهي عملية تثبيت الحرية. على هذا الأساس يرفضون قطع صلاتهم مع بعض قادة الفدائيين. حتى أنهم يفكرون بأن الولايات المتحدة ربما تفضل في النهاية مثل هذا التحرك، وكما بات معروفا، بأن كارازاي وضع مقترحات لجس نبض طالبان ومعرفة رغبتهم. أشك بإمكانية حدوث هذا نظرا لوجود لاعبين آخرين في المنطقة. التأثير الإيراني قوي في هيرات وغرب أفغانستان. يتلقى التحالف الشمالي أسلحة روسية. الهند هي القوة الأكبر في المنطقة. التسوية الوحيدة القادرة على البقاء هي تقديم دول المنطقة الضمانات لاستقرار أفغانستان وتشكيل حكومة وطنية بعد انسحاب الناتو.

حتى لو قبلت واشنطن بطبيعة طالبانية جديدة، فلن يوافق الآخرون، وستقود صراعات أهلية جديدة هذه المرة إلى التحطم والتفسخ. لو حدث هذا، فقد يختار البشتون على جانبي خط دورانند خلق دولة خاصة بهم وتقسيم آخر لباكستان. يبدو هذا بشكل كبير بعيد الاحتمال، لكن ماذا لو انقسم اتحاد القبائل الذي هو أفغانستان إلى دويلات صغيرة، كل منها تحت حماية قوة أكبر؟

كلمة السر: التفاوت الاجتماعي!

إذا عدنا إلى قلب باكستان سنرى القضية الأصعب المنفجرة هي التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. لو كان هناك نظام تعليمي نصف معقول في الدولة، ربما لا تشعر العائلات الفقيرة بالحاجة إلى إرسال أولادهم وبناتهم إلى رجال الدين آملين بتقديم الطعام واللباس والتعليم لواحد من أولادهم على الأقل. لو وجد أقل أثر من نظام صحي على الأقل، لتم إنقاذ الكثير من برائن أمراض أصيبوا بها نتيجة الإجهاد وال فقر. لم تفعل أية حكومة منذ عام ١٩٤٧ شيئا يذكر لنقص التفاوت الاجتماعي. فكرة أن الرحلة بنازير بوتو، التي رفعت على أكتاف مشرف، هي معادلة للتقدم، هي فكرة مضحكة كتصور نواز شريف بأن الملايين ستخرج في استقباله عندما وصل إلى مطار إسلام آباد في تموز ٢٠٠٧. إن المستقبل المتوقع إنما هو مستقبل كئيـب.. لا يوجد هناك أي بديل سياسي جدي للحكم العسكري.

في كراتشي ما يزال الصيادون يقومون بحملات وأنشطة ضد الانتهاكات والتعديات على حقوقهم وموارد رزقهم، لكن دون جدوى. يقول أحد الصيادين مازحا: «نحتاج إلى تسونامي هنا». وتقول إحدى النساء: «كل ما نحلم به هو مدارس لأولادنا، الدواء والمراكز الصحية في قرانا، مياه نظيفة وكهرباء في بيوتنا، هل هذا شيء كثير لنطالب به؟». لم يأت أحد منهم على ذكر الدين بتاتا... ■■



القضية المتفجرة في باكستان هي التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.. لو كان هناك نظام تعليمي نصف معقول في الدولة لن تشعر العائلات الفقيرة بالحاجة إلى إرسال أولادهم وبناتهم إلى رجال الدين آملين بتقديم الطعام واللباس والتعليم لواحد من أولادهم على الأقل.

الدينية النار، قتلوا أحد عناصر الجيش، وأشعلوا النيران في مباني وزارة البيئة القريبة. ردّت قوات الأمن في الليلة نفسها فأطلقت الغازات المسيلة للدموع ونيران البنادق الرشاشة. أعلنت الحكومة في صباح اليوم التالي منع التجول في المنطقة، وتم محاصرة المسجد لمدة أسبوع كامل، وقامت شبكات التلفاز ببث صور من موقع الحدث إلى كل أنحاء العالم. بكل تأكيد ابتهج رشيد لشهرة هذا الحدث. اعتقد الأخوان بأن إبقاءهما على النساء والأطفال كرهائن داخل المبنى قد ينقذهما. تم إطلاق سراح بعض الرهائن وألقي القبض على عزيز وهو يحاول الهرب مرتديا ملأة، وأطلق سراحه بهدوء بعد أسبوع وسمح له بالعودة الى قريته.

في ١٠ تموز، افتحم أخيرا جنود المظلات المبنى. قُتل رشيد ومائة شخص آخر علي الأقل في المناوشات التي حدثت. قتل أيضا أحد عشر جنديا وجرح أكثر من أربعين. بعد هذا تم تنفيذ هجمات على العديد من مراكز الشرطة، وبدأت ترد من مناطق القبائل شكاوى منذرة بسوء. أخبر مولانا فقير محمد، أحد مؤيدي طالبان الأوائل، الآلاف من رجال القبائل المسلحين «نرجو الله أن يدمر مشرف، لن تمر المجازر التي ارتكبت في المسجد الأحمر دون ثأر». عبر أسامة بن لادن أيضا عن مثل هذه المواقف وأعلن بأن مشرف هو شخص «كافر» وقال بأن «إسقاطه الآن واجب على كل مسلم».

في أيلول ٢٠٠٧ عندما قام انتحاريون باستهداف أهداف عسكرية للثأر لموت رشيد. كان من بينها باص يحمل مستخدمين في استخبارات الأمن الداخلي، وقامت في اليوم الثاني من مقتل رشيد مسيرة في عاصمة المقاطعة، بيشاور، ضمت حوالي ألف شخص.

طرحت حادثة المسجد المساوية عدة أسئلة هامة بقيت دون إجابة: لماذا لم تقم الحكومة بأي عمل في كانون الثاني عندما بدأ عناصر المنظمة بالخروج أقواجا من المسجد؟ كيف استطاع رجال الدين جمع هذه الذخائر الكبيرة من الأسلحة وتخبيتها في المسجد؟ هل كان جهاز الاستخبارات الداخلي عالما بذلك؟ إذا كان يعرف فلماذا لم يقدم على فعل أي شيء؟ ما طبيعة العلاقات التي كانت تربط بين رجال الدين والأجهزة الحكومية؟ لماذا أطلق سراح عزيز وسمح له بالعودة إلى قريته دون توجيه أية تهمة إليه؟

الفراغ.. والإسلام السياسي

ربما تكون الجماعة الإسلامية هي المجموعة السياسية الأفضل تنظيما في البلاد، فبناؤها الداخلي هو على غرار ذلك النموذج الموجود في الأحزاب الشيوعية التقليدية، حيث تحتفظ بخلية تنظيمية في كل مدينة كبيرة إلى هذا اليوم. بينما كانت جماعة علماء الإسلام أكثر تقليدية، وانحصرت في الأقاليم الحدودية، وتعتمد في بنائها على قرابة النسب. كان ولاء الجماعة الإسلامية للغرب خلال الحرب الباردة بسبب صلاتها القوية مع السعودية، بينما غازلت جمعية علماء الإسلام المجموعات الباكستانية المؤيدة للسوفييت. تدعى كلتا المجموعتين اليوم العداء لواشنطن، والفروق بينهما هي فروق محلية تكتيكية إلى حد كبير. على الأرجح

اعتقل حافظ عبد الباسط «سجين مكتوم» بتهمة «الإرهاب» دون توجيه أية اتهامات محدّدة ضده. استدعى كبير القضاة المدير العام لوكالة التحقيق الفدرالية الباكستانية طارق بيرفيز، وسأله بلطف عن مكان اعتقال السجين، فأجاب بيرفيز بأنه ليس لديه أية فكرة عن ذلك ولم يسمع أبدا بهذا الاسم. عندها أصدر رئيس المحكمة العليا توجيهاته إلى رئيس الشرطة بتقديم باسط أمام المحكمة خلال ٤٨ ساعة: «إما أن تقدم المعتقل أو استعد للذهاب إلى السجن». قدّم باسط إلى المحكمة بعد يومين ومن ثم أطلق سراحه، بعد أن فشلت تحقيقات الشرطة في إبراز أية أدلة ضده. لم يرض ذلك كل من واشنطن ولندن. كانوا مقتنعين بأن باسط كان إرهابيا ويجب إبقاؤه في السجن لمدة غير محدودة، ومن المؤكد في هذه الحالة سيقيم في معتقلات بريطانيا أو الولايات المتحدة.

حينئذ، بدأت المحكمة تنظر في ستة التماسات تطعن بقرار مشرف في بقاءه رئيسا للبلاد دون التخلي عن قيادة الجيش. حاول البرلمان الالتفاف على هذه الطعون فأصدر قانونا في عام ٢٠٠٤ يجيز للرئيس إضافة إلى منصبه إشغال منصب آخر، لكن برغم ذلك قبلت المحكمة هذه الطعون معللة قرارها بعدم انسجام القانون المعدل مع الدستور. طرح أيضا سؤال حول مدة وعدد الدورات الرئاسية: يحدد دستور باكستان مدة حكم الرئيس بدورتين رئاسيتين فقط. تولى مشرف رئاسة البلاد في حزيران ٢٠٠١. أعقب ذلك استفتاء في عام ٢٠٠٢ حيث زعم مشرف بأن الاستفتاء كان «تقويضا ديمقراطيا»، على هذا الأساس، يجادل خصومه بأن الاستفتاء منح الرئيس فترة حكم ثانية. إضافة إلى ذلك كان مشرف قد تجاوز سن الستين، وبالتالي، وفقا للأنظمة الحكومية، كان يجب عليه أن يتقاعد كقائد لهيئة أركان الجيش. لو فعل ذلك فإنه حينئذ سيواجه بقانون يمنع موظف الدولة من الترشيح إلى أي منصب انتخابي قبل مرور سنتين على تقاعده. بعد كل هذا، لم يكن مفاجئا وجود الكثير من الهياج والاضطراب في إسلام آباد ،هدد مؤيدو الرئيس المحكمة بعواقب خطيرة إذا أصدرت قرارا ضده. فكروا بإعلان حالة طوارئ، لكن كان هذا الأمر يتطلب دعم الجيش، وعند هذه المرحلة، حالا بعد أعمال القتل والعنف التي حدثت في كراتشي، أظهرت معلومات رسمية عدم رغبة الجنرالات بالتدخل. كانت حجتهم بأن تهدهم الكبير به«الحرب على الإرهاب» لايسمح لهم تكريس قوات كافية لحفظ القانون والنظام في المدن. لكنهم بعد ذلك،بتشجيع من الولايات المتحدة، غيروا موقفهم هذا .

بدأ يلوح سواد أكثر في الأفق بعد انتهاء الأزمة القضائية ..

الجهاديون.. واشتداد الأزمة

ظهرت معظم المجموعات الجهادية الموجودة اليوم إلى الحياة في ثمانينيات القرن الماضي كويلادات هجينة للمؤسسات الاستخباراتية الباكستانية والغربية. كان دكتاتور البلاد حينذاك الجنرال ضياء الحق يشن حربا على «الكفار» الروس، الذين كانوا يحتلون أفغانستان، وفي عهده بدأت المجموعات الإسلامية تتلقى الرعاية والدعم. كان أحد المستفيدين من هذه الرعاية رجل الدين مولانا عبد الله، الذي خصّصت له أرض قريبة من الأبنية الحكومية في قلب إسلام آباد لبناء مدرسة، وهذه المدرسة التي ما فتئت أن تحولت لبناء ضخم في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي أصبحت مخيم عبور للشباب الجهاديين في طريقهم إلى الأرض الأفغانية وكشمير.. بعد موت عبد الله سيطر ابناء، عبد الرشيد غازي وعبد العزيز، على المدارس الدينية، وفي كانون الثاني ٢٠٠٧ طلبا التطبيق الفوري للشرعية الإسلامية. لم تتجاوز أعمالهما إلى حين ذلك الوقت أكثر من إدانة سياسة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، وإدانة رجل أمريكا المحلي، الجنرال مشرف، بسبب مسأعده في تفكيك حكومة طالبان في أفغانستان. لم يدعِما علنا المحاولات الثلاث لاغتيال مشرف، لكن لم يكن سرا بأنهما كانا آسفين لبقائه على قيد الحياة. كان الهدف من البيان الذي أصدراه في كانون الثاني هو التحريض على النظام: «إما الشرعية أو الشهادة».

تم تطبيق الشريعة في المدارس الدينية الموجودة في المباني التابعة لهما، والتي تحتوي على كتب وأقراص تسجيل وأفلام فيديو ملتهبة بتعاليم دينية على الطريقة التي يراها الإخوان. من ثم وجهت نساء المدرسة نيران حقدهن ضد بيوت الدعارة في إسلام آباد، كما استهدفت قاعات التديك في إسلام آباد، وتم اختطاف ست نساء صينيات في نهاية حزيران وأخذن الى المسجد . لم يكن السفير الصيني سعيدا وأبلغ الرئيس الصيني هو جينتاو الذي كان بدوره أقل سرورا، وأعلنت بكين بوضوح بأنها تريد أن ترى مواطنيها طلقاء في الحال. أرسلت الحكومة الباكستانية فريقا مفاوضا إلى المسجد مدفوعة بأهمية العلاقات الإستراتيجية الصينية، وأطلق سراح النساء المحتجزات.

اعترى مشرف الغضب والارتباك بسبب اختطاف النساء الصينيات، طالب بحل نهائي للأزمة. ذهب السفير السعودي، علي سيد عواد عسيري، إلى المسجد واجتمع مع الأخوين لمدة تسعين دقيقة. رحبا به لكن أخبراه بأن كل ما يبتغيانه هو تطبيق القوانين السعودية في باكستان. لم يعارض السفير هذا، بكل تأكيد، لكنه امتنع عن مقابلة الصحفيين بعد الزيارة، وبهذا بقيت إجابته من غير توثيق. بعد فشل الوساطة السعودية بدأ تنفيذ الخطة البديلة.

في ٢ تموز، بدأت قوات عسكرية خاصة بوضع أسلاك شائكة في نهاية الشارع المؤدي إلى المسجد .فتح بعض طلاب المدرسة

ربما..!

محمد البخاري ابن سيدي المختار

وحيداً مات محمد البخاري.. وحيداً مات في بلاد لن تموت وحيدة.. مات البخاري وحيداً، والوحيدون دوماً هم أيتام الله.. مات في بيته ولم يدر به أحد حتى اليوم التالي، فالموريتاني الذي يعيش حياته مليئاً بالآخرين قضى احتضاره بلا لمسة من صديق، وكذلك في جنازته التي لم يسمع خبرها أحد، ولم يقم له مجلس عزاء..

رواد «نادي الصحفيين»، وقبله «الرواق»، يُجمعون أن الرجل علامةٌ دمشقية بامتياز، ف«بخاري» الذي أعطى عمره لدمشق، هي الأخرى أعطته الكثير من الحب والحنان والأمومة، وفي لحظة القبح التي يدمغها سعار القتل آلت أن تجعله قريباً، أو أنه آلى أن يفتديها بما تبقى في جسده، فأيامه الأخيرة قضاها خائفاً على البلاد التي أحبّ.

عندما ندخل «نادي الصحفيين» ونرى شمعةً فوق طاولة خاوية نعرف أن أحد رواد المكان فارق المكان والدنيا، ونعرف أن هذه الشمعة هي استذكار من البخاري الذي لم يتخل يوماً عن هذه العادة، لكننا كنا نتساءل: ألا يجب أن يغلق المحلّ حين يموت البخاري لتمتثل الطاولات شموعاً بدل الرواد؟

البخاري، كان وجهاً ثقافياً شامياً عرفه كل المثقفين العرب الوافدين إلى سورية، والسوريين، رغم أن قلة عرفت شيئاً من نتاجه وإبداعه، ما خلا كتابه المترجم، فاهتمامه بالثقافة كان منصباً على تنظيم التظاهرات الثقافية المختلفة من ندوات ولقاءات، وهو ما يعكس انهماكه بالمنامخ الثقافى أكثر من انشغاله بمشروع إبداعي شخصي، ولعل هذا قد تحول إلى مشروع شخصي حقيقي..

ها هو «بخاري» قد مضى مخذولاً إلى عزلته الأبدية.. ونحن ما نزال عالقين في برازخ طويلة..

■ **رائد وحش**
raedwahash@gmail.com

بصراحة مطلقة



مسلحة مندسون وشبيحة أيضاً. وليسوا من المعارضة، من المعروف يا حبيبتي، أن النساء على العموم، هن في صفوف الموالاة وذلك لأسباب موضوعية معروفة، لا حاجة لسردها، وأخرى ذاتية أظنها معروفة أيضاً. كما وأعرف أن معظم السيدات عندنا كن من كن ووجدن أين وجدن، يضمرن الميل والود للسيد الرئيس. بينما أنت؟

سلوى: لا أنكر يا حبيبي، أننا نحن معشر النساء نسبنا الأكبر بشكل أو بآخر تعتبر موالية. وأحيطك علماً، أنني للأسباب ذاتها الموضوعية والذاتية اخترت المعارضة، أما ما يخص السيد الرئيس، فلا أراك تعارضني بأن معارضة النظام، هي ليست بالضرورة معارضة للسيد الرئيس شخصياً.

♦ ♦

أذكرتني طرطوشة الحوار السابقة، بأقوال ومقالات شتى. منها مقالة للزميل تأثر اللحام، قرأتها في جريدة «الوطن» السورية وكنت قد قرأتها في عيون كثير من المواطنين، يقول فيها ما معناه:

إن اليد التي ضربت الشباب حملة الأعلام السورية، المتظاهرين سلمياً في «ساحة عرنوس» بدمشق ليست بأحسن من اليد التي أحرقت مؤسسات ومبان عامة في درعا وللذكريات أخوات وأولادٍ وبنات!

بصراحة يا سلوى أنا مع المعارضة. أولاً - لأنهم يطالبون بحقوق لهم نص عليها القانون، أقرها النظام نفسه. يعني الاستجابة إلى تلك المطالب ليست حسنة ولا منة من أحد.

ثانياً - طالبوا بوضع حد للفساد والإفساد المنتشرين كالسرطان في دوائر الدولة ومؤسساتها من أكبرها إلى أصغرها وهذا ليس مطلبهم وحدهم، بل مطلبنا جميعاً وتحقيقه لا يعود بالخير على المعارضة وحدها. وإنما على الوطن كله.

ثالثاً - أما الأحكام العرفية المعمول بها في ظل قانون الطوارئ الذي أصبح هو القاعدة في بلدنا وما عداه استثناء (ما يخالف القانون نفسه اسماً ومسمى) فلا أعتقد أن مطالبة المعارضة بإيقاف العمل به، يعد تظاولاً على السلطة أو تسلطاً على السيادة.

رابعاً - ما دام النظام قد سمح بالتظاهر السلمي، فهل تفهمين يا حبيبتي لماذا بعد ذلك سلط جماعاته وزلّه على المتظاهرين العزل، فأطلقوا النار عليهم وداهموهم وسجنوهم وعذبوهم؟

سلوى: هؤلاء يا حبيبي عصابات مسلحة ومندسون وشبيحة، وليسوا من النظام لكن ممكن تفهمني حضرتك، لماذا معارضتكم لم تحافظ على سلمية تظاهرها وصارت تطلق النار على الأمن والجيش؟

سالم: هؤلاء يا حبيبتي عصابات

◀ **حسني هلال**

كسائر السوريين الذين غدت الأحداث، همهم الأول وعنوانهم الأهم فيما يدور بينهم من أحاديث ونقاشات، كذلك كان سالم وسلوى اللذان وصلني من حوارهما طرطوشة:

♦ ♦

قالت له:

بصراحة يا سالم أنا مع النظام. صحيح أنه أخطأ لكنه اعترف أخيراً بخطئه وبدأ بالإصلاح. قالت المعارضة لا نريد أحكاماً عرفية، أفنى لهم الأحكام العرفية..طالبوا بقانون لتنظيم الأحزاب في البلد، شكل لهم لجنة تدرس مشروع بالمادة الثامنة من الدستور، خصص لهم لجنة تدرس كيفية إلغاء تلك المادة، وتتنظر في التصويت على دستور جديد حتى... نادوا بالحوار، سبيلاً لإنقاذ الوطن والسير به إلى نظام مدني ديمقراطي، فوافقهم على ذلك وسمح لهم رسمياً بالاجتماع والتشاور في قلب العاصمة دمشق. من دون أن يقول أحد لهم «ما أحلى الكحل بعينكم» الأمر الذي لم يحدث مثيل له في تاريخ سورية منذ الاستقلال. فبدل أن يحمدوا ربهم ويشكروا النظام. طالبوا بإسقاطه.. إيه لأ حبيبي: نجوم الظهر أقرب لهم! قال لها:

يا صديق الجميع... واللا أحد



من خانك، أنا أيضاً خذلتك، لم أكن بجانبك أنت الذي بقيت طوال الوقت معي..

لكن السؤال الذي لا إجابة عليه والذي سيبقى وجعي. لماذا اخترت هذا التوقيت؟ لماذا اخترت كل هذه الوحدة لتغادر هكذا بسلام؟

هل يكون خيارك في هذا التوقيت خوفاً مضاعفاً على سورية؟ هل هو رفض لكل تلك الدماء التي تسفك يوماً؟ هل هو كل هذا العشق لسورية؟

هل قلت موتاً؟ ما أقبح هذه الكلمة...! بمجرد نطقها تدرك أن المسافات صارت أبعد مما كنت تتخيل..

وحق جميع الآلهة رأيت عينيك مساء البارحة نجمتين يوسع السماء..

بخاري يا صديقي سأشتاق إليك.. بخاري الله معك..

تجده يشرب البيرة في فندق الشام، لم يقم ذلك الصديق بأكثر من اتصال إلى فندق الشام، يرن الهاتف، يتهياً الرجل للسؤال عن بخاري، مع شبه يقين بأن محاولته لرؤية بخاري فاشلة، والتهويؤ لاستقبال الرد بالنفي، لكن المفاجأة أن صوت البخاري يجيب في الطرف الآخر، ليقول: البخاري معك..

تلك هي القصص التي يعرفها الجميع والتي جعلت منك صديقاً للجميع..

لكنك فعلتها يا صديقي ورحلت وحيداً، لم يقم لك العزاء التقليدي كما يفعل في العادة في طقوس الموت، البيانو هو مودعك الأول، أما مودعوك فراحوا يرسمونك في ما يعزف غزوان الزركلي وهو يرمي إلى قلوبنا الجريحة ب«سوناتا القمر» لبيتهوفن.

مراسم العزاء ستقوم على إشعال الشموع على كل الطاولات في «نادي الصحفيين»، وستنوب البيرة عن القهوة المرة.

ما يوجعني أنك رحلت هكذا دون وداع، لم تكن عكاظتك وحدها



نسخة طبق الأصل

لماذا تردد وسائل الإعلام كلها الشيء نفسه وبالطرق نفسها منذ عقود عديدة؟ هذا السؤال هو العنوان الفرعي لكتاب قدّمه الصحفي الفرنسي هيرفي برونزيني الحائز على جائزة «ألبير لوندنر» للصحافة، ورئيس تحرير النشرة الإخبارية المسائية الرئيسية في القناة التلفزيونية الفرنسية الثانية، تحت عنوان «نسخة طبق الأصل». إن المؤلف يجيب عن السؤال المطروح بمائة وثلاثين صفحة، هو عدد صفحات كتابه.

وذلك انطلاقاً من تحليل العناوين الرئيسية للصحف الوطنية الفرنسية الكبرى التي يتمثل أهمها في «لوموند» و«لوفيجارو» و«ليبيراسيون» في تاريخ جرى اختياره دون تمييز. ويقارن المؤلف بين الطرق التي تعرّضت فيها الصحف المعنية لأهم أحداث اليوم ولكيفية تقديمها للقراء و«لرجعياتها» في الماضي حتى البعيد.

ما يصل إليه المؤلف هو أن الجميع يرددون الشيء نفسه وحسب آليات متكررة ومعممة. حيث لا يقتصر مثل هذا الحكم على الصحافة المكتوبة بل يشمل به الإذاعات والقنوات التلفزيونية. ويسأل المؤلف: هل هذا مجرد إحساس أم هو تعبير عن واقع مخيف؟ ومن خلال عودة في تفحص آليات الإنتاج الإعلامي منذ سنوات الخمسينيات المنصرمة حتى اليوم يحاول تقديم البراهين على وجود «تشابه» كبير في الخيارات وفي معالجة الأخبار والمعلومات، وبيحث أنه جرى تعميم «فن» صياغة الإعلام.

لكن التشابه في الخيارات وفي معالجة الأخبار والمعلومات قابله تبدل واحد كبير هو أن نظرة الصحفي قد «تبدلت» حيال ما كان دائماً مركز اهتمامه الأول بل وعلّة وجوده»، أي «الحديث». كما أصبح يتم اللجوء إلى تفحصه ووضعه في إطار سلسلة من الأحداث بحيث أن النقاش والاختلاف في وجهات النظر أصبحا أكثر أهمية من الأحداث ذاتها. وفي المحصلة يتم الوصول إلى نوع من «النسخة طبق الأصل». ولا يتردد المؤلف في القول إن مثل هذه النمطية والتشابه، باختصار أن ذهنية «النسخة طبق الأصل» تشكل تهديدا حقيقيا للديمقراطية، وتَهْزأ أحد أسسها عبر إنتاج «كلام» يذهب باتجاه ما يريده الجمهور. ويحدد المؤلف أحد مكامن الخطورة بالنسبة للصحافة اليوم بكل مشاربها المكتوبة أو المسموعة أو المرئية بوجود ميل كبير لدى الصحفيين لمعالجة المعلومات والأخبار، من خلال النظرة «العامة» والرسمية في أغلب الأحيان، وليس من خلال «تقردها».

ذلك أن لكل حدثا مناخه وسياقه وظروفه وخلفياته التاريخية والاجتماعية والثقافية الخاصة فيه. إن

بين قوسين



مأزق درامي حرج!

◀ خليل صويلح

لأول مرة في تاريخها، وجدت دراما رمضان نفسها في مأزق حرج، ذلك أن الشارع الذي كانت تعتقد بأنها تنطق باسمه، بدا بعيداً بمسافة طويلة عمّا اقترحه كتّاب السيناريو في الغرف المغلقة. هناك حراك عربي لم تلحق به عربة الدراما، وإذا بنا أمام خيال قديم، لا يشبه اللحظة التي نعيش مخاضها اليوم، والحال أن المحطات الإخبارية تفوقت للمرة الأولى على محطات الدراما، نظراً لسخونة الحدث الذي تواكب على الهواء مباشرة. نحن إذاً، في مواجهة شخصيات أخرى، لم تقرّبها الدراما. شخصيات ظهرت من الصفوف الخلفية، لتعبّر عن نفسها، لأنها ببساطة، لم تجد دوراً لها في نصوص الدراميين، فسعت لكتابة أخرى، في خروج معلن على النص. صحيح أن هذه الشخصيات بملامح مبهمّة، لكن نبرتها جديدة، إلى الدرجة التي تمكّنها من أن تقلب الطاولة على جماعة التخييل، وتخرجهم من «باب الحارة» إلى العراء. العيون الشاخصة إلى ما يحدث في الخريطة العربية من تحولات في وجهة النظر، أصابت الدراما العربية في مقتل، فقوة الوقائع اليومية المتوجة بمواجهات حقيقية، ستتفوق حتماً على مقترحات كتّاب السيناريو، سواء كان المشهد ليلياً خارجياً، أم كان نهاريّاً داخلياً. المشاهد العربي اليوم غارق في تلقي وصناعة مشهدية مختلفة، لاشك بأن الدراما تحتاج إلى وقت طويل لتدرك ما فاتها من توثيق واستقطاب شخصيات كانت مهمشة في الأصل الدرامي، كي تحتل المكان اللائق بها. اكتب هذه الملاحظات، وأنا أترجّع على مشهد، كان ينتسب قبلاً، إلى نصوص الفانتازيا، وربما أفلام الخيال العلمي. المشهد المقصود هو وقائع محاكمة الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك وحاشيته. رئيس على نقالة داخل قفص قاعة المحكمة. رغم ذلك لم يكن مشهداً مبهجاً، بالنسبة لي على الأقل. أحسست بشفقة ما، على رجل ساقته أقداره إلى هذه النهاية التراجيدية الإغريقية بامتياز، بصرف النظر عن أهمية وضرورة انتصار العدالة. في نهاية الأمر، لنقل بأن ما نشاهده دراما من نوع آخر، يصعب إعادة إنتاجها، أو التفوق عليها تخيليّاً، مهما كان كاتب السيناريو بارعاً ومهنيّاً!

khalil.s@scs-net.org

درويش في حضرة غيابه

◀ مهند عمر

بناءً على وصيته نزع الأطباء أجهزة الإنعاش عن جسد محمود درويش... فارقت روحه جسده في التاسع من آب عام ٢٠٠٨ ليتوقف قلبه الذي نبض طوال حياته على وقع خطا الحالمين بالعودة إلى فلسطين، رحل عنا درويش جسداً طاهراً كريماً، ولكنه ترك لنا تاريخاً شعرياً يأبى الرحيل... ريشة فنان رسمت ملامح الثورة الفلسطينية في مختلف مراحلها، درويش الذي أيقظ النيام في خيام التشرد، وعرى المتخاذلين والمتهاونين، تنتهك حرمة موته في حضرة غيابه واليوم تتزامن ذكرى وفاة درويش مع عرض مسلسل «في حضرة الغياب» للمخرج السوري نجدة أنزور وبطولة الممثل السوري فراس إبراهيم، الذي نزع أجهزة الإنعاش هذه المرة عن روح درويش.

محمود درويش شاعر فلسطين الذي شارك في جنازته الآلاف اليوم... يؤدي دوره، ويُقرأ شعره، وتُغازل عشيقته، وتغتصب روحه، أمام المشاهدين على مائدة إفطار شهر المسلسلات... الممثل السوري فراس إبراهيم، الذي لعب دور البطولة كونه المنتج، وكعادة رأس المال، الذي يتحكم بكل تفاصيل مجتمعاتنا الاستهلاكية، استطاع أن يفرض نفسه علينا طوال شهر رمضان ليطل عبر الشاشة الصغيرة، ويمارس كل فنونه التمثيلية، محاولاً التشبه بدرويش الذي ليس كقامته قائمة، وليس كإلقائه إلقاء، يطل فراس مرتجفاً خائفاً فهو يعلم في قرارة نفسه أنه ليس قادراً على أن يشابه هذه الشخصية التي تتطح لتجسيدها.

من جهتها أصدرت مؤسسة محمود درويش، بياناً نفت فيه علاقتها بالمسلسل، أو بالقائمين عليه، مشيرة إلى أنها ترى فيه «إساءة للشاعر وصورته وحضوره في الوعي الثقافي العربي

بين الخيانة الفنية والخيانة الوطنية

◀ زكريا محمد

لأحد أن يدعي ملكيته غير عائلته. هي وحدها من يحق لها أن تقول أن المسلسل فيه مساس بخصوصيتها إذا رأت ذلك. ليس محمود درويش عرضاً ينتهك، ويجب أن يراق الدم لحمايته. محمود ليس عرضاً انتهك لقبيلة أو عشيرة، وعلى القبيلة أن تهب للدفاع عنه. محمود وقبل رحيله صار أصلاً ثقافياً عربياً. ولأنه كذلك، يحق لكل عربي أن يفكر في هذا الأصل، وأن يعرض رأيه فيه، سواء أعجبنا أم لا.

لم أشاهد المسلسل بعد. لكن حتى لو كان رديئاً، بل ورديئاً جداً حتى، فلا يحق لأحد أن يطالب بوقفه. عمل فني هابط ليس خيانة وطنية. هو (خيانة) فنية كما قلنا في تعليق سابق. والخيانة الفنية لا يعاقب عليها القانون.

ثم إن تحديد ما هو الهابط وما هو الجيد مسألة أذواق. فما هو هابط عندك قد يكون رائعاً عند غيرك.

■ ■

تحولت الدعوات إلى وقف المسلسلات التلفزيونية إلى تقليد عندنا. فقبل عامين شنت حملة لوقف مسلسل تركي بحجة أنه يسيء إلى النساء الفلسطينيات لأنه تحدث عن اغتصاب سجين في سجون إسرائيل. بعد ذلك بعام هناك من وقف بصرخ لوقف مسلسل «وتر على وطن» لأنه هابط، كما قيل. وها نحن اليوم نسمع الصرخات ذاتها حول مسلسل «في حضرة الغياب» الذي يعرض حياة محمود درويش. يعني: صارت شغلتنا مواجهة المسلسلات. صار جزء من جهادنا وكفاحنا يتعلق بالمسلسلات غير المحبوبة! الأسوأ أن من يتعرض لدعوات المنع والوقف هذه المرة هو نجدة أنزور. فإذا كان مخرج بهذا الحجم مهدد بأن يوقف مسلسله، فكيف يكون الحال مع من هم أقل منه مستوى ونفوذاً؟

محمود درويش ملكية عربية عامة. ولا يحق



هل فراس إبراهيم في حضرة الغياب؟

◀ مهند الشعبي

لا أحب السجال، ولا الإقناع بالقوة، ولا التعميم، ولا التجبيش، ولا الابتذال اللفظي، ولا الشخصية، أفضل الاشتغال على انتقاد العمل بنقاط فنية وفكرية ومعرفية كيلا نخسر موضوعيتنا في التلقي والتواصل.

أدعو إلى توسيع دائرة الوعي والسيطرة على الانفعالية والحماسات لترجمة تلقي هذا العمل إلى انتقادات تبين لماذا أنا مع أو ضد، بعيداً عن مصادرة حق الآخر، وهذه تسمية آنية أرفضها بالمطلق، في المشاركة في الفكرة أو الرأي والاختلاف.

إن الانغلاق حتى في طريقة التعبير يجعلنا أسرى فكر مغلق لا يتعدى حوار حدود حوار الطرشان، ولذا أدعوكم ألا تتخلوا عن آرائكم، لكن اطرحوها في لغة موضوعية تبعد خطابنا عن الشتائم وعن الابتذال الشخصي، وعن السقوط في عبثية الذات المنفعلة. المبدع محمود درويش ليس نكرة حتى في غيابه، فهو قادر على البقاء في مكانه، ويستحق منا هذا الحب لكن بطريقة فلسطينية درويشية منفتحة على الوعي، لا على الحماسة المنفلتة من جمالياتها، وفي هذا السياق أذكركم بمقالة كان كتبها في الأرض المحتلة يدعو فيها قراءه ونفاده إلى التحلي بالموضوعية والانفتاح على النقد، لا الانغلاق الفكري تحت سطوة الحماسة والتعصب وتأييل الذات، وهي بعنوان: «أنقذونا من هذا الحب القاسي» وهي مقالة تستحق القراءة.

المبدع محمود درويش لم يوقع ذاته الخلاقة في مستنقعات السجالات والمهاترات حتى في ذروة الإلغاء القومي والوطني والديني، فالإبداع في عقيدته الجمالية فعل مقاومة خالد قادر على المواجهة والبقاء.

أما رأيي المبدئي فيما قام به فراس إبراهيم فيتلخص في الآتي: الدراما العربية ناتج أيديولوجي، وبعضها ناتج سياسي مرحلي، ووقوع الأدب والفن تحت سطوتهما يؤدي إلى رواية لا حقيقة، وإلى انتقائية فاجرة لا تخدم الصورة التاريخية للمبدع في مقاربتها للصدقية والأمانة، بل تخدم منتجه المحكوم برؤية رقابية يتبع لها، وبحق نحن لا نكتب تاريخاً بحيادية بل نرويه من سطوة الغواية. أما البناء الفني للعمل فمن الخطأ الاشتغال عليه قبل إتمام عملية المشاهدة، ومن بعد ذلك يتأسس جواب هذا السؤال: هل فراس إبراهيم العمل الدرامي في حضرة الغياب؟

■ ■

معرض باريس يحتفي بالفن الذي يقارع الطغان

يستضيف قصر الفنون بالعاصمة الفرنسية باريس معرض يحمل عنوان «الفنان في مواجهة الطغاة» يناقش تصرفات الحكام الطغاة الذين يتعاملون مع شعوبهم بطريقة قاسية تجعلهم بعد كل البعد عن السياسة.

يستمر المعرض حتى ١١ أيلول القادم، ويضم أعمال ٣٢ فناناً من مختلف دول العالم عاشوا في ظل حكام طغاة ولم يجدوا غير أعمالهم الفنية ليعبروا من خلالها عن ما يشعرون به.

ومن اللوحات التي يضمها المعرض لوحات لفنان جنوب إفريقيا «كنديل جيرز»، ومنها لوحة بعنوان «أبوليتيكو» يصور فيها الأكاذيب والخداع الذي يقدمه الحاكم الطاغوي لشعبه، ويعرض النحات «زنج هيوان» من شنغهاي تمثالاً لبوذا، كما يضم المعرض شريط فيديو للفنان «براكو ديمتري»، وآخر يصور قوات موسوليني التي اقتحمت أثيوبيا في عام ١٩٣٠، كما تعرض الصورة الأمريكية «جيني هول» بعض الصور عن الحرب التي قادتها القوات الأمريكية في غزو العراق في عام ٢٠٠٣ وغيرها من الأعمال.

■ ■



تعب المشوار يا فؤاد غازي



رحل فؤاد غازي في اللحظة الحالكة التي تمر فيها سورية.. رحل فنان مرحلة الثمانينيات التي دمغها ببصمة صوته الجبلي، حتى اعتبر ظاهرة فريدة شهد له بها كبار نجوم الغناء السوريين والعرب، ولا تزال أغنيته «تعب المشوار» حاضرة في الحياة السورية أكثر وأكثر. رحل فؤاد غازي عن عمر ناهز ٥٦ عاماً بعد صراع طويل مع مرض عضال. ومن المعلوم أنه ولد عام ١٩٥٥ في منطقة الغاب قرية فقرو (حيث تم تشييع جثمانه).

■ ■

زار موقعنا بين عدد 460.516 زائراً

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioum.org